
KÖPRÜLÜ KÜT.
531
M. Asım By.



٧ ٢٠

ملكه الفقير احمد صدر الدين

[illegible]
١٣٠٨

هذه حاشية العلامة الاوحد
والعلم المفرد، فهامة الانام، وحجة
الاعلام، صاحب التاليفات
النافعة، وبدور التحقيقات
الساطعة، مولانا واستاذنا
الشيخ احمد الاسقاطي
الحنفي ادام الله النفع
بحياته على شرح
العصام على
السمرقندية
في الاستعارات
نفع الله
بها
امين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على افضاله والصلاة والسلام على من
يستغير البدر من كمال جماله وعلى اتباعه
واصحابه واله وبعد فيقول العبد الفقير
الى لطف ربه الخفي احمد بن عمر الاسقاطي
الحنفي هذه حواش وضعتها على شرح السمرقندية
للمولى العصام جمعت فيها ما تفرق من فوائد
المشايخ المحققين العظام والله اسال ان
ينفع بها العباد وان يجعلها سببا للفوز في يوم
المعاد بسم الله الرحمن الرحيم هذه بسملة
الشارح بدليل تقديمها على يقول ويمكن انها
للمص والخطب يسير لانه كثيرا ما يستغنون عن
البسملة بالحمدلة لوجود معناها فيها قوله
يقول العبد عدل عن ضمير المتكلم ليتوصل الى
ذكر العبودية استعطافا واظهارا للفقر وال
الداخلة على المظهر الموضوع موضع المضمر
للعهد الخارجي قوله المفتقر اثره على الفقير
مع ان معناه دائم الفقر لكونه صفة مشبهة
او كثيره لانه صيغة مبالغة لانه قد يتوهم

منه

منه ابتدا معناه الشرعي وان كان باعتبار اخوة
الاثر لا ايهام ولان زيادة البنا تدل على زيادة
المعنى وللاشعار بكثرة تجدد احتياجه وعلى
المحتاج مع انه المراد لان الفقر اخص كما في ابن
السبيل فانه محتاج غير فقير واختار لفظ الرب
اشارة الى انه قد افتقر الى من يوصله الى
كماله وبين الرب والعبد جناس المقابلة
قوله عصام الدين لقب للشارح شبه حفظه
الدين بالربط للشي واسمه ابراهيم قوله
حفهما كذا في نسخة وعليه ففي العبارة استعارة
تصريحية تبعية وذلك لانه شبه شمول
المغفرة له بشمول الثوب مثلا لجميع اجزاء الجسد
وفي اخرى حباهما قوله بمغفرته من الغفر
بمعنى الستر وتوصيفها بالجلية مع ما فيه
من مقابلته للخفية لان الساتر اذا كان خفيا
لا يستر ما خلفه كل الستر فالمقصود المغفرة
التامة قوله ان احسن ما اي شيء او الذي
وقوله نرا صفة او صلة والعائد الهاء في به
وتوكيد الحكم هنا لبيان شرفه كما في انا

فتحنا لك لا لدفع الشك والانكار لعدمهما
والغرض من هذه العبارة الابتدا بالحمد اقتدا
بالكتاب العزيز وعملا بالحديث الشريف
وفيه ان غاية ما اتى به الش الثنا على الحمد
الصادر من المص ولم يات بحمد واجيب بان
الثنا على حمد الله تعالى حمد لله لان الحمد هو الثنا
لكن يرد عليه انه يلزم ان لا يكون اتيا بالصلاة
لان جملة الصلاة فى كلام المص معطوفة على
جملة الحمد والثنا على الصلاة ليس صلاة
واجيب بان الصلاة من افراد الحمد لان
فيها اعترافا بانه سبحانه ارسل نبيه صلى
الله عليه وسلم الينا ومن به علينا وبذلك
يجاب عما يرد عليه من انه يلزم من عطف
الصلاة على الحمد ان الصلاة احسن ما تزاد
به النعم وتدفع به البلية وذلك ينافى ان
ذلك شان الحمد فان قيل يلزم على ذلك
عطف الخاص على العام اذ الصلاة من افراد الحمد
ولا نكتة لذلك اجيب بان النكتة فى ذلك
الخروج عن عهدة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

ونقل عن الش هنا حاشية هى هذه حمد الشارح
ان احسن الى قوله لواهب العطيه وصلاته صلاة
المتن الا انه عطف فى المتن الصلاة على الحمد
وفى الشرح عطفها على قوله ان احسن انتهى
كلامه وقوله فى الش عطفها الخ ليس بمتعين
اذ يجوز عطف جملة الصلاة على جملة الحمد ايضا
وعطف الصلاة على اسم ان اما على اللفظ
او المحل وعطف الخبر على الخبر كذلك قوله
النعم الوفيه مبالغة الوافى اعلم ان نعم
الله على عباده متفاوتة فى الكم والكيف وان
كل مومن لا يخلو من نعم حاصلة منه تعالى
وحينئذ فمعنى تزاد الخ ان الحمد سبب لزيادة النعم
الوفية على ما هو موجود من النعم عند الحامد
واما حمل النعم الوفية على ما هو عند الحامد
وان قوله تزاد به اى بالحمد تلك النعم الوفية
الحاصلة عنده فى الكم او فى الكيف او فيهما
فغير مناسب للمقام كما ان حمل الزيادة
والوفا على التوزيع من التعقيد فى الكلام قوله
وتدفع الخ يحتمل وهو الظاهر انه مباين لسابقه

وذلك لان المتبادر من مفهوم النعمة الملايم
الوجودي المحمود العاقبة كالسمع ونحوه وانه من
قبيل عطف الخاص ولو قال لنزال بدل لندفع لناسب
سابقه لفظا وكانه قصد المبالغة في مدح الحمد
فان ازالة البلية يكون بعد وصولها بخلاف
الدفع فانه لا يقتضي وصولها ولا يخفى ما بين
النعم والبلية من الطباق وكذا في البكرة
والعشية **قوله** في البكرة والعشية تنازعه
الفعلان قبله او ظرف مستقر صفة للبلية
والنعم لوقية او ظرف للحمد ويغتفر في الظرف
ما لا يغتفر في غيره على حد فلما بلغ معه
السعي والبكرة الغداة وهي ما بين صلاة
الفجر وطلوع الشمس والعشية اخر النهار قاموس
والمراد بهما الدوام **قوله** الحمد لله الجملة خبر
ان ولا رابط لها لانه اريد لفظها فهي في حكم
المفرد لا لانها متحدة بالمبتدا كخبر ضمير الشان
لان ذلك غير ظاهر هنا واعلم انه يلزم على
كلام الش تغيير اعراب المتن اذ على تقديره صارت
جملة الحمد خبر ان او الخبر خصوص الحمد مرادا

به مدلوله وهو الثنا وذلك معيب قيل ان لم
يكن الش صاحب المتن وقيل ان تغيرت حركة
الاعراب ويلزم ايضا اعمال ان محذوفة هي
واسمها ولا نص في ذلك نعم ذكروا ان تحذف
هي واسمها وخبرها نحو اين شركاي الذين كنتم
تزعمون اي تزعمون انهم شركاي وانها اذا حذفت
ارتفع اسمها نحو فلولا الغمد يمسكه لسالا التقدير
فلولا ان الغمد واللام في الحمد للجنس او الاستغراق
او العهد اي الحمد المعهود الذي حمد الله به نفسه وحمده
به انبياؤه وكل من الاول والثالث يستلزم الثاني
اذ لو كان فرد منه لغيره تعالى لم يكن الجنس
مختصا به تعالى والحمد المعهود هو المعتبر وغيره
كالعدم **قوله** الواهب يجوز فيه الجر على انه
صفة بنا على ان المراد به الثبوت والدوام
او بدلا او عطف بيان ويجوز فيه الرفع وكذا
النصب على القطع ويجوز في العطية الجر على
الاضافة والنصب على المفعولية لكن النسخة التي
شرح عليها المولف الحمد لواهب العطية بلام الجر
وعليها فلا يجوز غيره وفي كلامه اطلاق

الواهب عليه سبحانه والمسوغ الوهاب
بصيغة المبالغة ويمكن تخريجه على طريق
الغزالي القائل بجواز اطلاق الصفة عليه
وان لم يسمع حيث اشعرت بالكمال قوله
اي كل عطية فاللام للاستغراق وعلى الثاني
للعهد ولم يعرج على احتمال كونها للجنس
لان المقام لا يقتضيه وذلك لان المقام مقام
الثناء ومن البين ان الملايم له الحمل على
الاستغراق او العهد الراجع للاستغراق قوله
التي نزلت فيها السورة اي سورة الكوثر
وقيل الضحى والمراد بالكوثر فيها الحوض والاصح
انه اي الكوثر نهر في الجنة والاظهر ان المراد به
الخير الكثير المفرط في الكثرة من العلم والعمل
وسائر ما انعم به عليه وعلى هذا فالاستغراق
معنى موجود مع ارادة العهد ايضا قوله فحينئذ
اي حين كون اللام للعهد قوله تتناسب فقرتا
الحمد والصلاة الفقرة كسدرة في النثر بمنزلة
البيت في النظم مثلا الحمد لواهب العطية فقرة
والصلاة على خير البرية فقرة اخرى قوله

اشد تناسب لان كلا من الفقرتين على هذا
متعلق بالرسول عليه الصلاة والسلام واما
اصل التناسب فهو موجود على تقدير الاستغراق
لاشتمال العطية على المتعلقة بالرسول ولان
صلاته على الرسول التي هي مضمون الفقرة
الثانية من جملة العطايا التي اشتملت عليها
فقرة الحمد ولاتفاق الفاصلتين في الوزن
والتقفية وعدد الحروف قوله ولا يخرج
الحمد بذلك اي ارادة العهد وهذا جواب سؤال
تقديره حيث اريد العهد لا يكون الحمد في مقابلة
نعمة واصلة الى الشاكر بخلافه على الاول لكن
كلام الش يوهم ان المحمود عليه هو العطية
وليس كذلك فان مقتضى كلام المص انه هبة
العطايا لا العطايا انفسها ويوهم ايضا ان الحمد
يجب ان يكون في مقابلة نعمة واصلة الى
الحامد وليس ذلك بواجب فان قلت ما ذكرت
في الحمد اللغوي اما الحمد العرفي الذي هو الشكر
اللغوي كما رمز الى ذلك الش بقوله الى
الشاكر فيجب ان يكون في مقابلة نعمة واصلة

الى الشاكر قلت هو ايضا لا يشترط
فيه ذلك فانهم عرفوه بقولهم فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على
الحامد او غيره ولعل مراد الشارح حمل الحمد
في كلام المص على الاكمل فانهم صرحوا
بان الحمد في مقابلة نعمة واجب اي يثاب
عليه ثواب الواجب قوله الواصلة الى
الشاكر فقضيته ان تلك النعمة المذكورة
لو لم تكن واصلة الى الشاكر خلا حمده عن ان
يكون في مقابلة نعمة وليس كذلك بل جاز
ان يكون في مقابلة نعمة او نعم حصلت فحمد
عليها بهذه الصيغة وهي قوله الحمد لواهب
العطية فتكون الصيغة كلها هي المحمود بها
وغاية ما يلزم ان النعمة الحاصلة لم تذكر
وح يصدق انه اتى بحمد في مقابلة نعمة
قوله يعم مسلي البرايا لم يقل يعمنا مع ان
المقام يقتضي ذلك رعاية للسجع وللالتفات
من التكلم الى الغيبة وفيه ان الظاهر ان الضمير
المضاف اليه في نبينا عبارة عن الثقلين لان

الاصح

الاصح انه مرسل اليهما فقط والظاهر ان
مسلي البرايا عبارة عن الملك ومسلي الانس والجن
فلا التفات الا ان يقال بالتعميم في الاول و
التخصيص في الثاني لا يقال كيف وصف غيره
عليه السلام بالاسلام لانا نقول غلبهما على
غيرهما وانظر ما معنى عمومنا بما خص به عليه
السلام من نحو كونه لا يجري فيما بين نسائه
على القول به وقد يقال ان ذلك ايضا عام لنا بمعنى
مشرفنا قوله والصلاة بيان المصدر الفعلية
ولا يقال في حقه صلى الله عليه وسلم قوله اي
جميع البرايا فال في البرية للاستغراق وقد جعلها
بعض الشراح للجنس ونظر فيه بانه ميل الى
مذهب المعتزلة القائلين بفضل الملك على البشر
ورد بان خيريته على الجنس تستلزم خيريته
على جميع الافراد بطريق برهاني على ان محل الخلاف
بين المعتزلة واهل السنة في تفضيل الملك
على البشر في غير نبينا صلى الله عليه وسلم ومن
زعم خلافه من المعتزلة كالزمخشري فهو جاهل منه
بمذهبه قوله الكرام المتبادر انه صفة

لجميع ما قبله لكن يرد عليه ان كرامة الجن
غير معهودة ولعلها لكونهم ممن ارسل اليهم
نبينا عليه السلام والظاهر انه صفة الملك
وجمع الكرام رعاية للسجع وجبرًا لما حصل من
التقصير بالتاخير او لان الملك اسم جنس متضمن
لمعنى الجمع وفيه نظر لان تضمنه معنى الجمع
ان كان بدون البنا على انه اسم جنس جمعي فقضية
ذلك انه لا يطلق الا على اكثر من اثنين وليس كذلك
وان كان بالنظر للال ففيه انهم صرحوا بان
مدخولها بمعنى كل فرد وانه يمتنع وصفه بالجمع
الا ما حكاه الاخفش من الدرهم البيض والدينار
الصفر قوله اذ ما عداها اى البرية المعهودة
قوله سلك التفضيل فيه استعارة مكنية
وتخييلية حيث شبه تفضيلهم على غيرهم
بتفضيل الجواهر على غيرها تشبيهًا مضمرًا
فى النفس ثم اثبت له شيا من ملايمات المشبه به
وهو السلك تخييلا وفيه براعة الاستهلال
من حيث الاستعارة قوله وعلى اله اعاد
كلمة على ردا على الشيعة فانهم يكرهون الفصل

بينه صلى الله عليه وسلم وبين اله بعلى واسندوا
بحديث موضوع قوله اى اتباعه لا ينافى
تفسير الال بذلك وصفه بذوى النفوس الزكية
اما لان المراد بالاتباع من كان على سنته ولا
شك فى زكا نفوسهم او لان زكا النفس قد يراد
به خلوصها من الكفر فيشمل جميع المسلمين قوله
اذ هى اى الاتباع علة لصحة الحمل ولفظ معنى
بصيغة الافراد والمراد به الجنس ولم يقل اذ هو
لانه اذا كان الخبر مذكرًا ومرجع الضمير مونثا يجوز
مراعاة المرجع ومراعاة الخبر ومراعاة الخبر
اولى قوله فلا يلزم ما يتبادر الى الش قلنا
وحذفا الاصل اى اتباعه فلا يلزم على المصنف
الاهمال وصح تفسير الال بالاتباع لانه احد
معنى الال قوله الاهمال بترك الصحابة المطلوب
ذكرهم واثره على الاصحاب لعدم شموله
قوله بل فيه ايهام حسن الايهام اصطلاحا
التورية وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على القرينة والامر
هنا كذلك فانه لم يرد باله اقرباه الذى هو المعنى

القريب للآل بل اراد المعنى البعيد وهو الاتباع
الشامل للقريب والقرينة هنا عدم ذكر
الاصحاب ووجه حسنه انه موجب لعدم اهمال
الاصحاب بل لعدم اهمال احد من الامة او كونه
من المحسنات البديعية قوله احسن سبكا
لتكون الفقر اربعا والاصل في السجع ان يكون
مزدوجا لكل فقرة سابقا بلها ولا يعارض هذا
بانه حينئذ يكون المتعلق بالله فقرة واحدة
وكذا بالرسول والمتعلق بالآل فقرتان لان
الآل حيث فسر بالاتباع الشامل للاصحاب
والآل بالمعنى الاخص وغيرهما صار ثلاثة
انواع على انه سبحانه لا يحتاج في الوصف الى
تعدد الفقر وكذا النبي عليه السلام والسبك
الاذابة وفي الكلام استعارة مكنية وذلك انه
شبه قول المص بمعنى مقوله بالجواهر التي تذاب
ليخرج منها ما يشينها من الزيف واستعارة
تخييلية وهو اثبات السبك الذي هو من لوازم
المشبه به قوله واعلى مرتبة لان الفقرة الرابعة
بمنزلة الدليل للتي قبلها قوله الروية الفكر

والتامل

والتامل قوله ذوي جمع ذو بمعنى صاحب جمع مذكر
سالم على غير قياس فهو مجرور بالياء وقول ابن
هشام لم يسمع هذا الجمع الا في الاب والاخ والحم
منظور فيه قوله النفوس جمع نفس تطلق
تارة على الذات واخرى على المعنى اللطيف
القائم بها قوله اي المفلحة الالفاظ الواقعة
في الخطب وغيرها الغير المعلوم وضعها لمعانيها
بعينها محتاجة الى التعريف اللفظي الذي مآله
الى التصديق بان هذه اللفظة موضوعة لذلك
المعنى وليس المقصود بها تحصيل صورة غير
حاصلة كما في التعريفات الحقيقية بل المقصود
به الاشارة الى صورة حاصلة وتعيينها من
بين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور
موضوع بازاء الصورة المشار اليها والزكية
ليست موضوعة للمفلحة والدليل الذي اورده
لا يدل على ذلك بل على خلافه والا لزم ان يكون
الحكم لغوا اذ لا معنى لقد افلح من افلحها والقول
بانه تعريف باللازم انما يتمشى في التعريفات
المعنوية بل النفوس الزكية هي الطاهرة عن

الكدورات البشرية او النامية المرتقية من
حضيض النقصان الى اوج الكمال وقوله
وزكا النفس الخ لا يلايم تفسيره السابق اذ
لا معنى لفلاح العقل فينبغي ان يحمل الزكا هنا
على معناه الحقيقي وهو النما والطهارة فقد
اجرى الله الحق على لسانه من حيث لا يشعر قوله
بطريق الاولى اما لان مزكي النفس هو العقل
اذ هو قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات
فاذا كانت النفس زاكية فالمزكي لها اولى
بالزكا او لان النفس امارة بالسوء والعقل امار
بالخير فاذا طهرت هذه الخسيسة فقد طهر
العقل بالاولى وبعضهم ضبط الفعل بالفا واحد
الافعال وهو ظاهر لا يحتاج الى تكلف ويكون
الكلام جواب سؤال تقديره المناسب وصف
الال بذوي الافعال الزكية لا بذوي النفوس الزكية
اذ لا تعلم كمالهم عن طهارة نفوسهم بخلاف
طهارة اعمالهم قوله اما بعد هو من الظروف
المبنية المقطوعة عن الاضافة لفظا لا معنى
او المعربة لنية لفظ المضاف اليه وهذا اظهر لان

الاصل

الاصل في الاسما الاعراب اي بعد الحمد والصلاة
ذهب السعد الى انه جزء من الشرط وليس كذلك
بل هو جزء من الجزا قدم على الفا ليفصل بين
اداة الشرط والجزا لكراهتهم تواليهما واليه
ذهب النحاة وهو الاوجه لان المقصود هنا
بيان ان التاليف المصدر بالحمد لازم لوقوع
شي ما لا ان التاليف لازم لوقوع شي ما بعد
الحمد اذ التاكيد انما يلايم تعميم الشرط لا تخصيصه
ووجه ما ذهب اليه السعد انه نظر الى ان
الاتيان بكلمة اما انما وقع بعد الاتيان بالحمد
والصلاة فالمناسب ان يجعل بعد جزا من الشرط
قوله اما هذه اي التي لم يسبق عليها
مجمل لا لفظا ولا تقديرا حتى يجب تكريرها
اما لفظا او تقديرا لتفصيل ذلك المجمل كاما
الواقعة في اوائل الكتب وغيرها قوله
لمجرد التاكيد اي تاكيد الجزا فانك اذا اردت
تاكيد زيد ذاهب تقول اما زيد فذاهب فان
حاصل معناه ان ذهاب زيد لازم لوقوع شي ما
والملزوم متيقن الوقوع فكذا اللازم ثم ان

الحصر المفهوم من قوله لمجرد التاكيد اضافي
بالنسبة الى تفصيل المجمل واليه اشار بقوله
لا لتفصيل المجمل فلا ينافي افادتها معنى
اخر كفصلية الخطاب ولم ينبه عليه الش
لشهرته قوله والاول ايضا الخ اي كما اثبت
الثاني مع القوم كما يصرح به قول الش ايضا
مع قوله وان كان المشهور الخ قوله مما اثبته
الرضي لم يثبت الرضي انها لمجرد التاكيد بل
لم يتعرض لدلالتها عليه وكونه لازما للكلام
لا يدل على اثباته لمجرده قوله عاريا اي اسيرا
قوله لتكلفات حيث قدر اما اخرى عديلا
لاما المذكورة وقدر شرطا وجزاءها وحرف
عطف وقدر المجمل حتى يستقيم تفصيله بهما
قوله لها عاريا اي قاصدا قوله فان معاني
الخ الفاء في جواب اما ومدخولها علة لا ردت
والفاء في فاردت زائدة فالاولى فتح همزة ان
على حذف حرف الجر منه ليؤذن بالعلية من اول
الامر ولا يسبق الذهن الى انه جزاء وان قوله
فاردت تفريع عليه كما توهم قوله اراد الاستعارة

المصرحة

المصرحة اي اراد بالمعاني او بالاستعارات ان
كانت الاضافة بيانية لكن قول الش ان المعاني
للفظ الاستعارة يابى الثاني قوله للفظ
الاستعارة لكونه مشتركا لفظيا فله معان متعددة
باوضاع متعددة قوله لا للاستعارات لان
الجمع ليس له الا معنى واحد وهو الماهية قوله
فلا وجه للجمع اي جمع الاستعارات وجوابه ان
الاضافة بيانية لا لامية وايضا اللفظ المشترك
له تعدد اعتباري باعتبار دلالته على كل واحد
من معانيه فللجمع وجه باعتبار ذلك التعدد
الاعتباري او تقول اللام للجنس وهي تبطل الجمعية
قوله وانه الخ جوابه ان تعلق الاقسام والقرائن
بتلك المعاني لا يقتضي ان يكون لكل واحد من المعاني
اقسام وقرائن بل يقتضي ان يكون ثم اقسام وقرائن
لها تعلق بتلك المعاني ويكفي كونها للبعض
منها واما جمع القرائن فباعتبار المواد وللمشاكلة
ما قبلها او لتغليب القرينة على الترشيح فان
الجمع كثيرا ما يطلق على ما فوق الواحد قوله
قد ذكرت لم يات بالتثنية كما هو ظاهر السياق

بل اى بما يدل على الجمع ولعله نظر لتكثر الافراد
قوله عسيرة الضبط لعل موقعه بيان المراد
بكونها مفصلة اذ التفصيل قد يقابل الاجمال
وهو صادق بذكر الاشيا مفصلة فى مبحث
واحد وقد يطلق على الانتشار والتفرق فى الابواب
وهو المراد هنا قوله اراد الخ لان عسر الضبط
لو كان خاصا بالكتب ولم يشمل الزبر لما بقى فائدة
لتاليف هذا الكتاب وانما يحتاج اليه اذا قرئ
قوله الى زبر على زنة علم والارادة حينئذ على
طريق المجاز المرسل من استعمال الاخص فى الاعم
او على طريق عموم المجاز اما على الضبط الثانى فلا
وجه للتعبير بالارادة اذ هو حينئذ داخل فى منطوق
كلامه قوله ما يشمل ما عبر عنه هذه العبارة
يحتاج اليها لانه لو قال ما يشمل الزبر لم يستفد
انه عبر عنه فيما بعد وقوله ايضا اى كما يشمل
ما عبر عنه بالكتب فى قوله كتب المتقدمين
قوله والاولى غير مضبوطة اى بدل عسيرة
الضبط فقيل الاولى لان يطابق الثانى الاول
لا العكس لان الاول وقع فى موقعه ويجاب

بان

بان المبادرة بالاصلاح من الصلاح وما قيل
ان خبر الاولى مجموع المتعاطفين غير ظاهر لان
العطف باو وكونها بمعنى الواو خلاف ظاهر
المقام قوله لداعى مضبوطة الاضافة بيانية
وحذف نظيره من الثانى ولعله لدلالته عليه
قوله او بجملة الخ اى بدل قوله مضبوطة
ولا حاجة الى بجملة فى شق الترديد قوله
فيجمل الخ هو جواب عن الواقع لا دافع للاولوية
كما هو ظاهر اى بحيث لم يقل شيا مما سبق يجمل
قوله لذا على قوله كذا قوله ليظهر التعادل اى
التقابل هو وان كان كذلك لكن خلفنا فيه امر
اخر وهو انه لو عبر بسهلة الضبط لا وهم
ذكرها غير مضبوطة غاية الامر انه لو اريد
الضبط لسهل وليس مرادا ثم ظاهر كلامه يفيد
ان التقابل حاصل قبل التاويل وانما يظهر به
والا فالتعادل لا قوله على وجه صلة اردت
وكل من قوله بجملة مضبوطة بطلبه من حيث
المعنى قوله على وجه نطق به الخ اى من حيث
المعانى التى قصدوها ودونوها وليس المقصود

ان هذه مجملة مضبوطة على وجه نطق به الخ والا
لصارتنا فضايع قوله ذكرت مفصلة عسيرة الضبط
قوله اى على وجه دل استعمال نطق فى دل اما
مجاز مرسل من اطلاق الملزوم وارادة اللازم
واما استعارة تصريحية تبعية ويحتمل نطق
فى كلام المتن ان يكون تخييلية للمكنية فى قوله
كتب وان يكون مجازا عقليا قوله على ما يفيده
وجه افادته ذلك ان الذى يشبه بالنطق انما
هو الدلالة الصريحة ثم انه لا يلزم من التصريح
بالشى ذكره سهل الضبط بل قد يكون عسر
الضبط فلا ينافى قوله السابق عسيرة
الضبط قوله ودل الخ اختار فى جانب المتقدمين
لفظ النطق لان عادتهم التعبير بالعبارة
الواضحة الطويلة فقد يودى الى الاملال
وفى جانب المتاخرين الدلالة لان عادتهم
الاختصار فقد يودى الى نوع خفا قوله
وعلى وزن عنق الخ وعلى وزن رطب جمع زبرة
وهى القطعة من الحديد ونحوه قوله جمع زبور
بالفتح فى بعض النسخ اسقاط بالفتح وهى واضحة

فقد

فقد قرا حمزة واتينا داود زبورا بضم الزاي
قوله اشبه بالكتب لفظا لانه على وزنه
قوله ومعنى لان كلا منهما بمعنى مكتوب
لكنهما متغايران باعتبار قيد الاضافة فالكتب
انه مع الاتحاد كيف يقال هذا اشبه بذلك
قوله وان كان الاول اعم لان من الكلام
ما لا يكون مدونا قوله نظمت عطف
على اردت وكنى بالفرائد عن المسائل فهى
كلامه مجاز بالحذف اى ذات فرائد والنظم
فى اللغة جمع اللولو فى السلك وفى الاصطلاح
تاليف الكلمات والجمل مترتبة المعانى متناسبة
الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل قوله
التى تحفظ الخ صفة لازمة لا كاشفة عن وجه
تسميتها بالفريدة خلافا لمن وهم فيه قوله
فى ظرف اى بمعجمة واحد الظروف وبمهملة واحد
الاطراف لكن الاول اولى بالدقة قوله ولا تغلط
الخ عطف على تحفظ عطف لازم على ملزوم قوله
من ينتبل الخ لم يقل من اضافته الخ لان المضاف
هنا ليس صفة للمضاف اليه وانما الصفة

متعلق الجار والمجرور الذي قدره ويحتمل
ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفة
والمعنى فنظمت فرائد عائدة الى من كتب
القوم بل الاولى ان يكون قوله فرائد عوائد
مركبا وصفيا لا اضافيا قوله اى عوائد
كالفرائد المناسب ان يقول عوائد فرائد بالتركيب
التوصيفي وما قاله انما يناسب اضافة
المشبه به الى المشبه كذا قيل ولك ان تقول
لما لم يكن قوله فرائد صفة الا على التشبيه
البليغ بحذف اداة التشبيه بين ذلك بقوله
اى عوائد كالفرائد قوله ولا يخفى حسن الخ
وذلك لعودها وتكررها قوله لكان احسن
اي لحصول التجنيس بين الفرائد والفوائد دون
الفرائد والعوائد ولان الفائدة ما اكتسبه من
علم او مال وهذه المسائل مكتسبة من القوم
هذا اذا كانت كلمة من في قوله من علم ابتدائية
اما اذا كانت بيانية كما هو الظاهر فالاحسنية
غير ظاهرة لان الاخذ من الغير ليس ماخوذا
في تعريف الفائدة بل هي اعم منه ومن المخترع

بخلاف العائدة فانها نص في الماخوذ من الغير
اولان البيانية تقتضي حصر الفائدة في العلم
والمال بخلاف الابتدائية والعائدة اعم فلا
تظهر الاحسنية قوله لتحقيق معاني الخ من
اضافة المصدر لمفعوله واللام للتعليل والمراد
بالتحقيق كونها على الوجه الحق لا اثبات المسئلة
بدليلها ويجوز في معاني اثبات اليا وحذفها
بنا على الاعتداد بعارض حركة اللام بعدها وعدمه
قوله معاني الاستعارات الخ ياتي فيه اعتراض
الش السابق والجواب عنه بما مر واثره على
الاضمار لشرحه به اجمال قوله السابق وما يتعلق
بها قوله كانه ادرج الترشيح الخ جواب عن
انه قد بحث عن الترشيح في ثلاث فرائد فلم لم
يذكره في العنوان فاجاب بانه قد ذكره فيه
بان ادخله في القرائن على وجه التغليب ومراده
بالترشيح ترشيح المكنية لان الكلام فيه لانه ذكر
في عنوان العقد الثالث قرينة المكنية وترشيحها
لا التصريحية فاندفع انه لا وجه لادراج ترشيح
التصريحية في قرينتهما لان قرينتها من ملايما

المستعار له وترشيحها من ملايمات المستعار
منه قال ح ولا يخفى ان السوال والجواب
لا يخص الترشيح بل يجري في التجريد ايضا
انتهى واعترض بان التجريد من ملايمات
المشبه والقرينة التي حققتها انما هي قرينة
المكنية وهي من ملايمات المشبه به فكيف
يصح اندراج ملايمات المشبه في ملايمات
المشبه به واقول لو حمل الجواب في كلامه
على ثاني جوابي الش لم يرد شي قوله دون
الاهتمام الخ لان الترشيح تابع ومقو قوله
يأباه فيه بحث لان الجعل المذكور مصحح لترك
الترشيح لا موجب فلا ينتقض بذكر القرائن
على ان ذكر القرينة ليس لمجرد انها قرينة
بل العمدة في ذكرها انها استعارة تخييلية
ومعنى من معاني الاستعارات وايضا القرينة
انما اتي بها لتمنع ارادة المعنى الاصلي ولا كذلك
الترشيح قوله مع ان البحث الخ الاولى لان
لانه لم يقدم للاباء وجها سوى هذا حتى يكون
هذا معه وتابعا له قوله في ثلاثة عقود

متعلق

متعلق بنظمت والعقود جمع عقد بكسر العين
وهو في الاصل القلادة وهو هنا من قبيل
التراجم وهي الالفاظ وحينئذ فاذا اريد
بفرائد الفوائد المعاني المخصوصة كانت هذه
الظرفية من قبيل ظرفية المدلول في داله
قوله لا يخفى وجه حسن الخ لانه شبه
مباحث كتابه بالعقود في ان كلا منهما مشتمل
على النفائس ثم استعير اسم المشبه به للمشبه
استعارة مصرحة وذكر الفرائد التي هي من
ملايمات المستعار منه ترشيحا لها واثبت
النظم الذي هو من ملايمات الفرائد ترشيحا
على ترشيح ثم اطلاق لفظ العقود باعتبار
مجاز الاول والا فالنظم ليس في العقود بل
في خيوط يؤول امرها الى صيرورتها عقودا
بعد النظم فيها قوله وان المستفاد الخ اي
بحسب ما هو المتبادر والا فاصل التركيب يحتمل
ان الامر ليس كما ذكر قوله ان كل عقد لواحد
لان مقابلة الثلاثة بالثلاثة ظاهر في التوزيع
قوله من تلك الثلاثة التي هي تحقيق معنى

الاستعارة واقسامها وقرائنها قوله وانه
على الترتيب اخذا من الترتيب الذكرى لا من الواو
فانها لا تقتضيه قوله والاول حق دون
الثاني الاول كون كل عقد لواحد فانه اورد الاقسام
في عقد وحقق الاستعارة بالكناية في عقد
وحقق قرينتها في عقد وليس الثاني حقا
اى كونها على الترتيب لتقدم عقد التقسيم
على عقد تحقيق الاستعارات هذا وكون الاول
حقا مبني على ان يراد من معاني الاستعارات
في قوله لتحقيق معاني الاستعارات افراد
الاستعارة بالكناية والا فقد حمل الشارح هذه
العبارة فيما قبل على الاستعارة المصرحة
والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
واذا حمل عليه كما هو الظاهر لا يكون الاول
حقا فانه انما اورد المصرحة في عقد التقسيم
واما التخييلية فقد اوردها فيه وفي الثالث
وعقد للاستعارة بالكناية عقدا مستقلا الا ان
يحمل الاول في قوله والاول حق على حسن نظم
الفوائد في العقود والثاني على مجموع المتعاطفين

بقوله

بعده ولا يخفى بعده قوله في انواع المجاز
من ظرفية الدال في مدلوله والمراد نوع خاص
من المجاز بقرينة الاتي وبقرينة ان الماخوذ
قسيما للاستعارة انما هو نوع خاص منه وهو
المجاز اللغوي لا مطلق المجاز الشامل للمجاز العقلي
قوله في انواع الاستعارة الخ قد يقال ان الذي
سلكه المص اولى لانه لو عبر بالاستعارة لاوهم
انه يذكر جميع انواع الاستعارة المصرحة
والمكنية والتخييلية وليس الامر كما ذكر اذ لم
يذكر الا الاول قوله لان المقصود الخ وليطابق
التفصيل الاجمال قوله اوضح اى ليوافق
التفصيل الاجمال ولايهام مصطلح اهل الميزان
قيل لم يقل اولى ولم يوجه ذلك وقد ذكر
الاولين في سابقه ولعله لاستفادة ذلك من
قوله اوضح اذ في الكلام ح مقدمة مطوية هي
وما كان اوضح فالتعبير به اولى لوضوحه فانت
تراه في الحقيقة عبر بالاولوية ووجهها فساوى
سابقه في اللفظ والتوجيه قوله لئلا
يتبادر الوهم الخ فيه ان هذا التعبير يوهم ان

جميع ما ذكره انواع المجاز وغير خاف ان تقسيم
الاستعارة الى الاصلية والتبعية مثلا ليس
تنويعا للمجاز بل قد يقال هذا اشد فى ايهام
خلاف المراد ثم المراد بالوهم هنا القوة المدركة
قوله الاولية وهى المجاز المرسل والاستعارة
وقيل المجاز اللغوى والعقلى وهو اولى قوله
وفيه ست فرائد يحتمل انه عنى بالفرائد المسائل
النفيسة وهى اسم للمعانى والعقد الاول
للالفاظ فالظرفية ح من قبيل ظرفية المدلول
فى الدال ويحتمل انه عنى بها الالفاظ وجعلها
من قبيل ظرفية الكل لاجزائه قوله المجاز المفرد
مبتدا وقوله ان كانت علاقته الخ خبر وما
بينهما معترض قصدا التعريف المجاز المفرد
والجملة خبر الفريدة الاولى ولم تحتج لرابط
لانه اريد لفظها لا لانها عين المبتدا الخبر ضمير
الشان لان ذلك خصوصية له كذا قيل
وفيه ان الفريدة الاولى ترجمة كما هو ظاهر
فجعلها مبتدا والجملة بعدها خبرا عنها تكلف
فالاولى اعرابها اعراب غيرها من التراجم

خبر

خبر مبتدا محذوف او مفعولا لفعل محذوف
ثم المجاز فى الاصل مفعل من جاز المكان اذا
تعداه نقل الى الكلمة الجائزة مكانها الاصلى
قوله قيد المعرف الخ جواب انه قيد المعرف
بالمفرد مع ان القوم انما عرفوا مطلق المجاز
وحاصل جوابه ان المص انما ارتكب ذلك ليغنيه
عن ان يريد بالكلمة مطلق الكلام قوله
لداعى ذكر اصنافه بيانية قوله مع ان تقسيم
الخ هذا لا يرد على المص لانه افرد المجاز المركب
بترجمة فلا داعى لصرف الكلمة عن ظاهرها
قوله كما هو الخ متعلق بتقسيم والمراد كلام
المتقدمين والا فصاحب التلخيص قد جعل
التمثيل قسما للمجاز المفرد قوله دليل خبر
ان وداع عطف عليه قوله لحفظ التعريف
متعلق بقوله قيد بعد مراعاة تقييده بقوله
لداعى فلا يلزم فى كلامه تعلق حرفى جر بمعنى
واحد بعامل واحد وهو ممتنع لان الحرفين اذا اتحد
كان الثانى تاكيدا فيلزم تعدى عامل واحد
بحرف واحد الى شيئين بغير اتباع ووجه

عدم اللزوم ان العامل اختلف بالنظر الى
الاطلاق والتقييد قوله عن استعمال اللفظ
يعني لفظ كلمة قوله الغير الظاهر وذلك
لاستعمال الكلمة في معنى بعم الكلام قوله
على المعنى صلة الدلالة قوله اعني لا يخفى
ما فيه من اللطافة عند اتصال الشرح بالمتن
قوله الكلمة سواء كانت اسما او فعلا او حرفا
واطلاق الاسم يشمل العلم وفي دخوله في الحقيقة
والمجاز خلاف اجازه الغزالي وابن لقمان الحنفي
ومنعه الرازي والامدي واقتصر البيضاوي
على انه لا يوصف بالمجاز لانه لم ينقل لعلاقة
ونظر فيه بانه قد ينقل لعلاقة كمن سمى ولده
مباركا لما اقترن بحمله او وضعه من البركة
فالصواب التعليل بانه لو كان مجازا لامتنع
اطلاقه عند زوال العلاقة وليس كذلك وعلل
الاسنوي نفي الحقيقة بانه ليس بوضع واضع
اللغة ونظر فيه بان العرب وضعت اعلاما
كثيرة وكلام الامدي والرازي يقتضي كون العلم
واسطة بين الحقيقة والمجاز كاللفظ قبل الاستعمال

والكناية

والكناية على بعض الاقوال وكذا اللفظ المستعمل
في المشاكلة كذا قيل والذي يظهر انه مجاز والعلاقة
المصاحبة قوله المستعملة احتراز عن الكلمة
قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة
قوله في غيرما اي في معنى غير المعنى الذي وضعت
له والمستعملة معناه المطلقة مرادا بها معنى
وح فلا بد من التجريد لئلا تتكرر مع قوله في معنى
غير الخ وهو ان يراد بالمستعملة المطلقة لا بقيد
كونها مرادا بها معنى قوله وضعت له لغة او
عرفا او شرعا واحترز به عن الحقيقة فانها
الكلمة المستعملة فيما وضعت له ثم الوضع يتناول
الشخصي والنوعي وحينئذ يقتضي ان المجاز غير
موضوع والحق انه موضوع وعليه فيزاد لاخراج
وضعا اوليا قوله اسقط الخ اي لم يات بهذا
القيد ويحتمل ان مراده ان المص اولا بالتعريف
بتمامه حكاية عنهم ثم اسقطه قوله قيد
في اصطلاح اضافته بيانية قوله لادخال
صلة قوله ذكره قوله لم تستعمل في غير الخ اي

بالنظر لوضع الشرع قوله على ما ذكره متعلق
بقوله لادخال ويحتمل انه متعلق بقوله لم
تستعمل قوله وفيه نظر اى في كونها غير مستعملة
في غير ما وضعت له او في كون القيد مدخلا
للصلاة او فيما ذكره الغير ووجه النظر انه
يصدق عليهما انها مستعملة في غير ما وضعت
له كما يصدق عليهما انها مستعملة فيما
وضعت له كذا ذكره الش في شرح التلخيص
يعني وحيث صدق عليهما تعريف المجاز فهي
داخلة فيه فلا يكون فائدة القيد الادخال
لانه تحصيل الحاصل قبل دخول القيد نعم
تعين احدهما اليه موقوف على القيد المذكور
هذا ولك رد النظر المذكور بان كلمة غير المضافة
في التعريف تفيد العموم وهي للنفي في مدخولها
فكانه قال الكلمة المستعملة فيما لم يكن اللفظ
موضوعا له اصلا وتلك الصورة ليست كذلك
فهي خارجة فيحتاج في ادخالها الى قيد
في اصطلاح التخاطب قوله ولاخراج عطف
على قوله لادخال قوله بقيد في اصطلاح التخاطب

يعني

يعني او بما يودي مؤداه في اخراج الصورة المذكورة
فلا يرد ان كلا من قيد الحيثية وقوله لعلاقة
مع قرينة مخرج لها بقي انه مع وجود القيد
الصريح في التعريف اعني لعلاقة مع قرينة
كيف نسب الاخراج الى قيد الحيثية المشعور
بها في التعريف والوجه ان الظاهر ملاحظة
قيد الحيثية مقدما على قوله لعلاقة فنسب
الاخراج الى المقدم وهو عرف اللغة كانه
حاول بذلك الجمع بين قول صاحب الكشاف
ان حقيقة صلى حرك الصلوين ثم استعير
للدعا وبين قول السعد المشهور ان الصلاة حقيقة
الدعا بحمل الاول على اصل اللغة والثاني على
غير اصل اللغة قوله على ما نقول متعلق
باخراج اى فائدته ذلك فقط على ما هو
مرضينا بخلاف غيرنا فانه جعل فائدته
الادخال فقط او الادخال والاخراج معا قوله
لاغنا الخ علة لقوله اسقط اى فكانه قال من حيث
انه غير ما وضعت له قوله لعلاقة اللام فيه
تعليلية ليفيد اشتراط كون العلاقة ملحوظة

قوله

عند الاستعمال ولا يستفاد ذلك من جعل
اللام وقتية او بمعنى عند والعلاقة مناسبة
خاصة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وانواعها
خمسة وعشرون المشابهة وهي نوعان كما
سياتي والسببية نحو رعينا الغيث والمسببية
نحو امطرت السماء نباتا والكلية نحو يجعلون
اصابعهم في اذانهم اي اناملهم والجزئية
بشرط كون الجزء مما ينتفي الكل عرفا بانتفائه
كالرقبة في الانسان والعين في الرقيب ولا
يشترط في اطلاق الكل على الجزء ان يكون الجزء
فيه بهذه المثابة والملزومية كالنار في الحرارة
واللازمية كالحرارة في النار والاطلاق كالعالم
في العالم العامل والتقييد كالانسان في الحيوان
العموم كالماشي في الانسان الخصوص كالضاحك
في الحيوان الاول نحو اني اراني اعصر خمرا
الاعتبار عليه اي اعتبار ما كان على ما كان
نحو واتوا اليتامى اموالهم والمحلية نحو جرى
الميزاب الحالية نحو ففي رحمة الله المجاورة كالغائط
في الفضلة البدلية نحو ياكل الدم اي بدله

والآلية نحو واجعل لي لسان صدق اي ذكرا
حسنا والنكرة في الاثبات نحو علمت نفس
اي كل نفس الضدية كالكافور في الزنجي والتحقيق
ان هذا النوع يرجع الى المشابهة فيكون مختصا
بالاستعارة لان من يستعمل احد الضدين
في الاخر ينزل التضاد منزلة التناسب تهكما
واستهزاء او مطايبة واستملاحا تقول جاني اسد
وتريد رجلا جبانا للتهكم وتقول رايت كافورا
وتريد زنجيا للمطايبة الحذف وهو ثلاثة
اقسام حذف المضاف نحو واسئل القرية
وحذف المضاف اليه نحو انا ابن جلا وحذف
الحرف نحو يبين الله لكم ان تضلوا اي لان
لا تضلوا الزيادة نحو ليس كمثله شيء والحق ان
الحذف والزيادة ليسا من علاقات المجاز المرسل
وليست المجازية في المحذوف والمزيد بالمعنى المشهور
الذي هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
لعلاقة وقرينة صارفة بل بمعنى اخر ولذا
قيدوه بقولهم بالحذف او بالزيادة وجعلوه
مقابلا للمجاز المرسل فهما داخلان في الحقيقة

ولم يحققوا علاقة التغليب ولعلها في القمرين
المشابهة يسيرة وخصوص المغلب للخفة وهو
عكس التشبيه وفي القمرين الاضاءة والخصوص
للتذكير معكوسا واما الخافقان فلا تغليب
بل على انه للضدين **قوله** في الصحاح الى اخره
في الاساس عكسه فعلى هذا يصح الضبطان
للمعنيين **قوله** علاقة الحب اي ونحوه من
الامور المعنوية والاضافة بيانية **قوله** واحترزوا
به الخ يفيد ان الغلط ما استعمل في غير موضوعه
لا لعلاقة كما صرح به بعضهم فلا يقتصر على
سبق اللسان او غيره كما قد يتوهم **قوله**
ليس بحقيقة لانه لم يستعمل فيما وضع له وليس
بمجاز لانه لم يستعمل في غير ما وضع له
لعلاقة اعتبر نوعها **قوله** سهوا لا حاجة
اليه لان ذلك القول يخرج عن التعريف بالعلاقة
صدر عمدا او سهوا وكانه دعاه الى ذلك عدم
صدور مثل ذلك عن عاقل ولا يذهب عليك
ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهوا ليس من
حيث انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز

بالحيثية

بالحيثية المعتبرة فيه بنا على مرضية من اعتباره
لا بالعلاقة واجيب بان ضمير احترزوا راجع
الى القوم واحترازهم في التعاريف المشهورة
كتعريف صاحب التلخيص والمفتاح وهو مستغن
عن قيد الحيثية لاعتبار قيد اصطلاح التخاطب
قوله ولا يخفى الخ فيه انه من قبيل اغنا القيد
المتاخر عن المتقدم والاعتراض به غير موجه
على ان ذلك الاغنا في غاية الخفا ومردود بان
فائدة قيد العلاقة ليست منحصرة في اخراج
الغلط الصادر عن المتكلم سهوا حتى يحصل
الاغنا بل يخرج ايضا الاغلاط الصادرة عن المتكلم
عمدا وهي الالفاظ المستعملة في غير ما وضعت له
قصدا بدون علاقة معتبرة مع نصب القرينة فانها
لا تخرج عن التعريف الا بقيد العلاقة فقوله وليس
مع الغلط نصب دال على قصده ممنوع وكان الش
ظن المساوقة بين السهو والغلط مع ان الغلط اعم
مطلقا وبهذا اندفع ما قيل ان قوله المستعملة يغني
عنه ايضا لان الاستعمال يوذن بالقصد لما انه
اطلاق اللفظ وارادة المعنى ولا قصد في الغلط

تنبيه من صور الغلط ما اذا اراد استعمال الاسد
في الرجل الشجاع فقال الرجل الشجاع فهو ليس
بحقيقة ولا مجاز مع ان التعريف المشهور بينهم
للحقيقة صادق عليه اذ هي كلمة مستعملة
فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب غير داخل
في تعريف المتن لاعتبار قيد الحيثية فيه الا
ان يعتبر في التعريف المشهور الحيثية مع قيد
اصطلاح التخاطب قوله نصب دال هو
بالتضايف قوله لان القرينة الخ فيه انه لم
يجعل القرينة من توابع العلاقة بل عكس
الامر لان مع تدخل على المتبوع وان اريد
بالتابع النحوي باعتبار ان قوله مع قرينة
صفة لعلاقة فتلك التبعية حاصلة في صورة
العطف مع انه جعلها اولى واجيب بان
التابع هنا ما يدل على معنى في متبوعه والصفة
مع الموصوف كذلك بخلاف العطف قوله ولك
ان تجعل الخ وح تندفع تلك التبعية ولك ان
تجعله ظرفا للاستعمال قوله ما يفصح عن المراد
اي مراد المتكلم من اللفظ لا بالوضع للمراد كبرى

في

في قولنا رايت اسدا يرمي فانه قرينة دالة
على ان المراد بالاسد الرجل الشجاع من غير
ان يوضع لذلك قوله مانعة الخ اعلم ان المجاز
يكفي في تحققه القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي واما القرينة المعينة للمراد فليست
شرطا في التحقق بل في استعماله وقبوله عند
البلغاء فان فقدت كان مردودا الا ان يتعلق بعدم
ذكر المعينة غرض كالتعميم لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن فيكون مقبولا قوله اخرج الكناية
مبني على ان الكناية لا حقيقة ولا مجاز اذ من
يقول انها حقيقة وان اللفظ فيها مستعمل فيما
وضع له لكن ينتقل منه الى لازمه يخرجها بقوله
المستعملة في غير ما وضعت له ومن يقول انها مجاز
لا يصح ان يخرجها من تعريف المجاز والا لم يكن
تعريفه جامعا وتسميتها كناية لا بعد فيه اذ لا مانع
من شيوع بعض اقسام الشي باسم خاص كالتغليب
والمشاكلة فانهما من المجاز المرسل وغلبت عليهما
التسمية بهذين الاسمين الخاصين ولا فرق على هذا
بينهما وبين بقية اقسام المجاز في عدم جواز

ارادة المعنى الحقيقي فيهما قوله برمتها اي
بجملتها والرمة بالضم قطعة حبل وتكسر
وبه سمي ذو الرمة ودفع رجل الى اخر بعيرا
بحبل في عنقه فقيل لكل من دفع شيا بجملته
اعطاه برمته قوله لان الفرق الخ تعليل المحذوف
اي وانما كانت قرينة الكناية ليست بمانعة
وقرينة المجاز مانعة لان الفرق اي لفرقهم
قوله صحة ارادة انما عبر بالصحة ولم
يقتصر على ارادة المعنى الحقيقي لان الحقيقي
قد لا يراد لعدم الحقيقة كما لو قلت جبان
الكلب للكريم الذي لا كلب له فان قيل
يرد على التعبير بالصحة انه قد لا تصح ارادة
المعنى الحقيقي اصلا نحو ليس كمثله شيء فانه
كناية عن نفي المثل مع انه لا يصح ارادة نفي مثل
المثل لانه يقتضي ان المثل موجود وهو محال
فالجواب ان ذلك لمانع عقلي قوله وفيه اي
الفرق بحث حاصله انه ان اريد مانعة عن
ارادة الموضوع له بالذات فتلك موجودة
في الكناية وان اريد مانعة عن ارادته مطلقا

فهذه

فهذه غير موجودة في شيء من افراد المجاز
فاللازم اما كون التعريف غير مانع او غير جامع
لشيء من افراد المحدود وقد علمت مما مر ان
بحث الش انما هو مع القائل بالواسطة قوله
لا لذاته بل ليتوسل الخ وبه يندفع لزوم الجمع بين
الحقيقة والمجاز في الكناية وحاصل الدفع ان
الذي منعه علماء العربية الجمع بينهما على انهما
مقصودان بالذات اما ارادتهما على وجه يكون
احدهما مقصودا بالذات والاخر وسيلة وسلما
اليه فلم يمنع وفي الكناية الامر على ذلك
قوله ليتوسل به الخ فيه انه لو كان كذلك لكان
ارادته واجبا لا جائزا لان معنى كون الشيء
وسيلة للانتقال انه لولاه لم يحصل الانتقال
وهنا ليس كذلك لانه ينتقل من اللفظ على تقدير
عدم ارادة الموضوع له الى المراد ايضا بالقرينة
فعلم ان المتوسل به الى الانتقال منه الى المراد
انما هو القرينة قوله بقرينة معينة يفيد
انه لا بد في الكناية مع القرينة المانعة من قرينة
معينة وقد مر ان المعينة في المجاز شرط لاستعماله

ودلالته لا لتحققه فنفي الكناية كذلك والاقرب
ان مراد الش ان في الكناية القرينة المعينة
للمراد ويلزم من ذلك ان تكون مانعة عن
ارادة الموضوع له وعلى هذا فقول الش وغيره
مانعة عن ارادته كناية عن كونها معينة للمراد
فكان الش قال وهي ارادة المعنى الغير الموضوع
له ملتبسة ومصورة بقرينة معينة **قوله**
اذ لا يراد الخ تعليل لكون القرينة المعينة
لغير الموضوع له مانعة عن ارادة الموضوع له
وهذا مبني على ان اللفظ لا يستعمل في حقيقته
ومجازه **قوله** ولكن ليس الخ استدراك على
قوله ففيهما القرينة الخ ودفع توهم ان يكون
فيهما عدم ارادته مطلقا والاولى جعله استدراكا
على قول المص مع قرينة مانعة عن ارادته لانه
هو المطلق ويدل له ما بعده **قوله** مطلقا
خبر ليس اي لا لذاته ولا للانتقال **قوله** اذ
يجوز علة لقوله ولكن ليس قرينته الخ **قوله**
فما من لفظ علة لمقدر وهو ان عدم وجود
القرينة المانعة عن ارادته مطلقا في الكناية

لا يصلح للفرق بين المجاز والكناية اذ ما من
لفظ الخ اي لعدم وجودها في المجاز ايضا وقوله
يمكن خبر ما ومن زائدة ولفظ اسمه **قوله**
الا ارادة الموضوع له لذاته اي كما ان الكناية
لا تمنع فيها القرينة الا ارادة المعنى الحقيقي لذاته
كما تقرر وبالنظر الى هذه المقدمة تظهر
النتيجة في قوله بعد فلا يثبت المجاز الخ **قوله**
الا الرمي في الحصر بحث لان عدم تحقق المعنى
الموضوع له قرينة حالية للمجاز كما ان الرمي قرينة
مقالية لا انه بحث غير مضر لان القرينة الحالية
كالمقالية لا تمنع ان يكون السبع مقصودا للانتقال
الى الشجاع **قوله** فلا يثبت الخ ممنوع بل يدعى
ثبوت التمييز في جميع الافراد لان المعنى الموضوع
له في المجاز ليس بمراد مطلقا لا لذاته ولا للانتقال
منه الى غيره اذ ليس المنتقل منه فيه الا القرينة
الا ان دلالة المجاز على الموضوع له ضرورية
فيكون المعنى الحقيقي مفهوما منه وفرق ما بين
كونه مفهوما من اللفظ وبين كونه مرادا فافترقا
واعلم انه يوجد في بعض النسخ ما نصه ويمكن ان

يجاب عنه بان صحة ارادة الموضوع له
للانتقال معناها ان يكون الموضوع له متحققا
ويكون ارادته للانتقال ففي جاني اسد بري ليس
اثبات الاسد محققا بخلاف جبان الكلب فان
جبن الكلب موجود فيصح ان يراد للانتقال منه
الى المعنى انتهى وقضيته ان معنى المنع عن ارادة
الموضوع له في المجاز ان لا يكون المعنى الموضوع له
محققا وفيه بحث من وجهين الاول انه يلزم
صرف اللفظ عن المعنى المتبادر وهو غير جائز
في التعريفات الثاني انه يلزم منه انحصار
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في الحالية
وهو في غاية البعد مخالف للاجماع وان الاثبات
لو كان محققا في جاني اسد بري كان كناية ولم
يذهب اليه احد مع انه مناف لما اسلفه من ان
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له في الكناية
هي ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة معينة
اذ المانعة هنا هي الرمي الذي هو القرينة المعينة
قوله المقصودة هو مستفاد من كلام المص
اذ الاضافة في قوله علاقته عهدية والمعهود

العلاقة

العلاقة المذكورة في التعريف وقد فهم من
التعريف انها مقصودة فلا يفهم ان الش اشار
الى ان المص اخل به وقد تقدم انه لا بد من ملاحظتها
حتى لو كانت ولم تلاحظ لا يتحقق المجاز فالمشفر
المستعمل في شفة الانسان ان لاحظ المتكلم
مشابهة الشفة الانسانية بها في الغلظ
يكون استعارة وان لاحظ الاطلاق بعد التقييد
والتقييد بعد الاطلاق يكون مجازا مرسلا
بمرتبتين حيث استعمل المشفر الموضوع لشفة
البعير في مطلق الشفة ثم استعمل ذلك المطلق
في المقيد بقيد اخر وهو شفة الانسان قوله
غير المشابهة الخ الاولى ان يقال ان كانت علاقته
المشابهة فاستعارة بتقديم الاستعارة على
المجاز المرسل تقديما للوجودي الذي هو المقصود
وربما للاختصار قوله فمجاز مرسل اظهر
في مقام الاضمار لئلا يتوهم ان الاسم مرسل
لا مجاز ومرسل وان اوهم ذلك قول الش بعد سمي
بالمرسل قوله لعدم تقييده الخ وقيل لارساله
عن المبالغة وفيه نظر لان المجاز مطلقا فيه

مبالغة لانه كدعوى الشى بالبينة والجواب
انه مرسل عن المبالغة بالنسبة الى الاستعارة
لانها ابلغ منه **قوله** بعلاقة واحدة اى تخصيصه
بان يقف عندها غير متجاوز لها ولا كذلك
الاستعارة **قوله** والا بان كانت علاقته
المشابهة اما فى الشكل كالفرس لصورته
المنقوشة او فى صفة ظاهرة كالاسد فى الرجل
الشجاع دون الرجل الابخر لظهور الشجاعة دون
البخر فى الاسد **قوله** فاستعارة مبنى على
ان الاستعارة هى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلى لعلاقة المشابهة وكثيرا ما تطلق على
المعنى المصدرى اعنى استعمال اسم المشبه به
فى المشبه لعلاقة المشابهة فهما مستعار منه
ومستعار له واللفظ مستعار وعلى الثانى
فالاستعارة ليست من اقسام المجاز المفرد بل
المجاز فيه اللفظ المستعار **قوله** المشهور اى الموجود
فى كلامهم بقرينة ولم يجد وحاصله مناقشة
مع الماتن من وجهين عدم وقوع التقييد بالمصرحة
فى كلامهم وانه مناف لما سيانى ان واجيب

بان

بان المص اختار مذهب الخطيب وهذا القيد لازم
على مذهبه لان قسم المجاز المفرد عنده انما هو
الاستعارة المصرحة وفيه انه عند نقل مذهب
صاحب الكشاف قال وهو المختار واما عند نقل
مذهب الخطيب وتفصيله فلم يشر الى تفضيله
ويجاب بان ذكره الاختيار لمذهب صاحب
الكشاف مجاراة للقوم ولا يلزم منه ان يكون
مختاره وعدم اشارته للتفضيل لعلمه من التقسيم
هنا **قوله** ان اللفظ الاولى الكلمة بقرينة
ان المقسم هو المجاز المفرد **قوله** ان الاستعارة
اخص المنافاة بمكنية السلف لان مكنية السكاكى
ليست بمجاز عند المص كما سياتى واما تخييليته
فداخلة فى المصرحة لانه قسم المصرحة الى
التحقيقية والتخييلية واما تخييلية السلف
فليست بمجاز **قوله** المشبه اى لفظ المشبه به
قوله بالتخييل اى الاستعارة التخييلية
قوله المستعمل هو بالرفع صفة للمشبه به ولو
وصله به او ذكره عقب لفظ النفس وقبل المشار
اليه لا وهم ان المشار اليه نعت للمشبه مع انه

نعت للمشبه به قوله في المشبه اي في المعنى
المشبه قوله فانه يصدق اي لانه يصدق
فهو تعليل للمنافاة قوله الضريبة الثانية هذه
ترجمة كما هو الظاهر فمن اعربه مبتدا وجعل
خبره الجملة الشرطية بعده فقد تكلف بل
الظاهر ما قدمناه قوله ان كان المستعار الخ
المستعار والاستعارة مترادفان واختار المستعار
هنا على الاستعارة لانها قد تطلق على المعنى
المصدري كما مر ولا تصح ارادته هنا قوله
اسم جنس يشمل المصدر الصريح قال بعضهم
والمؤول وقد صرح الش في رسالته الفارسية
ان الاستعارة قيد ان كانت بعد دخول ان
فالاستعارة اصلية والا فتبعية قوله اي
اسما غير مشتق هلا سلك ذلك ابتدا ليكون
اوضح واخصر ويسلم من مخالفة عادة المصنفين
ولعله اثر الاتيان بعبارة القوم على حالها
ودفع الاعتراض عليها بذلك التفسير قوله
يساوق الخ المساوقة اعم من المساواة والمرادفة
وللتردد فيهما ذكر لفظا يشملهما والفرق بين

المترادفين

المترادفين كالانسان والبشر والمتساويين كالضاحك
والناطق ان في الاول المفهوم واحد وفي الثاني
مختلف وما صدقهما واحد قوله فلا يصح
ارادته تفريع على مقدمة مطوية اي وما ذكره
من التناول وعدمه فاسد فلا يصح الخ ولو عبر
بالواو لاستغنى عن طي هذه المقدمة ويمكن
جعل الفا استينافية لا للتفريع قوله لشمول
الخ اي فيلزم ان يكون كل من تعريفي الاصلية
والتبعية الماخوذ من التقسيم غير جامع وغير
مانع واعلم ان الاستعارة الواقعة ضمائر
او اسما اشارة لها حكم ما تطابقه من مرجع
ان كانت ضمائر ومشار اليه ان كانت اسماء
اشارة والظاهر انها كلها داخلة في التبعية
فان الاستعارة فيهما باعتبار الاستعارة فيما
ترجع اليه او يقال انها لا تجوز فيهما فان وضعها
ان تعود على ما يراد بها من حقيقة ومجاز فان
قلت رايت اسدا يرمي فاكرمته فضمير
المفعول حقيقة لعوده على مفسره وذلك وضعه
وان قلت يا ايها الاسد الرامي بالنبل مشيرا الى

انسان فالضمير في قولك الرامي حقيقة قوله الا
العلم الشخصي اي فان الاستعارة لا تجري فيه
لا لان الاستعارة فيه تبعية قوله وعدم
بالجر عطف على قوله لشمول من قبيل عطف
العلة على نظيرها وفي كلامه اللف والنشر
الغير المرتب قوله فلا يصح ارادته ايضا
حذف تعليله استغناء بما مر من انه لو اريد
ذلك لكان تعريف الاصلية غير جامع لعدم
شموله المصادر وتعريف التبعية غير مانع
لدخولها فيه قوله وان كان اقرب اذ لا يلزم
عليه عدم مانعية تعريف الاصلية وعدم
جامعية تعريف التبعية كما لزم على الاول
واعترض تعبيره باقرب لاقتضائه ان في الاول
قربا واجيب بان افعل التفضيل على غير بابه
لكن صرح بعضهم بانه اذا اقترن بمن لا يكون
الا على بابه وح فينبغي ان توجه الاقربية بان
الافراد الخارجة من الاول قليلة بالنسبة لما
شمله من الاستعارة الاصلية ففيه قرب في الجملة
قوله فلعل اسم الجنس الخ هذا الترجي مما لا ينبغي

مع تصريح السيد والسعد بمعناه قال السيد اراد
باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على
تعلق معنى بذات وقال وهو ما دل على نفس
الحقيقة الصالحة لان تصدق على كثير من غير اعتبار
وصف من الاوصاف قوله لكن قولهم
استدراك مفاده ابطال ما ترجى انهم ارادوه
قوله لمنافاته علة للنفي في لا يستعار والجنسية
كون مدلوله جنسا ولاقتضائه علة للمنافاة
والشخصية كون مدلوله شخصا وبهذا علم
جواز الاستعارة في العلم الجنسي قوله ما يقابل
الشخص اي فقط لا ما يقابله والمشتق قوله والا
اي وان لم يكن اسم الجنس عندهم ما يقابل الشخص
فقط بل ما يقابله والمشتق فلا يصح تعليل عدم
تعليل استعارة العلم بما ذكر لان المشتق يستعار
مع انه ينافي الجنسية وفيه انه ليس المراد
بالجنسية اسم الجنس بل الكلية والمشتق كلي
وجواب الشرط محذوف في كلام الش قام دليله
وهو قوله فالمشتق الخ مقامه قوله ولا يخفى الخ
شروع في اعتراض على المص حاصله ان عموم

كلامه شمل غير المراد قوله اى اسما كليا فقيل
لا حاجة الى ذلك لان العلم خارج عن المقسم
الذى هو المستعار فى قوله ان كان المستعار اسم جنس
انتهى وفيه نظر لانه لو نظر الى المقسم لم يكن تعريف
غير مانع فى مقام من المقامات قوله مع انه
يستعار اى استعارة اصلية قوله وح يتناول الخ
يعنى وكل من التناول والخروج لازم قوله تكلف
حيث لوحظ قيد الكلى مع عدمه فى العبارة واريد
بالكلى ما يشمل الحقيقى والحكمى قوله التفسيرى اى التعريف
والتعريف يجب حمل اجزائه على حقائقها قوله
ومع ذلك يخرج عنه الخ اى فانه غير جامع
وجوابه انه حال العلمية ليس بمشتق قوله نحو
حاتم من كل اسم مشتق جعل علما نحو مادر وباقل
وسحبان بوزن عطشان قوله مع ان الاستعارة
فيه اصلية اى عند الجمهور ومرضى الشارح انها تبعية
قال لان حاتما متاول بالمتناهى فى الجود
وقد استعير لكامل الجود فينبغى ان يعتبر التشبيه
بين المصدرين ويجعل حاتم فى حكم المشتق فيلحق
بالاستعارة التبعية انتهى ولا يخفى انه لا فرق

بين العلم الجامد والعلم المشتق المشتهرين بالصفة
فى الاصالة والتبعية لانهما عند الاستعارة مأولان
بالصفة المشتهر هو بها فجعل احدهما اصلية
والاخرى تبعية تحكم وفيه ان كلامه لا يقتضى
التفرقة وعلى التسليم فليست تحكما لان ما اصله
الاشتقاق رده الى اصله اولى وما اصله الجمود رده
الى اصله اولى قوله والا فتبعية انما تعرضوا
للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق
الاستعارة التبعية المكنية نحو اعجبنى اراقة
الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم
وجدانهم اياها فى كلام البلغا قوله لجريانها
اى الاستعارة بمعنى الكلمة المستعملة الخ فالظرفية
من قبيل ظرفية الخاص للعام او بمعنى استعمال الكلمة
الخ فالظرفية من قبيل ظرفية الموصوف للصفة
قوله فى اللفظ المذكور اى الذى يذكره الذاكر
قوله فى المصدر ولو مقدرا فان بعض الافعال
لم يسمع لها مصدر كما لم يسمع افعال لبعض المصادر
كويل وويس وويح والابوة والاخوة قوله ان
كان المستعار مشتقا انما احتاج لهذا القول بعد

وفي متعلق معنى الحرف ان كان حرفا قوله
وذلك اى الجريان الموصوف بما تقدم اى وبيان
ذلك الجريان قوله اذا اريد استعارة لو ابدل
استعارة باستعمال لكان اولى لانه الذى يتعلق
بالارادة ولعله عدل عنه لاشعاره بالاعتراض
على حصرهم المجاز الواقع فى الفعل هنا فى الاستعارة
فان قلت صرح بقوله للتشبيه وهو يعين الاستعارة
قلت هو كذلك لكن قصد دفع ذلك من اول وهلة
قوله استعارة قتل اى هذا اللفظ ولهذا لم يقحم
فيه لفظ مفهوم قوله لمفهوم ضرب مراده المفهوم
التضمنى وهو الحدث بقرينة قوله يشبه الضرب
وليس المراد مفهومه المطابقى من الزمان والحدث
والنسبة لانه لا يمكن التوصل الى الثلاثة باستعارة
مجرد الحدث قوله لتشبيه اثره على المشابهة
للاشعار بان العلاقة ينبغى ان تكون ملحوظة
للمستعمل ولا يكفى اصل وجودها قوله للتشبيه مفهوم
ضرب الخ فيه نظر لانه لو امكن تشبيه مفهوم
احد الفعلين بالاخر لم يحتج الى التشبيه بين
المصدرين ثم الاشتقاق الا ان يجعل قوله للتشبيه

على معنى لارادة تشبيه مفهوم الخ قوله بالقتل
اى ازهاق الروح قوله ويستعار له القتل اى لفظ
فالقتل الثانى غير الاول والاظهار بقوله
ويستعار له اسمه وتنبه باعادته اسما ظاهرا على
التغاير فليس من وضع الظاهر موضع المضمر
قوله فيستعار قتل الخ هذا ما قرره القوم
وسيأتى تقرير الشارح وفى الاطول زعموا ان استعارة
المشتقات باعتبار استعارة المصدر لمعنى
مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم
الاستعارة فى المشتق بحكم سراية استعارة
الماخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشى ومن غير
استعارة المشتق وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على
مستعير المشتق انه لا يتكلم اولا بالمصدر ولا يستعير
وهذا هو الذى يليق بالسكاكى ان يجعله وجها للرد
التبعية الى المكنية انتهى وهو مدفوع بان الاستعارة
بالكناية على طريقة الزمخشرى التى اعتمدها المحققون
لم يتكلم فيها بالمشبه به بل هو متروك البتة وهو
مستعمل فى المشبه كما قرره قريبا وقال انه كلمة
مستعملة فى غير ما وضعت له قوله وعلله

القوم ذلك اى الاحتياج الى استعارة المصدر
اولا ثم استعارة المشتق وحاصل التعليل ان
الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضى
ان يكون المشبه موصوفا بوجه الشبه ومحكوما
عليه بمشاركة المشبه به فيه وانما يصلح للموصوفية
الحقائق اى المفهومات المستقلة الغير الملحوظة
تبعا كمعانى الحروف فانها الة لتعريف حال
متعلقاتها غير ملحوظة قصدا ونسب الافعال
فانها الة لملاحظة طرفيها من الحدث المعتبر
فى مفهومها والفاعل الخارج عنه ومجموع معنى
الفعل من الحدث والزمان والنسبة غير مستقل
بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان
استقل لكن اعتبر كونه مسندا فلا يصلح ان يجعل
مسندا اليه لان الشى لا يصلح ان يكون مسندا
ومسندا اليه معا فى النسبة التامة ويكون مسندا
اليه لنسبة تامة مع كونه مسند النسبة غير تامة
نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا قوله بما فيه خفا
لكثرة ما اورد عليه قوله لكن نحن نبين الخ يوهم
انه ذكر تعليلا اخر غير تعليلهم مع انه لم يبين

سوى

30

سوى تقرير اصل المسئلة من غير تعليل
قوله الواهب المسموع الوهاب وتقدم الجواب
قوله قريب الى الافهام خبر ثان عن هو الواقع
مع ما بعده صفة او صلة قوله المسلك اى
الطريق وقربه وقصره فما بعده كالتاكيد له
قوله وضع المادة اى بوضع كلى بان يقول
واضع اللغة وضعت مواد المشتقات للدلالة على
مبادى الاشتقاق وهذا وضع نوعى واما المصادر
فوضعها شخصى كوضع الضرب لحدث خاص
والخروج لحدث خاص وهكذا وكذا هيئات
الافعال ومن ثم افرد الشارح المادة وجمع الهيئات
وحاصل كلامه ان للمشتقات دلالة على معانيها
بجهتين المادة والهيئة وان احدى الجهتين تختلف
دون الاخرى فان كان المختلف المادة فلا داعى
لدعوى الاستعارة فى الهيئة والمادة عبارة عن
الحروف الاصول ولا امتياز لها عن المصدر
فاحتيج لدعوى ان الاستعارة بحسب الاصالة
فيه وفى المشتق بطريق التبع وان كان المختلف
الهيئة فلا داعى للاستعارة فى المصدر فتعين

فتعين ان الاستعارة اما التبعية لتشبيه
المصدر المقيد بالزمان المعين بمصدر مقيد
بزمان معين غير ذلك الزمن او بتبعية
اللفظ بتمامه للجزء وهو الهيئة **قوله** فاذا
كان تفريع على مقدر والاصل والمشتقات
تستعار تارة باعتبار المادة واخرى باعتبار
الهيئات فاذا كان الخ او هو لمجرد الاستيناف
واسم كان ضمير الشان والجملة بعده مفسرة
له خبرها وقوله في استعارتها متعلق بتغير
وللهيئات متعلق بمحذوف صفة لمعانيها او حال
منه والتقدير معانيها الثابتة او ثابتة للهيئات
ويحتمل ان للهيئات متعلق بمعاني للتعدية
والضمير في استعارتها ومعانيها وباقي الضماير
المؤنثة للمشتقات **قوله** فيستعار مصدرها الخ
يلزمه ما الزم القوم من انه ما المحوج الى استعارة
المصدر اولا وهلا اكتفوا بالتشبيه فيه وبواسطته
يسري التشبيه في مادة الفعل فيستعار ويشتق
الفعل بتبعية استعارة المادة **قوله** وكذا استعير اذا صح
الفعل الخ عطف على مقدر تقديره هذا اذا استعير

الفعل

الفعل باعتبار الحدث فهو قسيم لسابقه من حيث
المعنى ولو اراد انه قسيم له لفظا لقال واذا كان
في استعارتها لا تتغير معانيها للمادة فلا وجه
لاستعارة المادة والاستعارة فيهما انما هي
باعتبار هيئاتها وكان الاولى ان يقول وكذا اذا
استعيرت بارجاع الضمير المستتر للمشتقات
لعمومه ولئلا يتوهم ان الفعل ليس من المشتقات
على انه كان المناسب فرض الاختلاف في الهيئة
فقط في اسم الفاعل لانه قد لا يتفطن له وذلك
كاسم الفاعل الماضي اذا اريد به الحال على
طريق الحكاية نحو وكلبهم باسط ذراعيه
قوله كما يعبر اي كالتعبير فما مصدرية ولم
يقل كما يستعار وان اقتضته المشاكلة
اشارة الى ان المراد بالاستعارة احد معنييها
وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له
لا نفس الكلمة المستعملة **قوله** عن المستقبل
اي الزمن المستقبل **قوله** بالماضي اي باللفظ
الدال على الزمن الماضي **قوله** لتشبيه الضرب
متعلق بتبعية فتسميتها تبعية لكونها

تابعة للتشبيه الواقع في المصدر وكان
الظاهر اعتبار التشبيه في الزمان لان الاستعارة
في الفعل باعتباره لا في المصدر لعدم اختلاف
المادة بان يشبه الزمان المستقبل من حيث انه
مدلول لفظ الزمان لا من حيث انفهامه من
الفعل لعدم استقلاله لكونه اعتبر فيه ظرفا
للحدث بالزمن الماضي كما اعتبر التشبيه
في الحدث لا من حيث انفهامه من الفعل بل
من حيث انفهامه من المصدر **قوله** فان
الاستعارة في الفعل الخ اي فالاستعارة التي
في الفعل المقصود بها استعارة الهيئة **قوله**
وليست تبعية اي لاستعارة مصدر لا مطلقا
فقد قدم انها تابعة للتشبيه **قوله** بل
اللفظ الخ اضراب عن قوله تكون تبعية التشبيه
الضرب الخ حيث جعل اولا تبعيتها لكونها تابعة
للتشبيه والان اضرب عنه وجعل تبعيتها
لكونها تابعة لاستعارة الهيئة على معنى
انا نعتبر اولا وقوع الاستعارة في الهيئة تبعا للتشبيه
ثم ننتقل من ذلك لاستعارة الفعل بتمامه وقولهم

الهيئة

الهيئة لا تستعار بمعناه حيث اعتبرت مستقلة
لا في ضمن الفعل وعليه ففيه ثلاث مراتب
ويمكن ان يكون اضرابا عن النفي وقبله **قوله**
برسالته الخ قال فيها اعلم ان الاولى ان يقال
ان استعارة المشتقات تبعية لان المستعار فيها
دائما انما هو المادة او الهيئة ولفظ المشتق
مستعار بتبعيته انتهى واوفى كلامه لمنع الخلو
فقد يجتمعان كما اذا عبرنا عن ضرب شديد في المستقبل
بلفظ قتل لتحقق وقوعه فانه قد استعير باعتبار
مادته وهيئته **قوله** قال اي المص والضمير فقد
يعود لما دل عليه الكلام **قوله** هذه الرسالة
اي التي نحن بصدد شرحها **قوله** بتبعية
المصدر اي بتبعية استعارة المصدر وقوله ح
اي بتبعية التشبيه الواقع في المصدر لا يناسب
طريق السيد من ان الاستعارة في الفعل انما
تكون بتبعية استعارة المصدر مطلقا **قوله**
انما تتصور بالبنا للمفعول اي تتعقل وبالبنا
للفاعل بمعنى تتحقق **قوله** الاستعارة تبعا على
مجرى وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمر

اذ سياق الكلام يقتضي ان يكون فاعل تجري
ضمير الاستعارة المتقدمة غير مفيدة لان
التقييد يمكن مع الاضمار قوله تبعا اي تبعا
لمطلق النسبة قوله على قياس متعلق بالمنفي
وهو تجري اي لا تجري الاستعارة ههنا كما جرت
هناك والمراد انها لا تجري مطلقا وانما نص
على عدم الجريان بقياس معنى الحرف لانه الذي
يوجب توهم الجريان قوله فان معناه الخ تعليل
لما فهم من قوله على قياس الحرف من صحة جريان
الاستعارة في الحرف قوله تبعا اي لمتعلق معنى
الحرف قوله لان مطلق النسبة اي التي ترجع اليها
نسب الافعال المخصوصة وبه يرد على الحفيد
حيث فهم ان نسب الافعال هي النسب المطلقة
ويؤيد ما ذكرنا ان مطلق النسبة التي ترجع
اليها نسب الافعال المخصوصة اي الى الفاعل المعين
كمتعلق معنى الحرف في الرجوع اليه فصار الفرق
بين ما يرجع اليه معنى الحرف وما يرجع اليه معنى
الفعل ان الثاني لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل
وجه شبه بخلاف الاول قوله بخلاف متعلقات

الحروف

الحروف اي متعلقات معانيها قوله فانها انواع
كالابتداء المطلق والاستعلاء المطلق والظرفية
المطلقة قوله لها احوال كالتمكن اللازم للاستعلاء
والظرفية قوله ثم ان الاستعارة الخ استيناف
غرضه من سوقه بيان ما اجمله في قوله سابقا
اعلم ان الاستعارة في الفعل وتبيين لكيفية
الاستعارة قوله فيستعمل فيه ضرب الخ ظاهره
ان الاستعارة تابعة لمجرد التشبيه وذلك لا يوافق
مذهب السيد من انها تابعة لاستعارة المصدر
وعبارته في حواشي المطول واعلم ان التعبير عن
الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة
بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق
الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب
العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما
للآخر انتهت فظهر انه تصرف في ظاهر كلام
السيد وظهر ان السيد تعرض للتعبير عن
الماضي بالمستقبل قوله فصح التشبيه لذلك
اي لاجل اختلاف القيدين واندفع ما يقال او
قيل ان الضرب حقيقة في كل من الضرب

فی الماضی والضرب فی المستقبل فکیف یتحقق
استعارته من احدهما الی الاخر حتی تلزم
الاستعارة التبعیة فی الفعل قوله لکن الخ
کان الاولی ان لا یاتی بصورة الاستدراک لانه
لا یحسن ان یستدرک باحدی مقالتین علی
الاخری ولعل وجهه دفع ما یوهمه ما نقله
السید جازما به من ان ذلک امر متفق علیه
لا سیما مع تقدم العضد علی الشریف قوله
ویستدعی ای فی الاکثر لان الفعل قد یعری عن
الحدث کالافعال الناقصة وقد یعری عن الزمان
کنعم وبئس وعسی مرادا بها الانشا والظاهر
ان تعبیره اولا بیدل وثانیا بیستدعی تفنن
والا فقد صرحوا بان الفعل یدل علی الحدث
والزمان والنسبة الی الفاعل قوله فی کل
واحد من الثلاثة مراده ان الاستعارة فی الفعل
توجد باعتبار کل واحد من الثلاثة لا علی معنی
اعتبار الاستعارة فی کل واحد بقطع النظر عن
الفعل وظاهره انها متصورة فی الزمان من غیر
اعتبار جریانها فی المصدر وکلام السید یخالفه

قوله

قوله ففی النسبة ای فمثال الاستعارة فی النسبة
کهزم الامیر الجند فشبهت نسبة الهزم الی الامیر
بنسبة الهزم الی الجند لما کان الامر سببا وفی مثل
هذا الترکیب ستة اوجه احدها انها استعارة
کما مر ثانیها انه من قبیل المجاز العقلی وانه
نسب الهزم الذی هو فعل الجیش الی الامیر لانه
سبب امر وثم فالطرفان حقیقیان والتجوز
فی الاسناد فقط الثالث ان التصرف فی المسند
الیه وهو الامیر وهو مذهب السکاکی لانه ینکر
المجاز العقلی وادعی انه استعارة بالکنایة
الرابع ان التصرف فی المسند الذی هو
هزم بان استعمل الهزم فی الامر به علی طریق
الاستعارة المصرحة الخامس انه من قبیل
مجاز الحذف والاصل هزم جیش الامیر فالحاصل
ان الطرفین اما حقیقیان والمجاز عقلی او لغوی
والتصرف فی النسبة او هو بحذف المضاف او
المسند حقیقی والتصرف فی المسند الیه او العکس
قوله تخویف بشرهم ای بان یشبه الانذار ای
التخویف بالبشارة التی هی الخبر السار ویستفاد

له اسمها تهكما وسخرية بهم ووجه التهكم انهم
صاروا على حالة اذا سمعوا فيهما التخويف بالعقوبة
اصروا وتمادوا كما يصر من بشر ببشارة على
فعل خير هذا هو الجامع ففيه استعارة تصريحية
تبعية قوله هذا الكلام اى العضد قوله
تامل هذا كلام المص قوله فان فيه اى فيما قاله
العضد قوله اشارة وجه الاشارة مغايرته
بين ونادى اصحاب الجنة وبين هزم الامير الجند
ولك ان تمنع ان فيه اشارة الى ما ذكر لان مراد
العضد ان الاستعارة فى هزم الامير الجند
متعينة لكون الهزم فيهما والزمان باقيين
على حقيقتهما والاستعارة فى نادى باعتبار الزمان
لكونه هو الذي تغير حقيقة قوله نوع من النسبة
وهى نسبة الفعل الى فاعل معين مع اتحاد
الزمن فى النسبة المشبهة والمشبه بها دون
نسبته الى الفاعل مع اختلاف الزمان فى المشبه
والمشبه به قوله دون النسبة اى وليست
النسبة فى التغيير نوعا من النسبة قوله
امر اى الماتن بالتامل الخ هذا من كلام الش والى

قوله

قوله فافهم انتهى كلام المص قوله تشبيه نسبة
الهزم الخ هذا يفيد ان المشبه هو نسبة الهزم الى
الامير وان المشبه به هو نسبة الهزم الى جيشه
وعسكره لكن هذا ليس على اصل الاستعارة
المصرحة من انه انما يذكر فيها لفظ المشبه به
قوله الى الجند اى جند الامير وهم جيشه قوله
والاستعارة بالرفع عطف على قوله تشبيه
قوله احدى الصورتين هى هزم الامير قوله
دون الاخرى وهى ونادى اصحاب الجنة قوله
تفرقة من غير فارق يمكن الفرق بان نسبة
الندا الى الفاعل حقيقة على كل حال وانما التجوز
فى الزمن خاصة فلذلك جعل الاستعارة
فيه بخلاف نسبة الهزم الى الامير فانها مجازية
قطعا فلذلك جعل الاستعارة فيهما وبان
النسبة الى الفاعل لما كانت جزءا من مدلول
الفعل المطابقى اضاف الاستعارة اليها ولما
كانت النسبة الى الزمان ليست كذلك اضاف
الاستعارة الى الزمان قوله ولم يلتفت
عطف على امر اى لم يصرح بذلك والا فتقديمه

كلام السيد وعدم تعقبه في شيء دليل حقيته
قوله الحق ما ذكره الخ من ان النسبة الداخلة
في مفهوم الفعل لا تجري فيها الاستعارة قوله
لا لما ذكره من ان مطلق النسبة الخ قوله اما
الاول اي كون الحق ما ذكره الشريف قوله
فلان الفعل الخ تعليل لاصل دعوى السيد قوله
موضوع للنسبة اي في ضمن وضعه للامور
الثلاثة التي هي احدها قوله مجازيا كان الخ
للمحقق منع ذلك بل هو موضوع للفاعل الحقيقي
قوله مجاز لغوي اي بل هو عقلي لان الاجزاء
فيه مستعملة في حقائقها وانما التجوز في الاثبات
وحيث انتفى المجاز اللغوي انتفت الاستعارة
لانها قسم منه قوله واما الثاني اي بطلان
تعليله وحاصل البحث ان قوله ان متعلق نسبة
الفعل مطلق النسبة باطل بل هو انواع مخصوصة
نسبة الى الفاعل ونسبة الى المفعول الى غير
ذلك وحيث كانت مخصوصة ولها لوازم صح
تشبيه بعضها ببعض في تلك اللوازم ويبنى
عليها الاستعارة قوله الى غير ذلك من

النسب

النسب التي ينتهي اليها نسب الافعال كالنسبة
الى الزمان والنسبة الى المكان قوله له لوازم
فنسبة المفعول يلزمها الوقوع عليه ونسبة
الفاعل يلزمها الوقوع منه ونسبة الزمان ... والمكان
يلزمها الوقوع فيه والاسناد الى السبب نحو
بنى الامير المدينة يلزمه كونه حاملا على الشيء
والاسناد الى الالة يلزمه كونها واسطة وتعينا
على الفعل وهكذا قوله ان يشبه بها اي الانواع
باعتبارها اي اللوازم اي بملاحظتها قوله
لكن هذه المناقشة اي الواقعة من الشارح للعضد
بقوله فلان الفعل موضوع الخ وما قاله الحفيد
بعيد قوله ليست الا في المثال والمناقشة
فيه ليست من داب المحصلين قوله لان الفعل
الخ توجيه لقول العضد ان الاستعارة متصورة
باعتبار كل من الثلاثة قوله فقد يوضح الخ فيه
ان الكلام في النسبة الداخلة في مفهوم الفعل
وهي نسبته الى فاعله اعم من كونها على وجه
الاخبار او الانشاء ولا مدخل لكونها خبرية او
انشائية في مفهومه تنبيه الموضوع للانشاء

والخبر انما هو الكلام التام لا الفعل وحده
ففي كلام الش تسامح قوله بخواص كلامه
يعطي ان مثل اضرب اذا استعمل في غير الوجوب
يكون التجوز في النسبة التي دل عليها لا في لفظه
والمذكور في كتب الاصول ان ذلك مجاز في الكلمة
قوله تصلح لان ايشبه بها اي بسبب اعتبارها
وملاحظتها قوله كاستعارة رحمه الله لا رحمه
اي استعير الفعل الموضوع للنسبة الاخبارية
المشهورة بالمطابقة واللامطابقة للنسبة
الانشائية لمشابهة النسبة الثانية للاولى
في المطابقة اي الحصول الذي يناسب ادعاؤه
في المقام تفاؤلا وصرح السعد في بحث المجاز
المركب بان مثل رحمه الله اذا اريد به الطلب
من المجاز المركب لا من المجاز المفرد الذي الكلام
فيه والاستعارة قسم منه قوله واستعارة
فليتبوا مثال لاستعارة النسبة الانشائية
المشهورة بالوجوب للنسبة الخبرية الاستقبالية
لمشابهة الثانية للاولى في الوجوب بمعنى
اللزوم قوله من تعمد الذي في الصحيحين

وغيرهما

وغيرهما من كذب علي متعمدا فليتبوا مقعده
من النار فلعله رواه بالمعنى قوله بمعنى يتبوا
اي يحل وينزل قوله صرح به اي بان معنى
فليتبوا يتبوا لانه يطلب له متبوا كما اقتضته
اللام قوله وفي متعلق عطف على قوله في المصدر
وقوله ان كان حرفا معطوف على قوله ان كان
مشتقا وجواب ان محذوف والجملة الشرطية
مستانفة فليس فيه العطف على معمولي عاملين
مختلفين بل العطف على شيئين احدهما معمول
والاخر غير معمول قوله ان كان اي اللفظ المستعار
قوله ولما كان متعلق معنى الحرف اي هذه
العبارة وقصده بذلك التنبيه على توهم صاحب
التلخيص والجواب عما يقال ما بال المص تنزل لما
هو من وظائف الش من تفسير مدلول اللفظ وعما
يقال ما باله عبر بالمراد قوله فيما اي متعلق
قوله هو اي معنى الحرف قوله اي المتعلق
بالجر تفسير للضمير في فيه الراجع لما الواقعة على
المتعلق قوله ملحوظ ذلك المعنى وهو بالرفع
صفة لقوله معنى قوله بتبعيته اي ذلك المتعلق

قوله حتى توهم الخ سماه توهما لان تخصيصه
بالمجرور غير ظاهر لان معنى الحرف كما لا بد
في تعقله وتحققه من المجرور لا بد من العامل
الذي اوصل الحرف معناه الى المجرور ه حفيد وفيه
ان هذا لا يقتضي الوهم ويجوز انه لم يتعرض للعامل
للعلم بانه لا بد في تعقل معنى الحرف منه على انا
لا نسلم ان نسبة الوهم للتخصيص بل لانه نظر الى
مصطلح النحاة من الطرفين ولم ينظر الى ما هو المراد
هنا وهو ما يعبر به عنه من المعاني المطلقة **قوله**
ورد اللخطا جعله خطا لان الوجدان يكذبه
لانه قد يستعار المجرور ولا يستعار الحرف كما اذا قيل
خفت من الاسد اى الرجل الشجاع ه حفيد وهذا
انما يصح لو ادعى صاحب التلخيص انه يلزم من
استعارة المجرور استعارة الحرف وليس في كلامه
ما يشعر بذلك بل الذي دل عليه كلامه انه اذا اريد
استعارة الحرف فانما يكون لاستعارة المجرور
قوله المطلق يريد به انه لا يتقيد الامر
بلام التعليل كما وقع لصاحب التلخيص بل
هو خطا عام في لام التعليل وغيرها **قوله**

مايعبر

ما يعبر به عنه اى معنى يعبر بداله عن معنى الحرف
ويجوز ان لا تقدير في كلام المص بان يراد بالتعبير
التعبير العقلي بمعنى الاستحضار لا النطقي بمعنى
التلفظ وقوله من الخ بيان لما **قوله** والموضوع له
حاصله ان السيد في طائفة يقول ان الحروف
موضوعة للجزئيات لكن استحضرها الواضع بامر
كلي وان السعد في كثيرين يقول انها موضوعة
للكليات بمعنى انه استحضر عند الوضع امرا كليا ووضع
الحرف بازائه واتفقا على انها عند الاستعمال انما
تستعمل في الجزئيات **قوله** حتى لزمهم الخ ظاهره
ان هذا اللازم لا يلتزم لكونه ممنوعا لكنه لا يتم الا
على راى من قال ان المجاز يستلزم الحقيقة وهو
خلاف الاصح **قوله** مجازات لانها لا تستعمل
في الموضوع له وهو المعاني المطلقة بل لا يصح والا
لم تكن حروفا بل اسما بل يلزمهم صحة استعمال
الحرف في المستقل بالمفهومية اذ يكفي في صحة
الاستعمال علاقة الوضع وهي موجودة وكونه مخالفا
لشرط الواضع لا ينافي صحة الاستعمال وصحة استعمال
الحرف في المعنى الاسمي ظاهر البطلان ه حفيد وقوله

بل يلزمهم فيه التزام ما لا يلزم وقوله وكونه
مخالفا الخ في حيز المنع بل بينا فيهما خلوص
قوله وبعض من وفق هو العضد ووافقه
السيد قوله لتحقيقه اى هذا المقام اى
لاثباته على الوجه الحق قوله جعل الموضوع له
الخ بان يقول الواضع وضعت لفظة من لكل ابتدا
خاص يعبر عنه بمطلق الابتدا قوله الجزئيات
اعلم ان جزئية النسبة عبارة عن كونها الة
لملاحظة الغير وكليتها عن كونها ملحوظة
لذاتها وبه يندفع ما ذكره الحفيد من ان النسبة
في السير الى المسجد خير من السير الى السوق كلية
مع ان اختلاف النسبة في الاوضاع والزمان
يتصور في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
وهو موافق على جزئية النسبة فيه قوله تعبيرات
اى معبرا بها قوله احضرت اي الجزئيات قوله
بها اي المعاني المطلقة قوله عند الوضع اي
وضع الحروف لها اى للجزئيات قوله بجعلها
اى المعاني المطلقة قوله لمعنى الحرف اللام
للتعليل اى لاجل تحصيل معنى الحرف او بمعنى

عن

عن قوله وتحقيق الخ غرضه منه الاشارة
الى حاصل كلام المص السابق وبيان دليله وليس
هو موردا على وجه المقابلة والمعادلة لكلام المص
قوله لعدم استقلالها اي بالمفهومية علة
مقدمة على معلولها وهو عدم الامكان المتضمن
له قوله لا يمكن قوله لان المشبه به علة لعلية
العلة والمعنى وانما كان عدم الاستقلال مقتضيا
لعدم الامكان قوله محكوم عليه الخ انت خبير
بان المحكوم عليه بالمشاركة بطريق الاصالة
هو المشبه لان الجاري على الطبع ان الفرع يشارك
الاصل والمشبه فرع فهو مشارك بكسر الرا والمشبه
به اصل فهو مشارك بفتحها لكن ذلك يستلزم
العكس لان المشاركة مفاعلة فما قاله الش هو عين
كلام السيد فما قاله الحفيد غير محرر قوله فتجري
اى واذا لم يمكن ان تستعار الحروف فتجري فهذه نتيجة
لمقدر قوله فيما اى في معنى قوله به اى بدالة
قوله عنه اى عن معنى الحرف قوله في التعبيرات
جمع تعبير بمعنى معبر به فلا اشكال في الجمع قوله
ويلزم الخ هذا مذهب المص اما مذهب الش فالاستعارة

فى الحرف بتبعية التشبيه الواقع فى المتعلق
لا بتبعية الاستعارة فيه قوله فى معانى
الحروف الاولى اسقاط لفظ معانى لان المحكوم
عليه بانه مستعار هو فى الحقيقة لفظ الحروف
لكن قد يقال لما كانت المعانى هى المقصودة عبر
بها قوله ومن الحواشى خبر مقدم وهذا ولم
يقسموا الخ مبتدا موخر ويجوز ان يكون المبتدا
محذوفا قامت صفته مقامه والتقدير ومن
الحواشى الحاشية التى اثبتها فى هذا المقام وقوله
هذا الخ بدل من المبتدا او خبر مبتدا محذوف اى
وهى هذا الخ قوله هذا ولم الخ هذا من كلام الماتن
فى الحاشية وهو اقتضاب عما قرره فى المتن قريب
من حسن التخلص فهو فاعل بفعل محذوف اى مضى
هذا الكلام الذى فى المتن او مفعول لفعل محذوف
اى خذ هذا لا انه اشارة من الشارح قوله ولم يقسموا
اى تقسيما صريحا قوله الى الاصلى والتبعى كان
الظاهر الى اصلى وتبعى ولعل اللام لتزيين اللفظ
او للعهد الذكرى باعتبار الاصلى والتبعى المطلقين
لا بخصوص المعنى السابق اعنى كونهما قسمين

للاستعارة

للاستعارة فهذا من قبيل الاستخدام قوله
على قياس صلة للمنفى لا للنفى قوله قال
فى المفتاح الخ هو دليل الاشعار وهو وما بعده
مما يثبت التبعى وهو المراد بالاثبات اذ
الاصلى هو الاصل فى كلامهم فاثباته من توضيح
الواضح قوله استعملت بالبنا للمفعول وقوله
قرات نايب الفاعل اى هذه اللفظة قوله لكون
القراة علة مصححة للاستعمال قوله يعنى الخ
هو من كلام المص بين به وجه اشعار كلام صاحب
المفتاح بما قال وعبر بيعنى اشارة الى ان ما اقتضاه
كلامه من قصر ذلك على الفعل حيث فرض الكلام
فيه غير مراد بل مثله غيره من المشتقات وقد
صرح بعضهم بان الحرف والمشتق كالفعل
فى ذلك قوله وجوز الخ اى كما جوز ان يكون استعارة
لدلت لمشابهتها للنطق فى الافصاح عن المراد
قوله لازمة للنطق فيه نظر لتخلفها عنه
فى النطق بالمهمل الا ان يعد النطق بالمهمل ساقطا
عن درجة الاعتبار او تعمم الدلالة بحيث تشمل
العقلية وبعد ففيه نظر ايضا فان مجرد اللزوم

لا يكفي في علاقة المجاز لانه قدر مشترك بين
جميع انواع العلاقات بل لا بد ان تبين انه من
اي وجه كما حققه الفنري قوله يريد انه اي
يريد المص ان شارح التلخيص وهذا من كلام
الشريف به وجه قول المص فافهم وانه احال ذلك
على ما بين به كلام المفتاح بقوله يعني الخ وبه
اتجه كون هذا متعلقا بشرح التلخيص لا بالمفتاح
قوله ويشعر ذلك الخ فيه انه بعد تسليم الاشعار
لا يستلزم كون المجاز تبعيا لان المص يشترط
في التبعي ان يكون بتبعية استعمال المصدر ان كان
مشتقا ولم يفهم الاستعمال قوله بين المصدرين
اولا اي ثم بين الفعلين قوله وفيه بحث
اي فيما ذكره المص وحاصل البحث انه لا يجب
ان يكون قصد المفتاح وشرح التلخيص ببيان
العلاقة بين المصدرين ان المجاز تبعي بل ان
العلاقة باعتبار بعض الاجزاء مع التجوز في الفعل
ابتدا فيكون اصليا لا تبعيا وجوابه ان هذا
معارضة بمجرد التجويز ومن البين ان مثل
ذلك لا يمنع الاشعار الذي هو المدعى فان قلت

مذهب

مذهب الش في استعارة الفعل باعتبار الزمان
ان لفظ الفعل بتمامه مستعار بتبعية استعارة
الجزء فكيف جعل المجاز هنا اصليا قلت بحث
مع الماتن الرازي لا تحقيقي والماتن لا يكتفي بما
اكتفى به الش بل يشترط استعارة المصدر مع
تحقق العلاقة فيه قوله لانه نبه اي لان
القايل والا فكان مقتضى الظاهر تثنية الضمير
قوله لانه من وضع الخ اي لان هذا الصنع الذي
ارتكبه المص وهو علة للتقدير وقبل تمامها
ادرج فيها تعليل وضع الظاهر موضع المضمر
بقوله لمكان الالتباس وانما يتم تعليل التقدير
بقوله فوضعه موضع المضمر الخ والحاصل ان
حق المفعول هنا ان يكون ضمير التقدم مرجعه
لكن عدل الى الظاهر دفعا للالتباس لتقدم ذكر
ما يحتمل ان يكون مرجعه ولو جي بالضمير كان
متصلا لعدم تعذر الاتصال فاعطى الظاهر
حكمه في التقدير قوله فانه اي كون الاسم
الظاهر اذا خلف الضمير اعطي ما يستحقه من وجوب
الاتصال والظاهر ان ذلك الاعطا مستحسن

لا واجب قوله وانكر الخ اللائق حذفه هنا
والاكتفا بذكره اياه في العقد الثاني وحيث
ذكره هنا فالمناسب ان يستوفيه حتى لا يحتاج
الى الحوالة والتكرار قوله وردها اي رد
التركيب الذي وقعت فيه كما يرشد اليه كلام الش
ففي كلام المص مجاز بالنقص لكن قال غ ومعنى
ردها الى المكنية جعلها تابعة لها وقرينة لها
لا قسما مستقلا فلا حاجة لما تكلفه الش والحفيد
قوله لا يرد نفسها الخ انما ارتكب هذا التسامح
اعتبارا للاصطلاحين وهما التبعية والمكنية واعراضا
عن القرينتين قوله بل يجعل قرينتها اي
التبعية الخ ففي نحو نطقت الحال بكذا فالقوم
على ان نطقت استعارة تبعية وذكر الحال
قرينة تلك الاستعارة وقال السكاكي استعارة
بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة
الاستعارة المكنية قوله ويرد نفسها اي
التبعية قوله الى التخييلية فيه ان التخييل
استعارة عند السكاكي والاستعارة في الفعل
لا تكون الا تبعية فيلزمه القول بالاستعارة

التبعية

التبعية ذكره الماتن في الفريدة الثانية
من العقد الثاني واجاب الش بجوابين فراجعه
قوله المقصود اي من قول الماتن وردها قوله
فان قلت الخ سوال توجه على التعبير بالانكار الذي
ظاهره ادعا السكاكي ان لا وجود للتبعية اصلا
والسكاكي يعترف بوجودها قوله متيقنة اي
مقطوعا بوجودها في كلام القوم قوله اذ احتمال
كونها اي التبعية قوله يرجح المكنية اي الرد
الى المكنية بجعل التبعية قرينتها قوله استعارة
اخرى وهي الاستعارة في المصدر اولا وفي متعلق
معنى الحرف على المشهور اما مرضي الش فقد
يلغى كونها تابعة للنسبة قوله ونبه اي
المص بقوله واختار السكاكي الخ الفريدة الثالثة
قوله ذهب السكاكي الخ وغيره يرى ان الاستعارة
لا تكون الا تحقيقية وان اطلاق الاستعارة
على التخييلية من قبيل اطلاق المشترك لا من
قبيل اطلاق العام قوله انه اي الحال والشان
قوله محققا حسا او عقلا قال السعد بان يكون
اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان ينص عليه

ويشار اليه اشارة حسية او عقلية قوله حسا
نحو رايت اسدا يرمى قوله او عقلا نحو اهدنا
الصراط المستقيم استعير الصراط للدين الحق وهو
دين الاسلام قوله محققا متيقنا الموافق لجعل
المص قوله حسا او عقلا تميما لقوله محققا ان يكون
قول الش متيقنا صفة كاشفة لقوله محققا وما
قاله الحفيد لا يخلو عن نظر قوله والا فتخييلية
قال في التلخيص وفسر يعني السكاكي التخييلية
بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو صورة
وهمية محضة قال في المطول لما كان ما لا تحقق
لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما لا يتعلق به توهم
ايضا اضرب عنه بقوله بل هو صورة اي ذو صورة
وهمية اخترعتها المخيلة باستعمال الوهم اياها
فان للانسان قوة اذا استعملها العقل تسمى مفكرة
واذا استعملها الوهم تسمى مخيلة ولما كان حصول
هذا المعنى المستعار له باعمال الوهم اياها سميت
استعارة تخييلية انتهى وبه يعلم وجه جمعه هنا
بين التوهم والتخييل وتقديم التوهم ويوخذ منه ان
المراد بالمحقق ما ليس صورة وهمية فيدخل في التحقيقية

المجزوم والمظنون ومراد السعد بقوله الى امر
معلوم ما يشمل المظنون فسقط ما للحفيد قوله
وهذا زبدة اي لا عينه وقوله والا اي وان لا يكن
هذا زبدته بل عينه لم يصح نسبته الى السكاكي
على جهة الاختصار الذي اقتضاه التقسيم
قوله تحقيقية بدل من ثلاثة الذي تضمنه
قوله ثلاثية فهو في الحقيقة بدل من المنسوب
اليه لا من المنسوب قوله ومحتملة لهما مثلها
بقول الهذلي • صحا القلب عن سلمى واقصر باطله
وعرى افراس الصبا ورواحله • وبيان ذلك انه
اراد ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن
المحبة من الجهل واعرض عن معاودته فبطلت
الاته فشبه الصبا بالرجل المسافر الجوال وحذف
المشبه به على طريق الاستعارة بالكناية ولا بد
للمسافر من الافراس والرواحل فتوهم للصبا
شيا يشبه الافراس والرواحل فاطلق الافراس
والرواحل على ذلك المعنى المتوهم فيكون استعارة
تخييلية او ان يجعل الافراس والرواحل عبارة عن
دواعي النفس وشهواتها والقوى الحاصلة لها

فى استيفا اللذات اوعن الاسباب التى قلما
تتاخذ فى ابداع الغنى وجراذ بال البطالة الا اوان
الصبا من المال والمنال وعلى التقديرين تكون
الاستعارة تحقيقية لكون المشبه المتروك محققا
عقليا على التقدير الاول وحسيا على التقدير الثاني
ولا مكنية ح بل لما كان مكنية صار قرينة المصرحة
قوله الى ما سيذكره اى فى الفريدة الثالثة من
العقد الثانى قوله من انها القرينة الخ المعنى انها
تكون قرينة المكنية لا انها عبارة عن قرينة
المكنية حتى انها لا تفارقها كما يقتضيه تعريف
طرفى الجملة فان السكاكى مصرح بانها اى التخييلية
قد توجد بدون المكنية كما فى اظفار المنية
الشبيهة بالسبع نشبت بفلان حيث جعل الاظفار
استعارة تخييلية مع كونها تابعة للتشبيه قوله
كما فى اظفار المنية اى فى المثال المشهور اعنى
اظفار المنية نشبت بفلان والا فاظفار المنية
الشبيهة بالسبع لا تكون قرينة المكنية قوله
شبيه اى امر شبيه قوله واستعمال بالرفع عطفا
على قوله توهم قوله خروج الخ ومع ذلك لا ينتفى

به

به عما اكتفى به القوم فى القرينة من التجوز فى الاثبات
اذ لا يخفى ان المنية التى ادعى اتحادها بالسبع لا يثبت
لها فى نفس الامر امر متوهم شبيه بالاظفار
الفريدة الرابعة هذا شروع فى تقسيم الاستعارة
باعتبار ما تتصل به قوله الاستعارة الخ لا يخفى ان
لفظ الاستعارة يطلق بازاء معنيين الكلمة المستعملة
الخ وهو الغالب واستعمال اللفظ والظاهر صحة
ارادة كل منهما لكن معنى عدم اقترانه عدم
اقتران ما يدل عليه وهو لفظ المشبه به قوله
بما يلايم اى يناسب قوله من المستعار بيان لشيا
اى الذى هو المستعار الخ قوله والمستعار له الاولى
اعادة الثانى اذ هذا التركيب بدون اعادته
على وزان ما رايت زيدا وعمرا والنفى فى مثله
من قبيل سلب العموم دون عموم السلب لكن القرينة
على المراد قول المص بعد وان قرنت الخ قوله
مطلقة اى فهى مطلقة والجملة جواب ان الشرطية
قوله المراد بالاقتران الخ الاحسن ان يقول
المراد بالملايم ما سوى القرينة لان المقام
لا يقتضى الاثبات اذ الاقتران منفى فى التركيب

ولعله اراد ان يشرح الاقتران ولم يبال بكونه
مورداً للاثبات او النفي **قوله** مما سوى بيان لما
في بما يلايم **قوله** كما سيبينه اى المص في قوله
الاتى واعتبار الترشيح والتجريد الخ **قوله** والا
فالقرينة اى وان لم يكن المراد ما ذكر لم يصح لان
القرينة الخ **قوله** مما يلايم المستعار له الصواب
عدم تقييد الملايم بالمستعار له ليشمل قرينة
المكنية على طريقة السلف فانها من ملايمات
المستعار منه ولقد احسن حيث لم يقيد في قوله
والمراد بالاقتران بما يلايم الخ **قوله** فلا توجد
استعارة مطلقة اى بل تكون المصرحة ومكنية
السكاكي مجردة ابداً ومكنية السلف مرشحة
ابداً وفيه نظر اذ القرينة في المصرحة قد تكون
حالية فتوجد المطلقة ح واما المكنية ففي التلخيص
انها تستلزم التخييلية فيتم كلامه فيها بناءً
على ذلك **قوله** لا يقال الخ حاصله انه لا حاجة
الى تخصيص الملايم بما سوى القرينة لعدم دخولها
في ملايم المستعار له وملايم المستعار منه اذ كل
منهما انما يكون مستعاراً له ومستعاراً منه بعد

القرينة **قوله** باعتبار القرينة اى باعتبار
عدا القرينة من الملايمات **قوله** باقتران القرينة
متعلق بيصير والمقام مقام اضمار فكان الظاهر
باقترانها **قوله** لانا نقول الخ حاصله ان المراد
بالقرينة التي يجب تخصيص الملايم بما عداها
هي القرينة المعينة دون المانعة وهذا انما
يتم فيما اذا اجتمعت القرينتان كما اذا قيل
رايت اسداً لا لبد له يرمى فان الاستعارة تحققت
بالنسبة للاولى وهي كافية في صحة الاستعارة
والقرينة الثانية معينة للمراد وباعتبارها
يتم الرد اما ولم يكن ثم الا قرينة معينة فلا
لكن مادة النقض يكفي فيها وجود فرد **قوله**
لئلا يتوهم الخ بل لا تتحقق الاستعارة فكان
الظاهر التعبير بالوجوب لكنه عبر بالاولوية
لان التمثيل به للاستعارة قرينة حالية
لكونه استعارة ولان المناقشة في المثال ليست
من داب المحصلين **قوله** نحو رايت اسداً له لبد
ونحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم استعير الاشتراء للاستبدال

والاختيار ثم قرن بما يلائمه من السروج
والتجارة قوله رايت اسدا في البلد الاولى ايضا
تقييده بالوصف بالرمي لئلا يتوهم ان الترشيح
المجرد عن التجريد مشروط بانتفاء القرينة قوله
جدا او ان لم يكن لاسد ومن ثم كان الصواب
ان يقرا المثال على زنة عنب لانه هو الذي يكون
خاصا بالاسد والمدار هنا على ذلك وان لم يكن
ذا شعر قوله جمعها اي جمع لبدة كقربة وقرب
قوله جعلوا ضميره لعلماء هذا الفن وليس
غرضه التبري بل الاشارة الى ان المجعول ترشيحا
هو هذا اللفظ لا قوله اظفاره قوله ومن خواصه
من عطف المغاير لان كونه ملائما له لا يستدعي
ان يكون من خواصه وكونه من خواصه ليس شرطا
في الترشيح بدليل جعل لم تقلم ترشيحا فالملائم
اما مختص واما مشترك قوله اخص به لم يقل
من خواصه كما فعل في سابقه لان هذا
يوجد فيه وفي غيره من الحيوانات والمراد من
الاخصية هنا الاتمية لا حقيقة الاختصاص
والا فهو لا يقبل التفضيل على ان التعبير بالاتمية

فيه

فيه ما في هذا ايضا قوله لا تقول اورده نفيا بمعنى
النهي لانه ابلغ فكانه يقول هذا الشيء لا يمكن ان يصدر
عنك على حد ما قالوه في لا يمسه الا المطهرون
وحاصل الايراد انا لا نسلم ان عدم تقليم الاظفار
من خواصه ولا اخص به بل لا نسلم وجوده فيه بل
هو من خواص المستعار له وهو الانسان قوله
لانه كناية اذ اي اطلق الملزوم وهو تقليم الاظفار
واريد به لازمه وهو الضعف فيما يتناول ويجوز
ان لا يراد الكناية الاصطلاحية بل انه يعبر به عنه
هذا ولا منافاة بين ما هنا وما ذكره في قوله
بمعنى القطع لان ذلك بيان لاصل معناه اللغوي
قوله بما يلائم المستعار له ينبغي ان يقيد بان
يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف
لدعوى الاتحاد فعلى هذا لا يكون في قوله قوله
۰ قامت تظللني ومن عجب ۰ شمس تظللني من الشمس ۰
تجريد في اسناد التظليل لان التعجب من التظليل
اخرجه عن ان يوجب خللا في دعوى الاتحاد
اذ لو لم تكن عين الشمس لم يتعجب من تظليلها قوله
في الاستعارة صوابه في التشبيه اذ الاستعارة انما

بمعنى الكلمة او بمعنى الاستعمال وكلاهما لا يوصف
بالمبالغة واى هذا فى قوله الانى فى الاتحاد الذي
فى الاستعارة ويمكن الجواب بتقدير مضاف اي
اصل الاستعارة وهو التشبيه وفى كلامه اقامة
الظاهر مقام المضمر بحسب الظاهر اشارة الى ان
المراد بالاستعارة المعادة اسما ظاهرا اعم من المقرونة
بما ذكر وغيرها من المرشحة والمطلقة والجامعة لهما
قوله لانه اى المستعار له **قوله** ومنه تنشا المبالغة
اى من دعوى الاتحاد تنشا الخ **قوله** شاكى السلاح
فيه انه قرينة فان الملايم الذي تصير به الاستعارة
مجردة انما يكون بعد القرينة فالاستعارة
فى المثال مطلقة لا مجردة ودفع ان القرينة
حالية اذ تمثيله به للاستعارة قرينة وشاكى
اصله شايك من الشوكة وهى الحدة فقد تحذف
العين ويقال شاك فيعرب على الكاف وقد تنقل
الى موضع اللام فيقال شاكى فيعرب منقوصا وقد
تحذف اليا بعد القلب ويجرى الاعراب على الكاف
قوله وقد يجتمع الخ مستفاد من كلام المص حيث
قال ان قرنت بما يلايم المستعار منه وان قرنت

بما يلايم المستعار له ولم يقيد فى كل من الموضعين
بقوله فقط ونحوه مما ينافى اجتماع الامرين فعلم
انهما قد يجتمعان لكن لما كانت تلك الاشارة خفية
لم يات بحرف يقتضى تفريعه على كلامه بل ساقه
مساق فائدة جديدة **قوله** كما فى قوله هو زهير
ابن ابى سلمى بضم السين **قوله** لدى اسد الخ لدى بمعنى
عند قرينة الاستعارة وشاكى السلاح تجريد
وكذا المقذف لو فسر بمن اوقع فى الوقائع كثيرا
اما لو فسر بمن كثر لحمه حتى كانه قذف ورمى
باللحم فترشيح وكذا له لبد واظفاره لم تقلم
قوله له لبد فى المصراع مبالغات جعله ذا لبد
فكانه اسود لا اسد وحصر اللبد فيه بقرينة
تقديم الظرف والمبالغة فى نفى الضعف فان
المبالغة فى لم تقلم راجعة الى النفى دون المنفى
ونظيره وما ربك بظلام للعبيد **قوله** فالتقسيم
اعتباري تفريع على قوله وقد يجتمع **قوله**
ابلغ من التجريد والاطلاق وجمعهما كما يشعر
بذلك حذف المفضل عليه والظاهر ان الابلغية
تابعة ولو كان من حيث اللفظ دون المعنى كما

سياتى من انه يجوز ان يكون مستعارًا من ملايم
المستعار منه **تنبيه** التشبيه ابلغ انواع البلاغة
والاستعارة ابلغ منه لانها مجاز وهو حقيقة
والمجاز ابلغ وابلغ انواع الاستعارة الاستعارة
التمثيلية ويليها المكنية لاشتمالها على المجاز
العقلى والتخييلية ابلغ من التحقيقية والكناية
ابلغ من التصريح والمراد بالابلغية زيادة
التاكيد والمبالغة فى كمال التشبيه لازيادة
فى المعنى لاتوجد فى غير ذلك **قوله** هو الكلام
الحصر بالاضافة الى الترشيح والا فالبلاغة
يوصف بها المتكلم ايضا فان **قلت** قد يكون
الترشيح نفسه كلاما مشتملا على مسند ومسند
اليه كما فى قوله له لبد **قلت** بعد تسليم
انه كلام مستقل الامر ليس مقصورًا عليه
فان الحكم بالابلغية شامل للمفرد على ان
الموصوف بالابلغية انما هو الاستعارة بواسطة
الترشيح **قوله** لاشتماله اى دلالته والمراد
بالاشتمال هنا الاستلزام والاقتضاء ويمكن
ان يكون من قبيل اشتمال الظرف على المظروف

لكن

لكن بنوع تكلف وتجوز بان يقال شبه دلالته
على تحقيق المبالغة باحاطة الظرف بالمظروف
وعبر عن المشبه بما يعبر به عن المشبه به ويحتمل
ان يكون التشبيه وقع بين الحالتين اى الهيئتين
المنتزعتين فيكون استعارة تمثيلية ولا مانع
من ان يكون فى الكلام مجاز بالنقص اى التركيب
الذى فيه الترشيح ويرده ان المحكوم عليه بالابلغية
خصوص الترشيح لا التركيب بتمامه ولا يعارضه
قول الش اسناد الابلغية الخ لانفكاك الجهة **قوله**
على تحقيق زاد لفظ تحقيق اشارة الى ان اصل
المبالغة موجود بدونه وهو كذلك نظرا لاصل
الاستعارة اذ مبناها على اتحاد المشبه والمشبه به
ادعا **قوله** اسناد الابلغية الخ المراد وصف الترشيح
بالابلغية مجاز من قبيل وصف السبب نعم فى جعل
الكلام مسببا نظر وانما المسبب كونه ابلغ **قوله**
من قبيل الخ يجوز كونه خبرا ثانيا وكونه لغوا
متعلقا بمجازى **قوله** ومن المبالغة هو المتكلم
فيه ان اسم التفضيل لا يبنى من غير الثلاثى ثم
ان الحصر فى المتكلم مبنى على ما هو القياس من

بنا افعل التفضيل للفاعل والا فقد يجي للمفعول
نحو اشهر واعرف لكنه شاذ **قوله** وقد اشرنا
الى وجهه بعيني في قوله لتجريدها الخ **قوله**
والاطلاق ابلغ من التجريد ولو كان التجريد
بحسب اللفظ فقط رعيا لجانب اللفظ هذا هو
الظاهر **قوله** في مرتبة الاطلاق هذا اذا تساوى
الترشيح والتجريد كما وكيفا والا فالحكم حكم المرشحة
او المجردة **قوله** فلا تعد قرينة المرشحة تجريدا
نشر على غير ترتيب اللف السابق في قوله
واعتبار الترشيح والتجريد الخ والظاهر ان المراد
اللفظية والا فقد تكون القرينة حالية **قوله**
زيادة التجريد والترشيح يكفي لما هو بصدده
ذكر زيادة الترشيح فذكره التجريد استطراد
قوله لان الترشيح الخ هذا بنا على ما ذكر هنا
والا فسياتي اخر الكتاب انه موضوع لما يشمل
هذا وملايم المشبه به المقارن للتشبيه **قوله**
المشبه وهو المنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها
والمستعار لفظ المنية والمستعار له السبع **قوله** على
مذهب السكاكي من ان الاستعارة بالكناية لفظ

المشبه

المشبه المستعمل في المشبه به بادعا انه عينه فالمراد
من المنية في المثال السبع المستعار له لفظ المنية
ومعلوم ان الاستعارة اذا قرنت بما يلايم المستعار
له تكون مجردة فظهر ان مكنية السكاكي ابدا
مجردة فكان الصواب ان يقول فلا تعد قرينة
المصرحة ولا قرينة مكنية السكاكي تجريدا ولا
قرينة مكنية السلف ترشيحا الا ان يقال انه لم
يلتفت الى مذهب السكاكي الا ترى انه سيرده في العقد
الثاني **قوله** على المذهب المختار من ان المستعار
بالكناية لفظ المشبه به المتروك والمستعار منه
معناه والمستعار له المشبه فالتخييلية ترشيح على
المذهب المختار لانها تلايم المستعار منه وفيه
اشارة الى انه لا يكون كذلك على مذهب الخطيب
ايضا اذ المكنية عنده هو التشبيه المضمر
في النفس والتخييلية اثبات بعض ملايمات المشبه
به فلا استعارة في شي من المكنية والتخييلية فلا
ترشيح بمعنى ذكر ملايم المستعار منه نعم ترشيح
المكنية عنده ذكر ملايم المشبه به **الفريدة**
الخامسة **قوله** على حقيقته اي على معناه الموضوع

له اولا ذكر الشارح انفا ان الترشيح ذكر ما يلايم
المستعار منه وهنا جعله نفس اللفظ الدال
على الملايم اذ الحقيقة انما يتصف بها اللفظ
وكذا الكون مستعارًا اشارة الى انه مشترك
بينهما او حقيقة فى احدهما مجاز فى الاخر
قوله تابعًا فى الذكر اى ليس مقصودا بالذات
بل المقصود ذكر لفظ الاستعارة وليس المراد
البعدية لانه كثيرًا ما يذكر قبل قوله
للتعبير الاولى اسقاطه قوله عن الشئ وهو
المستعار له قوله بلفظ الاستعارة اى بلفظ
هو الاستعارة فالاضافة بيانية قوله
مربيًا الخ فيه اشارة الى وجه تسميته ترشيحًا
لان الترشيح فى اللغة تربية الولد باللبن قليلا
قليلا حتى يقوى على المص يقال فلان ترشح
للوزارة اى تربى وتاهل لها قوله مربيًا الخ اي
مقويًا ومؤكدًا وقوله للاستعارة على حذف
مضاف اى لاصل الاستعارة وهو التشبيه
لانه الذى يصح وصفه بذلك دون الاستعارة
قوله كانه الخ بيان لوجه التقوية ويحتمل انه صلة

قوله

قوله باقيا على حقيقته ويكون الغرض منه جواب
كيف يكون باقيا على حقيقته ويمكن اثباته للمشبه
قوله مع رديفه اى مع لفظ رديفه اذ الرديف
هو المعنى وهو الجرم المخصوص مثلا فى قولنا
لبدوا المعنى لا يوصف بالنقل قوله ويجوز ان
يكون الخ اى فى كل موضع اخذا من الاطلاق لا من
التمثيل كما قال الحفيد لان الذى من شان
التمثيل اقتضا التخصيص لا التعميم فان قيل
احتمال انه مستعار له ينافى احتمال بقائه على
حقيقته لان الاستعارة مجاز لا بد له من قرينة
مانعة عن ارادة الحقيقة فان كانت القرينة
موجودة صحت الاستعارة ولم يصح الحمل على الحقيقة
والا فالعكس قلت ذاك فى قرينة خاصة بالمجاز
والقرينة هنا غير خاصة بالتجوز فى الترشيح
بل عامة فيه وفيما هو ترشيح له وهو اضافة
الحبل الى الله فانه قرينة على ان الحبل مستعار
للعهد وعلى ان الاعتصام مستعار للوثوق ومثل
هذه القرينة لا تمنع ارادة الحقيقة لاحتمال
انها لم يقصد بها الا منع الحقيقة فى الحبل

مع بقاء الاعتصام على حقيقته بان يكون
المقصود نقل الحبل مع رديفه وهو التمسك
الى العهد قوله ويكون ترشيح الخ جواب
عما يقال بعد الحكم بالاستعارة انه ترشيح
فاشار الى انه موجود بالنظر الى اللفظ قوله
ولا يخفى ان الخ حاصله ان العبارة قاصرة
عن بيان الاحتمالين وحق التعبير ان يقال
ويجوز ان يكون مجازا فيما يلايم المستعار له
او القدر المشترك بين المشبه والمشبه به
قوله بان لفظ يلايم الخ الانسب اسقاط
لفظ ليوافق قوله بعد اما للملايم المذكور او
للقدر المشترك ولم يقل اما للفظ الملايم
المذكور او للفظ القدر المشترك واقتصار الحفيد
على الثاني قصور قوله بذلك التعبير اي التعبير
بغير اللفظ الموضوع له ولا يقيد بكونه يلايم
المستعار منه ليصح التعميم الذي بعده قوله
اما للملايم تنازع فيه قوله الاستعارة والمجاز
المرسل وراعى الاول فعبر باللام ولو راعى الثاني
لعبر بفي ولمناسبة قوله للملايم قال او للقدر

المشترك

المشترك وان كان متعلقا بالمجاز فقط ولهذا
قال بين المشبه والمشبه به دون المستعار له
والمستعار منه فان قيل لا تشبيه في المجاز
قلنا المراد المشبه والمشبه به لو اتى بالتشبيه
وما قاله الحفيد مع مخالفته لذلك غير ظاهر
لان مكنية الخطيب وان كانت التشبيه
المضمر يقال لطرفيها مستعار له ومستعار
منه فتدبر كذا قيل وفيه نظر لما سيذكره
في فريدة الخطيب قوله او للقدر المشترك
هو في المثال الاتي مطلق الوثوق لانه مشترك
بين العهد والحبل قوله وانه يحتمل الخ عطف
على ان هذا لا يخفى وحاصله الاعتراض على المص
في اقتصاره على تجويز ما ذكره في الترشيح دون
التجريد وجوابه ما سياتي ان المص اخذ ما ذكره
من كلام السعد على قرينة المكنية والذي يناسب
تلك القرينة الترشيح لا التجريد قوله عما
يلايم المشبه به اي على وجه الاستعارة او المجاز المرسل
اما فيه فقط او فيه مع غيره وح فلا يقال
انه اغفل القدر المشترك قوله فحينئذ اي حين

يعبر عن ملايم احدهما بلفظ ملايم الاخر
قوله يجتمع التجريد والترشيح اما التجريد
فبالنظر الى المعنى المجازى واما الترشيح فبالنظر
الى اللفظ الذى هو موضوع لملايم المستعار منه
هذا فى الترشيح واما فى التجريد فالامر بالعكس
قوله بل الوجوه اى الثلاثة الحقيقة والاستعارة
والمجاز المرسل وفى تقريره وجهان فعند
الحفيد الوجوه اربعة تسمح وبل فى كلامه للانتقال
وهو ظاهر او للابطال لان الغرض ابطال
ما تضمنه كلام المص من ان هذا التركيب
لا يحتمل الا الوجهين اللذين ذكرهما قوله
واعتصموا بحبل الله يحتمل الاستعارة
التمثيلية بان شبه استظهار العبد بالله
ووثوقه بحمايته باستمساك الواقع فى مهواة
بحبل وثيق يدلى من مكان مرتفع يا من من
انقطاعه بجامع الوصلة بين الجانبين
واستعير للحالة المستعار له ما يستعمل فى المستعار
منه من الالفاظ قوله حيث استعير الخ
والقرينة اضافة الحبل اليه تعالى قوله

للعهد

للعهد او لدين الاسلام او للقران لقوله صلى
الله عليه وسلم القران حبل الله المتين قوله
وذكر الاعتصام عدل عن اعتصموا اشارة
الى كون الاستعارة تبعية قوله على معناه
اى الذى وضع له اولا قوله اومستعار الخ وقرينة
الاستعارة اقترانها بالاستعارة الثانية وتعلق
بحبل الله باعتصموا وتحقيق ذلك ان القرينة
المجرور على حد فبشرهم بعذاب اليم قوله
بعلاقة الاطلاق والتقييد اى ثم التقييد فهنا
علاقتان بعدد المجازين ويرشد الى ذلك التفريع
قوله بمرتبتين حيث انتقل من الوثوق بالحبل
الى مطلق الوثوق ثم الى الوثوق بالعهد قاله
الحفيد وهو مشكل وانما يظهر لو فسر الاعتصام
بالوثوق بالحبل وهو انما فسره بالتمسك والتمسك
غير الوثوق وقول العنيمى فى بيان المرتبتين يعنى
انه مجاز مرسل متفرع على الاستعارة التى هى
مجاز ايضا انتهى عجيب اذ معنى المجاز بمرتبتين
ان يكون فى اللفظ الواحد مجاز مرتب على مجاز
ولفظ اعتصموا اذا كان مجازا مرسلا لا يكون

استعارة والاستعارة انما هي في بحبل الله فلا
وجه لما قاله هذا والداعي الى اعتبار المرتبتين لاجل
ارسال المجاز ان العلاقة بين الملائمين انما هي
المشابهة وهي مانعة من المجاز المرسل واعلم
انه يتجه على كل من احتمالي الاستعارة والمجاز
المرسل للوثوق بالعهد التكرار لان الحبل مستعمل
في العهد فيكون المعنى ثقوا بالعهد بعهد الله
فينبغي ابقاء الاعتصام على حقيقته او حمله على
المجاز المرسل في مطلق الوثوق قوله او في الوثوق
اي المطلق الذي هو القدر المشترك بين الملائمين
فيكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد
لانه استعمل الوثوق بالحبل في مطلق الوثوق
الصادق بالوثوق بالعهد وهو انما يظهر ايضا
اذا كان الاعتصام الوثوق بالحبل لا التمسك به
قوله وحينئذ اي حين كون الاعتصام غير باق
على معناه قوله كل من الاستعارة الخ يعني ان لفظه
ملائم للمعنى الاصلي للآخر لا ان معناه ملائم قوله
فتأمل امر بالتأمل تنبيها على انه لزم جواز
الترشيح للمجاز المرسل ه حفيد وفيه ان هذا ليس

غريبا

غريبا حتى يحتاج الى التنبيه عليه فسيأتي
في المتن ان الترشيح يكون لكل من الاستعارة
والمجاز المرسل والتشبيه قوله ولا يخفى الخ حاصله
الاعتراض على المص فيما قاله من ان الترشيح
يكون مستعارا والاعتذار عنه بانه اخذ ذلك
من كلام السعد على القرينة الفريدة السادسة
الاحسن وضع هذه الفريدة قبل ذكر الترشيح
والتجريد والاطلاق ليفيد ان المركب قد يوصف
باحدها قوله وهو المركب الخ المركب جنس للمجاز المركب
وغيره وبتقييد الحد به لم يدخل المجاز المفرد
وقوله المستعمل اخرج المركب قبل استعماله في معناه
وبعد وضعه وقوله في غير ما وضع له الحقيقة
المركبة اعني المركب المستعمل فيما وضع له واطلق
في غير الموضوع له ولم يقيده بالمركب ليشمل ما لو
استعمل المركب في مفرد غير موضوع له كقوله

• وكأن محمر الشقيق اذا تصوب او تصعد •
• اعلام ياقوت نشر • ن على رماح من زبرجد •

فان هذا المركب مستعار للشقائق وقوله لعلاقة
الغلط كقولك جاء زيد موضع ذهب عمرو وقوله

مع قرينة اخرج الكناية المركبة قوله اي
كقرينة المفرد لاظهار ان المراد تشبيه المجاز
المركب بالمجاز المفرد في الانقسام الى الاستعارة
وغيرها ه حفيد ووجه ظهوره وعدم ظهوره هاذكره
الشان المطلق في احد المتقابلين يحمل على المقيد
في المقابل الاخر فحيث كان المراد كقرينة المفرد
صار تصريحا بما علم من مقابله فلا فائدة
في ذكره وتوجيه المحشي لا يلزم عليه استدراك
شيء وقد يوجه كلام الش بانه لم يرتكب ما ذكره
المحشي لما يلزم عليه من ايهام ان القسمين للمجاز
المركب مسميان باسم القسمين المذكورين في المجاز
المفرد وهما الاستعارة والمجاز المرسل مع انه
ليس كذلك كما يأتي قوله يصدق التعريف
فلا يكون مانعا ويجاب بان قيد الحيثية
معتبر اي المركب المستعمل في غير ما وضع له من
حيث انه مركب بل من حيث ان جزئه مستعمل
في غير ما وضع له قوله على مجموع اعتصموا بحبل
الله اي ونحوه من كل مركب تجوزه باعتبار الاستعا
في بعض اجزائه نحو جاني اسد يرمي نشاب

والمركب الذي سرى فيه
التجوز من جزئه لم
يستعمل في غير
ما وضع له بل
حيث انه
مركب
صح

النه

الش لم يحك نظم التلاوة بتمامه بل اسقط الواو ونقل
الدماميني الجواز حيث تصدى لاستشهاد دون التمثيل
دون التلاوة وقد قدمنا ان هذا المجموع يحتمل
الاستعارة التمثيلية وعلى اعتبارها فيه فلا
اعتراض بصدق التعريف على ذلك بل يجب صدقه
على ذلك والا لم يكن جامعا قوله على الاحتمالين
اي كون الترشيح باقيا على حقيقته وكونه غير
باق عليها ولما كان صدقه على تقدير عدم
بقائه على حقيقته ظاهرا لم يحتج الى بيانه
واما اذا كان باقيا على حقيقته ففيه خفا لان الكلام
المشتمل على الحقيقة والمجاز بان كان بعض اجزائه
حقيقة وبعضها مجازا قد يدعى انه لا يوصف
بشيء منهما حذرا من ترجيح احد المتساويين بلا
مرجح اشار الى بيانه بقوله لانه اذا استعمل الخ
وحاصله ان المجموع المركب من الموضوع له وغير
الموضوع له يصدق عليه انه غير موضوع له
لان الشيء مع غيره غيره قوله لانه الموضوع
له المجموع اي المجموع نائب فاعل اسم المفعول وقوله
مجموع خبر ان وقوله وضع له صفة مجموع وضمير

له المجموع وكلامه يوهم ان المركب موضوع بالتشخص
ولم يقل به احد غاية ما وقع الاختلاف فيه
انه اما موضوع بالنوع او ليس بموضوع ودلالته
عقلية لا وضعية **قوله** بمجموع المركب الخ اي
المركب الذي سرى التجوز فيه باعتبار الاستعارة
في جزئه **قوله** بل في تسميتها اي المجموع وانث
الضمير نظرا للتسمية استعارة **قوله** الفن
بفتح الفا **قوله** من القن بكسر القاف وهو العبد
وفيه مناسبة لفظية ومبالغة في عدم تسميته
بما ذكر بحيث لا يخفى الا على من كان عاريا عن
معرفة الفن بحيث يحتاج الى الاستعارة من القن
الذي لا يملك شيا **قوله** في رحمه الله الخ اي فانه
مركب تجوز فيه باعتبار المجاز المرسل في جزئه
وهو رحمه الله اطلاقا للحال على المحل فلا تكرار
في المثالين او نقول اتى بالمثالين لان الاول منهما
مركب تام والثاني مركب ناقص **قوله** كالخبر
المستعمل الخ كاستعارة رحمه الله لا رحمه **قوله**
والانشا المستعمل الخ نحو فليتبوا بمعنى يتبوا **قوله**
ولا يشتمل اي تركيبا او لفظا يعني وكلامه المسم

يقتضي

يقتضي انه يشتمل ذلك **قوله** فيه متعلق بتجوز اي
تجوز فيه في احد الالفاظ **قوله** هذا والشرطية
الخ اي مقتضى هذا او خذ هذا والشرطية خبر تنزل
الشارح لاعرابه هنا دون نظيره السابق في قول المتن
المجاز المفرد ان كانت الخ لان المقام هنا يحتمل احتمالا
ظاهرا ان يكون قوله كالمفرد هو الخبر والشرطية
خبر بعد خبر والمبتدا وخبره خبر الفريدة السادسة
ولا تحتاج لرابط لانها اريد بها اللفظ لا لانها عين
المبتدا لكون الخبر ضمير الشان لما اسلفنا صدر الحاشية
والاولى اعراب الفريدة السادسة خبر مبتدا محذوف
او مفعولا لفعل محذوف لما مر **قوله** اعتراض اي
لبيان تعريف المجاز المركب **قوله** بالواو صلة
اعتراض **قوله** ويوهم الخ لان الاصل ان النفي
اذا دخل على كلام مقيد بقيد توجه الى ذلك القيد
فالمراد بالايهام الايقاع في الوهم اي الذهن
لا ما يدل دلالة مرجوحة **قوله** بل يكاد الخ فيه
انه في غاية البعد **قوله** ضميمة الاستعارة
اضافته بيانية **قوله** لا يسمى باسم فالاولى ان
يقال ان كانت علاقته غير المشابهة فلا يسمى

باسم قوله بل مما فات القوم اى فانه القوم
ولم يبحثوا عنه ويصح نصب القوم مفعولا به
اى فاتهم ذكره وعلى كل فبل للترقى من فوات
الاسم الى فوات المسمى قوله واعترض عليهم
الخ مرتبط بقوله فات القوم فانه يفهم منه ان القوم
حصروا المجاز المركب فى التمثيلية قوله للتلخيص
متعلق بالشارح او بالمحقق ويضمر فى الاول
تنازعا قوله كثيرة اى فى نفس الامر فلا تدافع
بين طرفى كلام السعد قوله كالاخبار الخ وكذا
عكسه قال الحفيد وكذا الخبر المستعمل فى لازم
فائدته انتهى وظاهره بل صريحه ان السعد
ذكره فى حيز الاشكال مع ان الش سيصرح بانه
مما لم يذكره فى حيز الاشكال قوله ونحن نقول
الخ اى فى وجه الحصر قال الحفيد ان اعتراض
المحقق وجواب الش يدلان على ان المجاز المركب
عندهم منحصر فى التمثيلية وهو مناف لما
سبق من الش حيث قال والحاصل ان المجاز
المركب الخ انتهى وفيه ان الحاصل الذى اسلفه
الش لم ينقله عن القوم وانما هو على راى المص تبعا

للمحقق من عدم الانحصار ولذ قسم المص المجاز
المركب الى قسمين وغرض الش من ذلك الحاصل
تاكيد الاعتراض على المص بان المجاز المركب
عنده محصور فى قسمين والتعريف صادق على
غيرهما قوله بل هى على ما كانت عليه اى على
المعنى الذى او الوصف الذى قوله بل فى المجموع اى
بل التجوز فى المجموع قوله بخلاف غيرها من المركبات
اى التى اوردناها على تعريف المجاز المركب السابق
نحو اعتصموا بحبل الله وفى رحمة الله قوله فان
التجوز فيهما اى فى الغير وان ثبت مراعاة للمعنى وظاهر
ان المجموع السارى التجوز من بعض اجزائه اليه مجاز
مركب وقد قدم نفسه انه ليس مجازا مركبا حيث
قال والحاصل الخ قوله فلم يلتفتوا الخ لان ذلك التجوز
ليس اوليا وبالذات بل هو ثانوى وبالتبع قوله
واكتفوا الخ فلم يتركوا بيانه بل بينوه بالقوة واعلم
انه يرد على ما وجه به الش حصر القوم المجاز المركب
فى الاستعارة التمثيلية ما ذكره اخر هذه الفريدة
من ان انى اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى يحتمل
المجاز المرسل فى المجموع من غير تصرف فى الاجزا

لانه مسبب عن التردد فاطلق اسم السبب على
المسبب قوله وهيئة المركب الخ مبتدا وخبر
والجملة مستانفة استينافا بيانيا كانه قيل
بقي المركب الخبري المستعمل في الانشا وعكسه واردا
عليهم فاجاب بان التجوز فيه وقع في الهيئة اصالة
ثم في المركب تبعا بقي ان هذا انما يظهر في المركب
الخبري والانشايي المذكورين لا في نحو هواي مع
الركب اليمانين مصعد وربي اني وضعتها انثى
ونحو ذلك مما لم يقصد به الخبر فانه ليس
في تلك المركبات جزء معين غير للدلالة
على ما قصد به من تحزن وتحسر ونحو ذلك بل
الذي دل على ذلك هيئة المجموع ولا يبعد ان
يجاب عن هذه المركبات بما اجيب به عن
المركبات المقصود لازم فائدة الخبر قوله
فيتجوز فيها اي الهيئة قوله نعم يتجه الخ متعلق
بقوله واكتفوا وحاصله ان الاكتفا ببيان
التجوز في المفرد يتم لو كان كل ما عدا التمثيل
من المركبات المجازية المجاز فيه ناشئ عن
المجاز في مفرده والحال انه ليس كذلك وحاصل

بقا

الجواب

الجواب تعميم المفرد او ثبوت الحكم بالمقايسة
قوله من الاقسام اي القسمين المجاز المفرد
والمجاز المركب فالمراد بالجمع ما فوق الواحد
قوله فاما ان يتجوز الخ في غاية البعد قوله
في التعريف اي تعريف المجاز المفرد ويجعل اعم من
ان يكون كلمة حقيقة او حكما قوله ويجعل
شاملة لها لانها لما كانت وصفا لها وحالة
فيها اطلق عليها الكلمة من اطلاق اسم المحل
على الحال قوله بالمقايسة على المجاز المفرد
فان الهيئة التركيبية المستعملة في غير
ما وضعت له لعلاقة وقرينة مجاز كالكلمة
قوله فان قلت الخ حاصل السؤال انما ذكرته
وجها للتخصيص للتمثيل بالبحث وعدم
الالتفات الى ما عداه من الاقسام غير
مختص بالتمثيل قوله من المركبات المذكورة
الخ وهي الانشا المستعمل في الخبر وعكسه وما
سرى التجوز اليه من بعض اجزائه قوله
ولا تجوز الخ اي فان المقصود غير ما وضع له ولا
تجوز فكان حقه ان يكون من قبيل الاستعارة

التمثيلية قوله من عرض الكلام هو بضم
العين الجانب والناحية اى من قبيل الكناية
العرضية وهى التى قصد بها اثبات
صفة لموصوف غير مذكور قوله ولا يكون
اللفظ به مجازا لان اللفظ بالنسبة الى
المعنى العرضى لا يوصف بحقيقة ولا مجاز
ولا كناية لفقد استعمال ذلك اللفظ فى ذلك
المعنى واشتراطه فى تلك الامور قوله فى هذا
المقام اى فى مقام ان الاستعارة التمثيلية
لا تجوز فى شئ من اجزائها قوله جامعة اى جامعا
والتا للمبالغة او بتقدير مضاف قبل شرحنا اى
فوائد جامعة اى فوائد جامعة قوله رعاية
علة لجامعة فى اللفظ وفى الحقيقة علة
لمقدر قوله وان كان لها مدخل الجملة حالية
قوله الا انه هذا هو خبر المبتدا على حد زيد
وان كثر ماله بخيل قوله المتعلق صفة كاشفة
قوله حقيقة او مجازا او لمنع الخلو فتجوز الجمع
بان يكون البعض حقيقة والبعض مجازا وهو
الثالث فيما اسلفه الشارح او للانفصال الحقيقي

شرحنا او
موصوف
قبل
صح

وهذا الثالث داخل فى الثانى فانه اذا دخل
فى جملة الاجزا مجاز واحد كان المجموع مجازا بدليل
قوله واما الثانى الخ قوله فى المثال المذكور يعنى
فى قول المص الاتى انى اراك الخ قوله والتاخير عطف
بالواو للملازمة لما بعده ولا كذلك الثالث قوله
اذا جعل الخ الشرط مجموع الامرين فينتفى المشروط
بانتفا احدهما قوله استعارة لاحداث الخ
بان شبه احداث الله تعالى هيئة فى نفوسهم
تمرنهم على استحسان الكفر والمعاصى واستقباح
الايمان والطاعات بالختم المستوثق به على
الاوانى فى انهما مانعان عن التوصل الى
ما ورائهما ثم استعير الختم لاحداث الهيئة ثم
اشتق منه ختم فيكون استعارة تحقيقية تصريحية
تبعية قوله محققة كقلوب البهائم فانها خلقت
خالية عن التفطن قوله او مقدرة اى مفروضة
على ذلك الوجه ثم تستعار الجملة الدالة على المشبه به
للمشبه قوله والا اى بان كانت علاقته المشابهة
ولا يتوهم ان العبارة تصدق ايضا بان لا علاقة
اصلا لان الكلام فى المجاز قوله سمى الخ اى كما

يسمى تمثيلا واليه يشير قول الشارح الآتي وخص التمثيل وان اوهم كلام المص خلافه قوله استعارة تمثيلية هو من قبيل المركب التوصيفي قوله لاشتماله على التمثيل اي توقفه عليه لان كون المجاز المركب استعارة موقوف على التشبيه لان كل استعارة لا تتحقق الا به ستة التوقف الواقع بين الموقوف والموقوف عليه بالارتباط الحاصل بين الظرف والمظروف واطلق اسمه عليه على سبيل الاستعارة المصرحة واما قول الحفيد هو من اشتمال الموقوف على الموقوف عليه فيما لا ينبغي لانه ليس بين الموقوف والموقوف عليه اشتمال بل ارتباط شبيه بالاشتمال قوله بمعنى التشبيه هذا البيان الواقع والا فالتمثيل عندهم لا يحتمل الا هذا المعنى قوله وخص التمثيل بها ان جعل التمثيل بمعنى النسبة الى التمثيل والضمير في بها للاستعارة في المركب فالباء داخلة على المقصور عليه كما هو اصل وضعها بعد الاختصاص وما تصرف منه وان اريد بالتمثيل مدلوله اعني الاستعارة التمثيلية وضميرها الى كلمة التمثيل فالباء داخلة

على المقصور كما هو العرف الشائع اما التضمن الاختصاص معنى الانفراد او لانه مجاز مشهور عنه قوله لان فضل التشبيه اي شرفه قوله للتشبيه خبر ان واللام للاختصاص الادعائي ويشهد له قوله حتى كان ما عداه الخ او للتعليل والمعنى عليه لولا تشبيه المركب ما كان لغيره من انواع التشبيه المفردة فضل قوله ما عداه وهو تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه الخد بالورد والمفرد بالمركب كما مر في تشبيه الشقيق وعكسه كقوله • نزيد نهارا مشمسا قد شابه • زهر الربى فكانما هو مقمر • والظاهر ان هذه الثلاثة متفاوتة وان ما في احد طرفيه تركيب افضل مما لا تركيب فيه قوله كلا اي كلا تشبيه لاشتراك العوام والخواص فيه قوله مثار الخ شبه البلاغة بميدان السبق استعارة مكنية واثبات الفرسان تخييل وذكر المثار بضم الميم ترشيح قوله لا يكاد يرتضي الخ من ذاق فاعل يرتضي وان يحمل مفعوله والنظر اسم يكاد وخبرها محذوف والظاهر انها تامة وانها ويرتضي تنازعا في من فاعمل احدهما واضمر في الآخر ضميره قوله من ذاق

فى البيان استعارة مكنية واثبات الحلاوة تخييل
وكل من ذكر الذوق واللسان ترشيح قوله
ان يحمل الخ اى بل يجزم بان ذلك استعارة تمثيلية
قوله فى المركب اى فى اللفظ المركب قوله
المتعددة اى التى تشبه فيها الاجزا بعضها
مع بعض مستقلة كقوله
فكان النجوم بين دجاها ۞ سنن لاح بينهن ابتداع
فان هذا انما يقصد فيه الى الاجزا مستقلة
لا الى المجموع قوله ان امكن اي الحمل على الاستعارات
قوله ويحمل هو مرفوع عطفا على النفى اى قوله
لا يكادوا لا لكانت العبارة هكذا حتى لا يكاد
ولا يحمل وليس كذلك وضمير عليه للمجاز المركب
او للتمثيل او للمشار قوله حق الامكان اى نهايته
وفى نسخة حق الامكان والمراد منه ذلك وفى نسخة
حد وهو اقرب معنى قوله وحقيقته ان نوخذ
الخ يقتضى ان التمثيل هو ذلك الاخذ بعد جريان
التشبيه وليس كذلك فيهما ويندفع الاول بتقدير
مضاف اى ذات ان نوخذ والثانى بجعل من بيانية
والاظهر قول غيره وحقيقتها ان تشبه احدى

الصورتين

الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم
يطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال
بالمطابقة على الصورة المشبه بها انتهى وفيه
ان الاستعارة ليست نفس التشبيه بل اللفظ
المركب الذى تصرف فيه على هذا الوجه ودفعه
بتقدير المضاف كما مر قوله متعددة افاد به
ان المراد بالامور ما فوق الواحد لا ثلاثة
فما فوق قوله الخاطر هو القوة الباطنة
المعبر عنها بالواهمة المدركة للصور الجزئية
ان نظر لمذهب الحكما والعقل ان نظر لمذهب
اهل السنة من عدم اثبات القوى الباطنة وان
العقل هو المدرك للكليات والجزئيات قوله الكنية
ايضا مركبة وهل تسمى تمثيلية فيه تردد وعلى تقدير
عدم التسمية يختل حصر المجاز المركب فى التمثيلية
قوله ولا مانع من قبيل عطف العلة على المعلول
قوله افمن حق عليه الاية اصل الكلام امن حق عليه
كلمة العذاب افانت تنقذه جملة شرطية دخل
عليها همزة الانكار والفا فاء الجزاء ثم دخلت الفا التى
فى اولها للعطف على محذوف دل عليه الكلام تقديره

الانت مالك امرهم فمن حق عليه كلمة الخ وكررت
الهمزة في الجزاء للتاكيد الانكار ووضع من في النار
موضع الضمير لذلك وللدلالة على ان من حكم عليه
بالعذاب فهو كالواقع فيه لامتناع الخلف فيه
وان اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم في دعائهم
الى الايمان سعي في انقاذهم من النار نزل ما دل
عليه قوله تعالى افمن حق عليه كلمة العذاب
من استحقاقهم للعذاب وهم في الدنيا منزلة
دخولهم في النار في الاخرة على طريق الاستعارة
بالكناية في المركب حتى يترتب عليه تنزيل بذل النبي
عليه السلام جهده في دعائهم الى الايمان منزلة
انقاذهم من النار الذي هو من ملايمات دخولهم
النار فصار قرينة على الاول وقرينة الاستعارة
بالكناية هنا استعارة تحقيقية كما في نقض
العهد والاعتصام بحبل الله على ما هو مذهب
صاحب الكشاف واما ما يذهب اليه من انه يريد
ان النار مجاز عن الكفر المفضي اليها والانقاذ
ترشيح لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان
والطاعة فهو نازل الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا

هم سعد والمراد بالكلمة في الاية قوله لاملان
جهنم الاية **قوله** في سورة التنزيل كذا في نسخ
وفي نسخة سورة تنزيل وهي اولى لما في الاولى
من التصرف في العلم **قوله** ومن حواشيه الى اخره
استيناف مفاده ان الاستعارة التمثيلية قد
تكون فيما ادعى انه مجاز عقلي **قوله** وقصد
تشبيه الخ ليس المراد انه قصد افادته من ذلك
القول كيف والاستعارة مبنية على تناسي
التشبيه بل هو بيان لمبنى هذا المجاز فكان الاظهر
في التعبير اذ اقصد تشبيه الخ حفيد وكانه اخذه
من تاخر القصد عن القول المذكور وان كانت
الواو لا تقتضي الترتيب ويمكن ان يكون جملة
وقصد حالية فلا يلزم تاخر القصد عن القول
ويمكن ايضا ان يكون قوله اذ قيل اي اذا اريد
فلا اشكال في عطف القصد عليه ويظهر حينئذ
عطف فيستعمل على قيل فانه متسبب عن الارادة
قوله المركب الموضوع الخ كون المركبات موضوعة
بالنوع هو ما صرح به السعد والرضي وهو التحقيق
سواء كانت اجزاؤه موضوعة بالنوع كالمشتقات

اوبالشخص كالعلم الشخصي والجنسي واسم الجنس
فاعتراض الحفيد لم يصادف محلا قوله للثاني
صلة قوله الموضوع والمراد بالثاني التلبس الحقيقي
وقوله في الاول صلة استعمل والمراد بالاول
التلبس الغير الفاعلي قوله فلا شك انه اي
انبت الربيع البقل اذا قيل قوله وصرح العلامة
الخ وعبارته واعلم انه لا خفاء في ان مدلول
اسناد الفعل الى الشي هو قيامه به وثبوته له
بحيث يتصف به وهذا لا يصح ظاهرا فيما اسند
الى غير ما هو له من المصدر والزمان والمكان
وغيرهما نحو جد جده وانبت الربيع البقل وجرى
النهر وغير ذلك فلا بد من صرفه عن ظاهره
بتاويل اما في المعنى او في اللفظ اما في المسند
او المسند اليه او الهيئة التركيبية الدالة على الاسناد
الاول لا مجاز فيه بحسب الوضع بل بحسب العقل
حيث اسند الفعل الى غير ما يقتضي العقل اسناده
له وهو قول الشيخ عبد القاهر والامام الرازي
وجميع علما البيان الثاني ان المسند مجاز
عن المعنى الذي يصح اسناده الى المسند اليه المذكور

وهو قول ابن الحاجب الثالث ان المسند اليه
استعارة بالكناية عما يصح الاسناد اليه حقيقة
واسناد الانبات اليه قرينة لهذه الاستعارة
وهو قول السكاكي الرابع انه لا مجاز في شي من المفردات
بل يشبه التلبس الغير الفاعلي بالتلبس الفاعلي
ليكون استعارة تمثيلية كما في اراك تقدم
رجلا وتوخر اخرى وهذا ليس قولا لعبد القاهر
ولا لغيره من علما البيان ولكنه ليس ببعيد
انتهت عبارة السعد قوله بانها استعارة
انث الضمير في بانها مراعاة للخبر وهو استعارة
قوله في شرح شرح الاصول وهو حاشية على
شرح مختصر ابن الحاجب قوله ولي فيه اي فيما
ذكره العلامة التفتازاني وهذا من كلام الماتن
في حاشيته المذكورة وقوله فان الخ توجيه
للبحث حاصله منع كون ذلك من قبيل الاستعارة
التمثيلية لعدم انطباق ضابطها عليه فان كلا
من المشبه والمشبه به ليس منتزعا من عدة امور
قوله وكذا الطرفان اي المشبه والمشبه به قوله
فيفتح تفريع على قوله وكذا الطرفان وليس في كلامه

سا يقتضى انه لا بد من التعبير عن ذلك بمتعدد فلا
يتعين بناؤه على كلام السيد ولا يحتاج على المختار
عند السعد الى حذف مضاف خلافا للحفيد قوله
ربما يكون التشبيه اى كثيرا ما يكون المشابهة
او وجه الشبه بين كل جزئين من اجزا الطرفين
ظاهرا وكلمة فيما زائدة قوله لا يلتفت اليه
والا لكان استعارة فى المفردات وهم لا ينظرون
الى ذلك حيث امكن النظر الى المجموع من حيث هو
مجموع قوله وفى كون المثال يعنى انبت الربيع
البقل كذلك اى استعارة تمثيلية بالمعنى المذكور
بحث لان الظاهر فيه خلاف ذلك بل الظاهر فيه
الاقوال المتقدمة لكن ذلك لا يدفع احتمال
هذا القول ولظهور ان هذا مراده لم يتعرض لبيان
البحث وفى قول الحفيد بل هو مجاز عقلى قصور
قوله ولا يشتبه زيادة فى الاعتراض على السعد
بغير ما اشار اليه بان فيه بحثا قوله غير مستعمل
فى التلبس الفاعلى اى فلا يصح تشبيه انبت
الربيع البقل اذا قصد به تشبيه التلبس الغير
الفاعلى بالتلبس الفاعلى واستعمل فى غير

الفاعلي

الفاعلى به وهذا مبنى على ان السعد قصد
تشبيه انبت الربيع البقل بانى اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى من كل وجه قوله ثم القول الخ
زيادة فى الاعتراض على القول بالاستعارة
التمثيلية فى نحو انبت الربيع البقل بانه لم يذهب
اليه احد فدل على عدم ظهوره غاية الامر ان
السعد لم يستبعده وقوله بمثل هذا النوع الجار
والمجرور فيه متعلق بالقول وكذا قوله فى مثل
هذا التركيب ويجوز تعلق حرفى جر اختلفا بعامل
واحد وقوله من المجاز متعلق بمثل قوله هذا
كلامه اى الماتن فى الحواشى قوله وما ذكره الخ
يعنى قوله السابق وفى كون المثال المذكور كذلك
بحث قوله بانه لو قصد تشبيه الخ هذا القصد
بعيد من كلام المص المتقدم لانه صريح فى قصد
تشبيه التلبس الغير الفاعلى بالتلبس الفاعلى
وان احتمل التركيب فى نفسه ذلك لكن لا حاجة
لذلك فى دفع بحث المص وكان يكفيه فى دفعه
ان يقول لا خفا فى ان تشبيه التلبس الغير الفاعلى
بالتلبس الفاعلى تشبيه اشيا باشيا الخ قوله

فى التلبس اى كونهما من ملابسات الفعل
ومعمولاته قوله لم يكن تجوز فى اللغة بل هو
مجاز عقلى قال الفنيمى هذا رد لقوله فيما سبق فلا
شك انه مجاز مركب انتهى وفيه نظر فان قول
المص فلا شك الخ مبنى على انه من تشبيه التلبس
الغير الفاعلى بالتلبس الفاعلى لا على انه من تشبيه
غير الفاعل بالفاعل والظاهر ان يكن تامة
وفى اللغة ظرف لغو متعلق بالتجوز ويحتمل
انها ناقصة وتجوز اسمها وفى اللغة خبرها اى
كائنا فى اللغة فان قلت قوله قصد تشبيه
غير الفاعل الخ يفهم انه مجاز لغوى قلت دفع
الشيخ عبد القاهر هذا الوهم بقوله هذا التشبيه
ليس هو التشبيه الذى يستفاد بالكاف وكأن
ونحوها بل هو عبارة عن جهة راعوها فى اعطاء
الربيع حكم القادر المختار كما قالوا اشبه ما
بليس فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر
قوله تشبيه التلبس فى المجاز اى بالتلبس
الواقع فى الحقيقة قوله الذى هو يعنى التلبس
قوله فى انها اى الحالة فهو كضمير الشان

قوله وحينئذ يكون اى المثال المذكور وهو
انبت الخ قوله مثل قولنا الخ اى من حيث انه
قصد تشبيه المجموع بالمجموع من غير نظر الى
اجزاء التركيب مستقلة لا كما فهم المص من كلام
السعد من انه مثله من حيث انه شبه فى كل
التلبس الغير الفاعلى بالتلبس الفاعلى قوله
ولا يلزم الخ رد لقول المص السابق ولا يشتبه الخ
قوله من تشبيهه انبت الربيع البقل والباء
فى بهذا للسببية وفى بالقول للتعدية قوله
كون القول الخ لانه لا يلزم التشبيه به من كل وجه
قوله ومما يؤيد ما ذكرناه اى فى رد البحث السابق
من انه لو قصد التشبيه فى المجاز العقلى الخ قوله
غير ما هو المشهور اى غير التوجيه الذى هو المشهور
من انه مجاز عقلى قوله اى اراك الخ اراك على صيغة
المعروف والمجهول ايضا سائغ وحينئذ يكون بمعنى
الظن فالمعلوم فى محقق التردد والمجهول فى مظنونه
قوله ولا يحصل له اى لا معنى له اذا المتردد لا يقدم
رجلا الى قدامه ويؤخر رجله الاخرى الى خلفه
قوله بل اخرى صفة تارة سبقه الى ذلك الفنري

قوله اى تتردد فى الاقدام الخ هو تفسير لمجموع
هذا التركيب قوله اى الشجاعة هذا تفسير مراد
والا فالشجاعة عبارة عن الملكة المخصوصة وانما
الاقدام اثرها لا عينها وكان الظاهر اسقاط
لان المقام قاض بان المعنى اى التلبس بالفعل
تارة وعدم ذلك اخرى ومن ثم عبر غيره
بقوله كما اذا قيل للمتردد فى امر حيث تكرر
الامر فتشمل ما يكون الخوض فيه لا يسمى شجاعة
قوله والجراة تفسيرى يبين به المراد من الشجاعة
وانها مستعملة فى اعم من مدلولها لان مدلولها
ملكة تحمل من قامت به على ارتكاب المهالك
والخوض فى المعارك ومن ثم قيل فى الاسد
جراة لا شجاعة هذا وفى الصحاح الجراة مثل
الجرعة الشجاعة قوله بجيم وحا وفى لغة
تقديم الحا على الجيم وكلام الشم يحتملها اذ الواو
لا ترتب قوله حقق بصيغة الامر اى حقق ان
المعنى لهذا المثال ما ذكرناه من ان اخرى صفة
محذوف تقديره تارة لا رجلا قوله الاجلى بالجيم
من الجلا بالفتح والمد ضد الخفا قوله ولا

يذهب

ولا يذهب عليك اى لا يفوتك هذا الشى قوله
فلا يصح التشبيه فيه وذلك لما تقدم ان التشبيه
يقتضى صحة الحكم على المشبه بمشاركته للمشبه
به فى وجه الشبه وذلك يستدعى ان يكون
مستقلا لا تابعا ومفهوم الجملة غير مستقل لدخول
النسبة فيه قوله فى مضمون الجملة هو مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول ه جامى واراد بالفاعل
ما يشمل الفاعل المعنوى لتدخل الجملة الاسمية
وزاد قوله او المفعول ليشمل مثل فشدوا الوثاق
وقد يقال هو مضاف الى الفاعل اى شدكم الوثاق
قوله كان يعتبر الخ سريان التشبيه من مضمون
الجملة او من الهيئة المنتزعة منها الى مفهوم
الجملة محل تردد اذ كل منهما فرع لمفهوم الجملة
والمعهود السريان من الاصل الى الفرع دون
العكس ه حفيد وجوابه ان فى بعض الامور
تبعية الاصل للفرع كما فى تبعية المصدر
للفعل فى الاعلال قوله او فى الهيئة الظاهر
ان المقصود منه التخيير وقول الغنيمى ان قوله
فى مضمون الجملة يعنى فى غير الاستعارة التمثيلية

من المجازات المركبة لا يخفى ما فيه اذ كلام
الش انما هو في المركبات التي قيل انها استعارة
تمثيلية قوله فيكون تفريع على قوله لا بد
الخ قوله بالتبعية اي للتشبيه الذي في مضمون
الجملة او في الهيئة المنتزعة وهذا انما يتم
على مذهبه من انه لا يجب في الاستعارة التبعية
ان تكون تابعة لاستعارة اخرى قوله ومما
يختلج الخ حاصله ان هذا المثال الذي مثل به
القوم للاستعارة التمثيلية يمكن جعله من
قبيل المجاز المرسل لكن يشكل عليه ما قدمه
في بيان صحة حصر القوم المجاز المركب
في الاستعارة التمثيلية كما قدمنا التنبيه
عليه قوله في الصدر اي المعهود وهو صدر
الش واما جعل ال عوضا عن ضمير المتكلم والاصل
صدري فقال ابن هشام انه غير معهود وانما
المعهود جعلها عوضا عن ضمير الغائب نحو
الحسن الوجه اي وجهه والمراد بالصدر الثالث
المعرف هو الاول لان اللفظ اذا اعيد معرفة
كان عين الاول واذا اعيد نكرة كان غيره قوله

مسبب

مسبب عن التردد يعني والتردد مسبب لتقديم
الرجل وتاخيرها فاطلق اسم المسبب وهو تقدم
رجلا وتوخر اخرى على السبب وهو التردد قوله
كالاستعارة اي كما تتحقق الاستعارة ∴

العقد الثاني

قوله في تحقيق معنى الخ اي اثباته على وجه الحق
لا اثباته بدليل وفي ذكر معنى اشارة الى ان
المراد تحقيق مدلول هذا العلم لا تحقيق لفظه
قوله الظاهر اي حق العبارة وصوابها فيما
يظهر بدليل التعليل بقوله لانه لا بد الخ لان
المعنى ولا يصح افراده الا ان يقال الخ وحينئذ
فما قاله المص ايضا صواب وليس المراد بالظاهر
الاولى لانه يقتضي انه اذا لوحظ الجواب لا تكون
تلك العبارة اولى وليس كذلك بل هي اولى
لانها لا تحوج الى تكلف قوله بتوحيدها
اي ايرادها بصيغة الوحدة قوله حتى
تجاوزت اي الكلمات التعدد الى الاتحاد فهو من
قبيل المجاز المرسل بان عبر بالجزء عن الكل
او الاستعارة التصريحية بان شبه كلماتهم

بكلمة واحدة لكن المتبادر من صنيع الش الحمل
على المبالغة والمبالغة ليست بمجاز قوله فلا
يصح وحدة الكلمة الخ لان وجوب التعدد انما
هو في الفاعل الحقيقي للاتفاق والفاعل هنا
مجازي وفيه ان الاسناد انما ينظر فيه الى اللفظ
دون المعنى وحيث كان الفعل يقتضي ان يكون
فاعله متعددا فلا بد ان يكون متعددا سواء
كان ذلك الفاعل حقيقيا او مجازيا قوله من غير
تصريح الخ والاستعارة بالكناية في هذا مخالفة
للتشبيه المصطلح اذ لا بد فيه من ذكر المشبه به
واما ما عداه فقد يحذف قوله من اركان التشبيه
هي طرفاه ووجهه واداته قوله المراد الخ لا حاجة
اليه لانه معترف بان في الكلام تشبيها مرموزا
اليه وهو كاف في صحة المشبه على المستعار له قوله
ما لواتي الخ حاصله ان المراد المشبه بالقوة قوله
والشرط المذكور يعني قول المص اذا اشبه الى قوله
سوى المشبه فالمراد الشرط المعنوي اعني مجموع
المتعاطفين ويقدر مضاف اي بعض الشرط ليخرج
المعطوف وليس المراد الشرط النحوي اعني ما يلي

الاداة

الاداة وهو الفعل فقط لان ذلك لا يشمل ما ذكر
قوله يشمل قولنا زيد الخ فيه انه خرج ببيان
المراد بالمشبه لان زيد في المثال ليس مشبها بالمعنى
الذي اراده بل هو مشبه باعتبار صريح الكلام
على ان الذي يستفاد من كلام السعد ان مثل
هذا ليس من التشبيه في شيء وانما هو اخبار بحصول
المشابهة قوله فاخرجه بقوله الخ وذلك لان
التشبيه في المثال لم يدل عليه بذكر ما يخص
المشبه به بل دل عليه بالسؤال قوله لا يشمل
مثل الخ اي لا يشمل الشرط المعنوي وهو مجموع المتعاطفين
ولينظر نكتة الجزم بعدم الشمول هنا دون لاحقه
ولعلها الظهور التام فيه دونه قوله اذا اريد
بالنقض الخ واما اذا اريد معناه الحقيقي وهو
تفريق طاقات الحبل بعضها عن بعض فالشمول
ظاهر قوله ابطال العهد اي اريد به المضاف
وذكر المضاف اليه لتعيينه لا مجموع المضاف والمضاف
اليه ليلزم التكرار في العهد كما قال الفنيمي وقد
اشرنا الى مثله فيما مر في قوله واعتصموا بحبل الله
قوله الا ان يتكلف الخ بان يقال اريد بما يخص

المشبه به اللفظ لا المعنى فتشمل ما اذا استعمل
فى معناه الحقيقى اولا **قوله** وفى شمول البيان
الاولى وفى شمول الشرط المذكور الا ان يقال
اراد بالبيان قول المص ودلّ الخ بل هو الظاهر من
صنيعه **قوله** مقتضى الاستعارة اى كل استعارة
قوله فليس الدلالة تفريع على قوله لان مبنى
الكلام الخ **قوله** على التشبيه وكذا قوله لا على
التشبيه فيه انه لا يخلو عن الدلالة على التشبيه
كيف وهو مبنى الاستعارة **قوله** بحيث لا يقصد
الخ الضمير فى يقصد ويجعل للاتحاد وفى يعبر
عنه للمتحد ففيه تشتيت الضمير الا ان يجعل
الاخير عائدا على الاتحاد بمعنى المتحد على طريق
الاستخدام فلا تشتيت **قوله** ويعبر عنه اى
المشبه به باسم المشبه بنا على انهما اذا اتحدا كان
اسم المشبه اسما للمشبه به **قوله** على المذهب
المختار اما على مذهب الخطيب فالشمول ظاهر
قوله على لفظ المستعار خبر عن قوله الدلالة
وكان الاظهر على اللفظ المستعار ويمكن جعل
الاضافة بيانية **قوله** فالاولى الخ يرد عليه

انه يشمل نحو زيد المفترس فى جواب من كالاسد
بخلاف عبارة المص وانه يحتاج الى تاويل المشبه
بما مر فالاولى ان يقال اتفقت الآرا على ان فى نحو
اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية
قوله وذكر معه الخ هذا هو المقصود من الجملة
المفرعة على الاعتراض بعدم الشمول واما
ادخال ما عداه فى حيز الاولوية فلكونه اخصر
ولا يضر اختلاف وجه الاولوية وعبارة الشارح
تشمل الاستعارة بالكناية على الاقوال الثلاثة
لانه لم يتعرض فيها لكون ذلك الامر المختص
يدل على شي فهو صادق بدلالته على التشبيه
على طريق الخطيب وبدلالته على لفظ المستعار على
مذهب القوم وبدلالته على دعوى الاتحاد عند
السكاكى **قوله** لكن اضطربت الخ وجه الاستدراك
ان قوله اتفقت الخ يشعر بخلاف مدلوله **قوله** احد
معانى الخ ذكر له معنيين وله ثالث وهو التحرك ولم
يذكره لعدم مناسبته للمقام وظاهره انها معان
حقيقية والذى فى الصحاح الاضطراب الحركة
واضطرب امره اختل انتهى فلعل استعماله بمعنى

اختلفت مجاز قوله كما هو راجع للمنفي وضمير
هو يعود للاختلاف المفهوم من اختلفت قوله
لعدم اختلاله الخ ولكون المقابل للاتفاق انما
هو الاختلاف لا الاختلال قوله حتى يتبين
تعليلية هنا قوله ولتتعرض فيه اقتران اللام
بفعل المتكلم وهو قليل ومنه لاصلي لكم قوله لم
يتبين خفا الخ اي خفاوه باق ولو قال لم يتبين
وجه قوله الخ لكان اخصر واظهر لكنه راعى نكتة
الجمع بين المتقابلين ووجه الخفا ما فهمه الش
من جعل الباقي قرينة للتعرية ولو جعلت
للصاحبة والمعنى مذيلة اي طويل الذيل الصاحبة
قرينة لم يكن فيه خفا قوله والا اي ان لم
تجعله مستخدنا مولدا لا يصح لانا لم نجد الخ
تحذ وجزا الشرط واقيم دليله مقامه اي لم نجد
التذييل بمعنى الجعل في اللغة ففي الصحاح ه
والقاموس التذييل تطويل الذيل يقال برد
مذيل كمعظم طويل الذيل قوله ام لا صوابه
اولا لان ام المتصلة لا تستعمل مع هل الفريدة
الاولى اي من الفرائد الثلاث المذيلة او الاربعة

بعد

بعد اعتبار التذييل والاول اظهر لكون الثلاث
الاول مقصودة وتلك تابعة وقد يقال وصف
الصلحا فيما ياتي بانصار ابعة يويد الثاني قوله
من تقدم الخ هو بالمعنى الاول اخص وعليه اقتصر
الجوهري فقال سلف الرجل اباوه المتقدمون
لكنه قال وسلف يسلف سلفا مثل طلب معنى
والقوم السلاف انتهى وفي الاساس سلف القوم
تقدموا سلوفا وكان ذلك في الامم السالفة
والقرون السوالف وحينئذ فلا حاجة لقول
الش وكانه الخ لان محل تخصيص السلف بالاباء
اذا اضيف لمفرد كما يشير اليه قول الصحاح
وسلف الرجل فاذا قلت قال سلفي فالمراد الاباء
او قال السلف فمن تقدم قوله غاية الامران
قرينة مقابلة السلف بالسكاكي والخطيب تبين
ان المراد من عداهما واقتصر الش على السكاكي
لتقدمه على الخطيب قوله وكانه سمي الخ حاصله
انه شبه اهل العلم الماضية بالاباء في النفع
واستعمل اسم المشبه به في المشبه فيكون استعارة
مصرحة وقوله لانهم اباء من قبيل التشبيه البليغ

واضافة الابا الى التعليم من قبيل اضافة
المسبب الى السبب **قوله** الى ان المستعار بالكناية
الاولى ان الاستعارة بالكناية لانه الاسم
المتفق عليه لا المستعار اذ لا مستعار عند الخطيب
في الاستعارة بالكناية **قوله** في النفس
متعلق بقوله للمشبه ويحتمل ان المستعار والمشبه
تنازعاه **قوله** المرموز اليه بالرفع صفة
للفظ وبالجر صفة للمشبه به وهذا اولى لان
الاول يحوج لتقدير مضاف في قوله لازمه اي
لازم معناه **قوله** من غير تقدير اى لذلك اللفظ
المستعار **قوله** وذكر اللازم قرينة الجواب
سوال تقديره كيف لا يكون مقدرا في النظم
وذكر اللازم قرينة دلت على تقديره فنبه
فاجاب بان ذكر اللازم قرينة دلت على
قصده من عرض الكلام لا من مادته حتى
يكون مقدرا في نظمه **قوله** على من شاهد
الخ فيه استعارة بالكناية حيث شبه المعانى
العرضية بحسنا ذات جمال واثبات المشاهدة
تخييل وكل من ذكر الاشارة والمحاسن ترشيح

وكذا

وكذا الضمير في بمحاسنها استعارة مكنية
واثبات المحاسن تخييل **قوله** العرضية بالضم
اى المستفادة من عرض الكلام وعرضه بضم العين
جانبه **قوله** مبنى خبر عن المذهب الثالث
وقوله وهكذا خبر ثان **قوله** الذى جعلها
لم يذكر الضمير على منوال صنيع المص لانه لو فعل
ذلك لكان مرجعه المستعار والخطيب ليس عنده
مستعار منه وانما الذى عنده امر ملاحظ
في النفس **قوله** اى استعارة مكنية اى يقدر
في المعطوف لفظ استعارة بقرينة ذكره
في الاسم الاول لا انه عطف مكنية على بالكناية
فينسحب الاستعارة من حيث العطف لئلا
يلزم العطف على خبر الاسم **قوله** لان الاسم
لم يقل لان العلم لاحتمال ان يكون من قبيل
اسما الاجناس والحكم الذى اشار اليه من منع
العطف على خبر الاسم جار في الاعلام واسما
الاجناس **قوله** وملتبس بالكناية اشارة الى
ان البا في بالكناية بالملابسة اى لا الالصاق
على وجه الملابسة اذ مجرد الملابسة ليس من

معاني البنا قوله اي الخفا تفسير لمعنى اللغة
قوله ولك ان لا تتجاوز اللغة الخ اى كون الكناية
بالمعنى اللغوى كاف فى وجه التسمية ولا حاجة
الى كونها بالمعنى المصطلح كالاستعارة او يجوز
الاكتفا بالمعنى اللغوى فى كلا الجزئين فاطلاق
الاستعارة على لفظ المشبه به الذي هو مستعار
اما على وجه المبالغة كاطلاق الخلق على المخلوق
او انه سمي استعارة لاتصافه بها ولعل قوله
فافهم اشارة الى المعنيين قوله لانها كلها الخ فيه
ان الاستعارة التخييلية ليست كذلك عندهم
بل هي انما تجوز في الاسناد وان اريد ان الاستعارة
التي هي قسم من المجاز اللغوى كلها كذلك ورد
انه حينئذ لا يصلح مرجحا على مذهب الخطيب
الا ان يقال انه لم يعتد بمذهب الخطيب او انه اراد
حصر الاستعارة المقصودة لذاتها واما الاستعارة
التخييلية فهي مقصودة لغيرها لانها قرينة
المكنية قوله المشبه به المستعمل الخ اى لفظ
المشبه به بدليل قوله المستعمل لان الاستعمال
من عوارض الالفاظ قوله شاهدا تمييز وانه

ذهب

ذهب فاعل كفى قوله انه ذهب الخ هذا حل معنى
لا حل اعراب فلا يلزم عمل ان محذوفة مع اسمها
ولا تغيير اعراب المتن وقد مر في الخطبة ما يتعلق
بذلك قوله ولو احتمالا لا يصح كونه غاية
فى ذهب او غاية فى قوله لا الى غيره قوله
فتقديمه الخ تفريع على النفى اى لا الى غيره فعلم
ان تقديمه الخ قوله والتعبير الخ جواب سؤال
تقديره لم لم يصرح باسم الزمخشري قوله
تنويه اى اشاعة واظهار فانه بهذا الوصف
اشهر منه بعلمه او وصف اخر له قوله فلا
يخفى الظاهر الاتيان بالواو وهو توطئة
للاعتراض الذى اشار اليه بقوله فالاولى
قوله بان المقصود الخ حاصله ان ترك التفريع
اولى لان فيه الاشارة الى تكثير جهات الاختيار
قوله بنا على الدليل اى فقط لا من حيث الحكم
قوله وكثير من كلامه الخ توطئة لقول المص
يشعر ظاهره الخ حيث عبر بالاشعار وبالظاهر
قوله الى ان مذهبه هذا يعني مذهب السلف
قوله الابيه بالقصر اى الممتنعة من الاباء وهو

الامتناع ففيه تجوز لا يخفى تقريره وقوله عن
ذلك صلته والمراد بالا با بحسب الظاهر والا
ناقض اخر اللفظ اوله قوله عن ظاهرها صلة
قوله صرفها قوله لكن الحق الخ خلافا لما
يدعيه السعد قوله ما هو المشهور اي وهو
ما يذكره المص في الفريدة الثانية قوله
فلهذا اي فلكون الحق من مذهبه ما هو المشهور
منه الفريدة الثانية قوله غير
ظاهرة بل الظاهر انها مصرحة ويمكن تصحيح
تسميتها كناية ومكنية بانه اذا استعمل
لفظ المشبه في المشبه به الادعاي كان
في الاستعارة كناية اي خفا بالنسبة الى
المصرحة قوله وان سلم اشارة الى البحث
الاتي عن قريب من المصنف والى جوابه هو عنه
قوله واختار عطف على يشعر وفيه التناسب
بين المعطوفين معنى اذ المعنى في يشعر على
المضي قوله بجعل قرينتها الخ اورد عليه
السعد التبعية التي قرينتها عقلية وهو
في غاية القوة وغاية ما يقال لما كان مدار

القرينة على الفاعل والمفعول والمجرور على
ما صرح به السكاكي بين الرد بجعل قرينة
التبعية مكنية واتا في نحو قتلت زيدا اذا
ضربته ضربا شديدا فيجعل زيدا مكنيا عنه
في استعماله في المقتول ادعا واثبات القتل
تخييل ولا تجعل القرينة مكنية نعم يتم
الرد على السكاكي لو وجدنا مثالا للتبعية قرينتها
حالية ولم يكن هناك ما يجعل مكنية والتبعية
قرينتها بخلاف المثال فان فيه ما يجعل مكنية
وهو زيدا قوله وجعلها قرينتها الخ فيه
تسامح لانه لا يجعل نطقت في نطقت الحال قرينة
بل يجعله مستعملا في معناه الحقيقي ويجعل نسبة
النطق الى الحال قرينة كما هو مصرح به في المطول
وغيره او ان التسامح فيه ويؤيده قول الشر بعد
اذ الاستعارة عندهم مطلقا قسم من المجاز
لانه يسمى قرينة المكنية استعارة تخييلية
كالقوم قوله من الرد فهو بفتح وضم الرا اليا صح
وتشديد الدال وفاعله المنسبك من ان ومعمولها
قوله او من الورود فهو بفتح اليا وكسر الرا

وتخفيف الدال وفاعله ما تقدم قوله ايراد
خبر عن قوله وقوله قوله الى المكنى عنهما تقليلا
الخ الاولى حذف التقليل لئلا يتوهم رجوع الايراد
اليه قوله في رسالتنا قال فيها للسكاكي اذ يقول
انما اردت بالمنية الموت الموصوف بالاتحاد مع
السبع ولا شك انه حينئذ مستعمل في غير ما وضع له
انتهى وقد ذكر مثل ذلك ابن السبكي والشيرازي
ونوقش فيه بان المنية مثلا تكون من قبيل المجاز
المرسل لانها موضوعة للموت مطلقا والمراد موت
مقيد بكونه على صورة السبع وكلام السكاكي انما
هو في الاستعارة قوله الاظهر انه بالنصب اي
ليعلم انه مصرح بان الاستعارة في الفعل لا تكون
الا تبعية فيتم الالزام وفيه ان السكاكي لا يثبت
التبعية فكيف يصرح بذلك فالاظهر الرفع والجملة
مستانفة قصد بها الالزام لان مدلولها امر
محقق لا يسع السكاكي انكاره الا ان يقال السكاكي
لا ينكر التبعية اصلا بل يختار ردها الى المكنية فهي
عنده محتملة لتخريجه بما ذكرنا على الاحتمال الاخر
في كلامه ويرد على هذا انه اسقط التبعية بالكلية

ولا يضر هذا كونه استعارة كيف وان الشيء الواحد
كالمرسن مثلا يمكن ان يكون استعارة باعتبار
علاقة التشبيه ومجازا مرسلا باعتبار علاقة الاطلاق
والتقييد فتحررات لتشكر
سلمه الله

في ضبط اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك
المجاز العقلي قوله وهذا الايراد الخ مغايرته
الاسلوب تقتضي انه لم يذهب اصلا ولا بما
لا يليق وليس كذلك قوله احدهما انه يعترض
الخ هذا الوجه يستفاد من المطول في اكثر من موضع
وهو غير حسن لانه انما يصح لو اثبت التبعية
على مذهبه وذكرها في اقسام المجاز ثم بعد ذلك
اورد على القوم انه يلزم على ما ذهبوا اليه في التخييلية
ان لا يثبتوا التبعية لما قاله وقد عرفت انه لم يذكر
التبعية في اقسام المجاز وبهذا يعرف ما في قول
الش ولا يشعر كلامه الخ اذ لا اشعار اقوى من اسقاطها
من الاقسام قوله لو قلبوا الخ اي يجعل قرينة
التبعية استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة
المكنية قوله بل من ينظر في كلامه الخ لانه قال لو
جعلوا التبعية من المكنية كما فعلت لكان اولى الخ
قوله وثانيهما الخ حاصله انه راعى اولا مناسبة
لفظية وله ان يعدل عنها ثانيا لمناسبة معنوية ولا
يخفى ما فيه فان الاليق بمقام السكاكي ان لا يذهل
عن عاقبة الامر قوله لتكون حقيقة اي جديرة

لانها حينئذ مجاز لغوى فتوافق باقى الاستعارات
بخلاف ما اذا كانت مجازا فى الاثبات فانها وان
كانت حقيقة باسم الاستعارة لكن لا فى الغاية
قوله لان النفع فيه وهو تقليل الاقسام والتقرب
الى الضبط اكثر من كونها حقيقة باسم الاستعارة
فى الغاية قوله ولا يخفى انه اعتراض على المص
بانه ذكر الرد فى غير موضعه قوله بعد تحقيق
خبر ان قوله فان مبنى الرد عليه اى على تحقيق
معنى التخييلية عنده كان مبناه على تحقيق المكنية
عنده ايضا فالمناسب ذكره بعد تحقيقها ويجاب
بان المكنية اصل والتخييلية فرعها فذكر الرد عقب
ذكر الاصل ولرعاية تلك الاصالة تسامح وقال
رد التبعية الى المكنية الفريدة الثالثة
قوله الى انها اى الاستعارة واثره على التذكير
لان الخطيب ليس عنده مستعار ولا مستعار منه
قوله التشبيه اى المعهود فى قوله اذا شبه امر
بامر انه فلا بد ان نعرف بالاعم قوله وحينئذ
لا وجه انه اى لان الاستعارة اسم للفظ والتشبيه
المضمر من قبيل المعانى ويمكن ان يقال ان وجه

تسميتها

تسميتها استعارة انه يشبه الاستعارة فى ادعاء
دخول المشبه فى جنس المشبه به او استعير للدلالة
على ذلك التشبيه اثبات لازم المشبه به للمشبه
وما حقه تلك الدلالة لذواتها هو حق اداة التشبيه
قوله لتسميتها تانيث الضمير باعتبار لفظ
الاستعارة وكذا الضمير فى كونها قوله وان كان
انه الواو حالية وان وصلية ولا جواب لان فى ذلك
قوله كناية خبر كون وغير خفى خبر كان لان
التشبيه مضمر فى النفس خفى انما دل عليه بذكر
لازم المشبه به قوله ويجد انه حاصله ان القرينة
كما تصلح للدلالة على التشبيه تصلح للدلالة على المشبه
به فما وجه الانفراد بهذا الاختيار قوله يرمز
الى الاستعارة اى هى لفظ المشبه به والا فهو عنده
ايضا استعارة فلا يتوارد مع القوم قوله والاستعارة
ابلغ لانها مجاز وهو ابلغ من الحقيقة ولم يقل وهى
ابلغ مع ان المقام يقتضيه بل اظهر لزيادة التمكن
فى ذهن السامع وابلغ من البلاغة ففى العبارة
مضاف مقدر اى ذو الاستعارة بمعنى ان الكلام
المشتمل على الاستعارة ابلغ لان المفرد لا يوصف

على شئ والغرض ذلك صح

بالبلاغة وجعله من المبالغة فيه شذوذات
بنا اسم التفضيل من المزيد وكونه بمعنى المفعول
قوله للعدو ولعماته لم يقل للعدو ولعنها مع
ان السياق يقتضيه اشارة الى انه عدو لمخالفه
للدليل العقلي والنقلي قوله فاستمع امرا بالاستماع
دون السمع لما ان ما ذكره مظنة عدم القبول
لكونه على خلاف سنن القوم قاطبة ومفعوله محذوف
يعني قولنا او انه نزل منزلة اللازم قوله اي رجو
انه هو كناية عن كونه مطابقا للواقع اذ لا خطا
في مثلها لانه تعالى وعبر اولا بلنا تعظيما لنفسه
ترويجا لذلك التحقيق وثانيا بارجو لما ان
مقام الرجا يقتضي التواضع قوله ان يكون يصح
ان يكون بالتحتية اي ان يكون ذلك التحقيق
مبتدا وناشئا منه سبحانه وان يكون بالفوقية
اي ان يكون بعض فريق وفق للانصاف قوله
ليس لما اعطاه الله سائغ حذف المفعول الاول
لاعطي للتعميم او لعدم تعلق الغرض بذكره دون
الثاني بقرينة التعبير بما دون من والتقدير
لما اعطاه الله ايانا قوله وهو ان الاستعارة

اي

اي وهو اني اقول الاستعارة بالكناية اي التي
سماها القوم بذلك وقوله من فروع الخ اي عندي
قوله فكما الخ شروع في تصويره وتقريره كونها من
فروع التشبيه المقلوب قوله كقوله اي محمد بن
وهيب قوله كان غرته الغرة بياض في جبهة
الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح والاضافة
من اضافة الصفة الى الموصوف اي الصباح الغرة
لكن الوصف للمبالغة على طريق رجل عدل وقوله
يمتدح مبني للمفعول اشعارا بانه لا مدخل لخصوصية
مادح ويجوز ان يكون الشعر تشبيها غير مقلوب
بان شبه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة
انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة
في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار الصبح
قوله اسم المشبه بمعنى المنية مثلا والمراد حينئذ
المشبه باعتبار الاصل والا فهو بعد قلب التشبيه
مشبه به وهو المستعار عنده وكذا يقال في المشبه
به قوله فيكون هذا الفعل او فتكون الاستعارة
قوله كما في اظفار غرضه منه تقرير اصل المسئلة
على ما مهده اولا وحينئذ فكان الاولى فالمراد بالمنية

الخ قوله حينئذ اى حين اذ قررت الاستعارة على
الوجه المذكور ومراده منه الاشارة الى دفع ما يرد من
ان الكلام يصير مفيدا لان هناك سبعا حقيقيا
الا ان ذلك الانسان والغرض خلافه كما هو مشاهد
وقوله عن تحقق موته يعنى انه سيكون لا محالة لا بمعنى
تحققه فى الزمن الماضى وذلك انه يقال انشبت
المنية اظفارها بفلان عند شدة مرضه والياس
منه فقرينة الاستعارة ذكر الاظفار اذ لا اظفار
للمنية وقرينة الكناية حالية اذ ليس ثمة اسد
قوله لا تجوز فى اضافة الخ اى كما قال القوم ولا
فى الاظفار كما قال السكاكى قوله ولا اشكال لانا
استعرنا لفظ المنية للسبع الحقيقى قوله تسميتها
استعارة بالكناية مراده الكناية الاصطلاحية
من اطلاق الملزوم وارادة اللازم اى موته لا محالة
قوله فى غاية الوضوح لانه لا يرد عليه ما ورد على
مذهب الخطيب والسكاكى لكن نوقش فى هذا التحقيق
الرابع بانه يلزم عليه ان يكون المذكور فى الاستعارة
بالكناية المشبه به لان المنية على هذا التحقيق كذلك
وهو خلاف ما اتفق عليه كلمة القوم وبان الاظفار

اذا لم يكن فيهما تجوز لا عقلا ولا لغة فكيف تكون
استعارة تخييلية خارجة عن كلام القوم والسكاكى
بان التشبيه المقلوب لا يصار اليه الا اذا كان المعنى
مساعدا عليه وليس المراد فى انشبت المنية السبع
الحقيقى والكلام انما يشرح بالمعنى الذى اراده قائله
مع انه لا يصح المعنى عليه الا بجعل الكلام من باب
الكناية فهو حمل يحوج الى الجمع بين الاستعارة
والكناية مع ان لازم الكناية جواز ارادة الملزوم
ولازم الاستعارة عدمه وتنافى اللوازم يوجب
تنافى الملزومات نعم التشبيه المقلوب فى الشعر
ظاهر لكونه غرض الشاعر القرينة الرابعة
قوله لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به اى فى التشبيه
الذى هو مدار الاستعارة بالكناية والا فيجوز
ان يكون مذكورا بلفظ المشبه به فى تشبيه اخر كما
يدل عليه اثناء كلامه قوله لجواز ان يشبه الخ كان
الانسب بما قبله ان يقول لجواز ان يذكر بغير لفظه
الموضوع له ليشمل ما لو ذكر بلفظ مجازى اما على
وجه الاستعارة كما مثل او على وجه المجاز المرسل او
على وجه الكناية قوله شئ بامرين اثر الضرر

فى الاية باللباس والطعم المر وقوله وليستعمل
لفظ احدهما كاللباس في الاية وقوله فيه اي
ذلك الشيء قوله ويثبت له اى لذلك الشيء وقوله
من لوازم الاخر اى من لوازم الشيء الاخر كالطعم
المر والذى من لوازمه فى الاية هو الاذاقة
والداعى الى ذلك ان الاذاقة بحسب الظاهر
دلت على ان في الكلام استعارة مكنية والمكنية
لابد ان يذكر فيها المشبه وهو فى الاية
الضرر وهو غير مذكور بلفظه الموضوع له
لانه ذكر بلفظ اللباس الذى استعير للضرر
استعارة تصريحية **قوله** يستفاد من هذا
البيان خصوصا من قوله والحق عدم الوجوب
فان مثله شايع فى المحاكمة وهى فرع الخلاف وقد
يمنع هذه الاستفادة مستندا ذلك المنع الى ان
المص انما عبر بقوله لجواز الخ المشعر بان ذلك
احتمال عقلى لا خلاف محقق **قوله** ولم نعثر اي
لم نقف وبابه ضرب ونصر وعلم وكرم **قوله**
بل قال الخ بل انتقالية للترقى فى الاعتراض اي
بل عثرنا على ما يدل على عدم الخلاف قال الشارح

قوله

77

قوله من اثر الضرر بيان لما من قوله ما غشى
الانسان فلا حاجة لبيان الحفيد له بقوله من المخافة
واصفرار اللون بل لا وجه له لان كلام المص مبنى
على ان المشبه شيء واحد ومعلوم ان المشبه بالطعم
المر انما هو اثر الضرر من الالم لا اصفرار اللون
لانه انما يصلح للتشبيه باللباس لكنه اذا جعل
مشبها باللباس لم يجتمع الاستعارتان فى شيء
واحد **قوله** فيكون استعارة مصرحة نظرا
الى الاول ومكنية نظرا الى الثانى عبارته ناظرة
الى مذهب السكاكى في الاستعارة بالكناية من انها
لفظ المشبه الخ حفيد واوقعه فى ذلك عود الضمير
الى لفظ لباس ويحتمل عوده الى قوله تعالى فاذاقها
الله الاية يعنى فيتحقق في قوله تعالى فاذاقها الله
الاية الاستعارة المصرحة والاستعارة المكنية
وحينئذ يجرى فيها المذاهب الثلاثة وبقى في الاية
احتمالان الاول ان لفظ لباس مقحم الثانى ان اضافة
اللباس الى الجوع من قبيل اضافة لجين الماء اى اذاقها
الله جوعا كاللباس وحينئذ يكون فى اذاقها استعارة
تبعية عبر عن جعلها مدركة للجوع بالاذاقة

المشاركة له في مطلق الادراك قوله وتحقيق
ذلك الخ حاصله انه على مذهب الخطيب والسلف لامانع
من كون المشبه مذكورا بلفظ مجازي واما على مذهب
السكاكي فالكلام فيه مبني على صحة الاستعارة من
المستعار وهو مختلف فيه منعه الاصوليون
واجازه البيانيون وتقدم للشارح في واعتصموا
بحبل الله انه مجاز بمرتبتين حيث انتقل من الوثوق
بالحبل الى مطلق الوثوق ثم الى الوثوق بالعهد
ومثله المشفر المستعمل في شفة الانسان كما
قدمناه ومنه قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا
فانه نقل من السر الى الوطى لعلاقة اللازمية
والملزومية ثم نقل من الوطى الى العقد لعلاقة
المسببية والسببية وقد نص في جمع الجوامع على
الجواز ونقل الزركشي ان في قوله تعالى انزلنا عليكم
لباسا يواري سوآتكم مجازا بمراتب لان المنزل
الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه
اللباس واذا كان مذهب البيانيين الجواز فلا وجه
للتوقف ويجاب بان المصرح به ان المجاز يبنى
على المجاز اعم من الاستعارة ولا يلزم من التجوز

بالمجاز

بالمجاز الذي ليس باستعارة التجوز بالمجاز
الذي هو استعارة فمحل التوقف بنا الاستعارة
على الاستعارة والاقسام اربعة مجاز مرسل مبني
على مثله او على استعارة واستعارة مبنية
على مثلها او على مجاز مرسل راجع نسخة صحيحة
ه يس

العقد الثالث

قوله وما يذكر الخ معطوف على قرينة لا على
تحقيق لما ذكره فيه من زيادة التحقيق قوله
من ملايمات الخ بيان لما هو في موضع الحال كما
قيل به في نظائره فلا وجه لتوقف الغنيمي قوله
فان المخالب فيه قرينة جزمه بان هذا قرينة
دون نشبت موافق لما ياتي للمص من ان الاقوى اختصاصا
بالمشبه به هو القرينة والمخلب من الخلب وهو الجرح
قوله اما الخ فعلى الاول النسبة بينهما العموم والخصوص
المطلق وعلى الثاني التباين قوله والظفر لما
لا يصيد اي من كل حيوان طائرا كان او ماشيا
وفيه انه يبقى ما يصيد من المواشي واسطة والمعهود
من اللغة عدمها والجواب ان النفي في قوله
لما لا يصيد داخل على المقيد اي لما لا يصيد من الطير

والنفي اذا ورد بقيد كان صادقا بثلاث
صور انتفائهما وانتفاء المقيد دون القيد وعكسه
قوله بمعنى علق اى علق علوقا حسيا لبصيرته
ملايمات المشبه به قوله زيادة على القرينة
فهو ترشيح اما للمكنية او التخييلية ان كانت
قرينة المكنية تخييلية او للتحقيقية ان كانت
قرينتها تحقيقية القرينة الاولى قوله
سوى صاحب الكشاف فانه جوز كون ذلك الامر
مستعملا في معناه الاستعاري قوله مستعمل اي
لفظه او يرتكب الاستخدام قوله البيان يعني قول
المص الامر الذي اثبت الخ وجه الشمول ان كلا منهما
ينطبق عليه ما ذكر قوله وليس كلام السلف الخ
حاصله اعتراض على المص بنقله عن السلف ما لم
يكن في كلامهم واجيب بان المص قاس الترشيح
على التخييلية اذ لا فارق فتصريحهم في احدهما
بمنزلة التصريح في الاخر ولا يعارض هذا ما تقدم
للمص من ان الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقته
وان يكون مستعارا لان ذلك باعتبار ما اختاره
المص بناء على كلام السعد الذي استنبطه من كلام

الكشاف وما هنا باعتبار ما فهمه من كلام السلف
قوله فيما رايناه اي في الذي رايناه من الكتب او
مدة رؤيتنا قوله ويسمونه اى الاثبات قوله
فيجب ليصح البيان والتسمية وكان اللائق بالمبادرة
بالاصلاح التي هي من الصلاح ان يقول بعد قوله
الذي اثبت للمشبه مما لا تتم الاستعارة الا به بدليل
قوله ويسمونه استعارة فلا يرد ان البيان الخ ويمكن
ان يجاب عن المص بان ال في قوله الامر للعهد الذكري
وذلك لانه قصد بالامر هنا ما قدمه في العقد
الثاني من قوله ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به او بان
المراد او لا العموم ويلزم الاستخدام في قوله ويسمونه
قوله مما اى بامر لا تتم الاستعارة الا به اى وهو
القرينة سواء كانت معينة او مانعة وان كان ظاهر
كلامه اخراج المعينة اذ الاستعارة تتم بدونها
فاراد بالتمام الاعم من كونه تمام معنى او تمام
متعلق قوله والتسمية اى الاثبات المذكور استينافية
لبيان وجه التسمية قوله لانه اى المتكلم تخييل مبني
للفاعل او الشان تخييل مبني للمفعول قوله وفخ
خبر عن قوله وقوله قوله لانه تعليل لكونه وفخ

كما ذكر وذلك لمطابقة هذا البيان الصادر من
المص الاسم المقرر لمثله عند القوم **قوله** ووجه
التسمية اشارة الى اعتراض اشار اليه بقوله
حتى يتجه الخ فلا حاجة الى تقرير الحفيد له **قوله**
المكني عنه اى الاستعارة المكنية وتسميتها
مكنيا عنه اما على طريق السلف فلان الاستعارة
بالكناية عندهم لفظ المشبه به المرموز اليه بذكر
رادفه فهو مكني عنه وعلى مذهب الخطيب هي التشبيه
المضمر في النفس وهو مكني عنه بذكر ملايم
المشبه به واما على مذهب السكاكي فالمراد بالمكني عنه
في عبارته المشبه به فانه كني عنه كناية لغوية
قوله واليه ذهب الخطيب ذهب ايضا الى ان
التخييلية لا تنفك عن المكنية وسياتي ان صاحب
الكشاف ذهب الى انفكاك المكنية عن التخييلية
لانه جوز كون قرينة المكنية استعارة تحقيقية
واما عند السكاكي فقد توجد التخييلية بدون
المكنية ولهذا مثل بنحو اظفار المنية الشبيهة
بالسبع فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة عنده
في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية

وقال

وقال الخطيب انه بعيد جدا لا يوجد له مثال
واعلم ان الذي حرره السعد انه لا تلازم بين
المكنية والتخييلية وان كلا منهما يوجد بدون
الاخرى **الفريدة الثانية** **قوله** جوز صاحب
الكشاف المراد بالجواز عدم الامتناع دون استوا
الطرفين كما سيعلم مما سياتي من الش **قوله**
كونه اى الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به
ولا يخفى ان الامر عبارة عن المعنى لا عن اللفظ وح
فيقدر المضاف اي كون داله ويمكن ابقاوه على معناه
ويقدر المضاف في قوله استعارة اى ذا استعارة
قوله في بعض المواد قد يوخذ من كلام المص حيث
عبر بقوله لما يلايم المشبه فدل ذلك على التقييد
بما وجد فيه ذلك لا مطلقا فانه لا يتم في نحو قولهم
مخالب المنية نشبت بزيد **قوله** حيث استعير الحبل
للعهد اشارة الى تقرير المكنية وقوله والنقض
لابطاله اشارة الى تقرير التحقيقية **قوله**
قال صاحب الكشاف الخ هذا اشارة الى ما استخرج
منه المص هذه الفريدة واثر حكاية لفظ صاحب
الكشاف لما سيذكره بعد من عدم تعين تخريجه

على ما نبهه السعد منه وتبعه المص قوله استعارة
تحقيقية وقرينتها حينئذ الشيوع وسيأتي بيانه
عن السيد قوله من حيث انه تعليل للاستعمال
وانما يتم هذا على مذهبه من ان الاستعارة
بالكناية لفظ المشبه به قوله لما فيه من ثبات
الوصلة اشارة الى بيان الجامع بين العهد والحبل
قوله فقد استفدنا وجه الاستفادة ان الظاهر
من كلامه تعلق في ابطال بقوله استعمال قوله
بل قد يكون الخ يقال عليه المستفاد من كلام صاحب
الكشاف ان قرينة المكنية لم تنحصر في التخييلية
ومن البين ان وراء ذلك احتمال كونها تحقيقية
وان يكون في التركيب مجاز مرسل علاقته نحو
المجاورة فتعيينه التحقيقية ترجيح لاحد
المتساويين بلا مرجح اللهم الا ان يقال كون
العلاقة المشابهة اظهر فحمل عليه على انه يكفي
في مراد السعد ان صاحب الكشاف خالف
الجمهور في انتفاء كونها تخييلية وان لم يتعين
كونها تحقيقية وعليه فالترقي في كلامه بقوله
بل الخ مفروض على الاحتمال لا التعيين قوله

ويجري

ويجري غرضه منه بيان ان مراد صاحب الكشاف
وجوب ذلك لا جوازه قوله فجعلها اي التخييل
وان مراعاة لقوله استعارة قوله الى هذا الاحتمال
وهو ان ينقضون مستعمل في حقيقته وانما المجاز
في الاثبات قوله ومن هنا اي مما ذكره هنا من انه
متى امكن الخ نشأ ما ذكره المص في هذه الفريدة
والذي ذكره فيها هو التفصيل الآتي في قوله
المختار الخ قوله ولا يخفى الخ غرضه منه التوطئة
الى الاعتراض على المص كالسعد فيما فهما من كلام
صاحب الكشاف قوله انه اي ما ذكر من التعبير
عن ملايم المشبه بلفظه الخ قوله قرينة ضعيفة
لان الظاهر من القرينة ما يكون من خواص المشبه
به لفظا ومعنى لا لفظا فقط قال السيد فان قلت
اذا كان النقض ونظائره استعارات مصرحا بها
قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الاصلية فكيف
يكون كنايات عن استعارات اخر قلت هذه
الاستعارات من حيث انها متفرعة عن الاستعارات
الاخر صارت كنايات عنها فان النقض انما شاع
استعماله في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد

بالحبل فلما نزل العهد منزلة الحبل وسمي باسمه
نزل ابطاله منزلة نقضه فلولا استعارة الحبل للعهد
لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض وقس على ذلك
قوله فنقول الخ اي نذكر في كلام صاحب الكشاف
احتمالات بالنظر الى احدها لا يكون مخالفا للقوم
قوله يحتمل هذا الاحتمال الاول وعليه يكون في نظم
الاية استعارة مكنية وقرينتها تخييلية ثم
يجعل الكلام كناية بالمعنى المصطلح عن ابطال العهد
فالحاصل حينئذ ان في الكلام كناية مصطلحة
مبنية على استعارة مكنية ومجاز عقلي وهذا
نوع من الكناية غريب استنبطه صاحب الكشاف
وهو ان تعمد الى جملة معناها على خلاف الظاهر
فتاخذ الخلاصة من غير اعتبار مفرداتها الحقيقية
والمجازية فيعبر بها عن المقصود كما تقول في الرحمن
على العرش استوى انه كناية عن الملك فان الاستواء
على السرير لا يحصل الا مع الملك فجعل كناية عنه
وكذا قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة
والسموات مطويات بيمينه كناية عن عظمته وجلاله
من غير ذهاب بالقبض واليمين الى حقيقة ومجاز

وقوله

وقول الحفيد ان النقض الحقيقي كناية عن الابطال
مردود ويلزم عليه عدم خروج القرينة عن الضعف
لان المعنى الكنائي هو المقصود قوله عن بطلانه
الانسب بما تقدم عن ابطاله قوله كما ان يخالف
الخ اي على ما حققه هو في تحقيقه الرابع لا على ما قرره
القوم قوله وان يكون مرادا الخ الذي يظهر انه
جواب واحد وان او في قوله او اظهار للتنويع في التفسير
والحاصل ان مقام افادة او اظهار ان الفاسقين
ابطلوا عهد الله شاع في مثل ذلك التعبير بالنقض
لا الابطال وليس في ذلك ما يقتضي ان النقض مستعمل
في غير حقيقته بل ان التعبير به هو الشائع دون
ان يقال ابطل فلان عهده قوله في مقام صلة
قوله شاع وصلة الاستعمال على هذا محذوف وكذا فيما
بعده والتقدير شاع استعماله في معناه الحقيقي
في مقام افادة الخ قوله ولا يخفى الخ غرضه منه بيان
مرجح ثان لصرف عبارة الكشاف عن ظاهرها فكانه
قال في حملها على ظاهرها امران ضعف القرينة
وعسر الضبط قوله مطلقا اي من غير تقييد
ببعض المواد قوله لتجرده اي الجعل المذكور

الفريدة الثالثة **قوله** كونه اى الامر الذى
اثبت الخ المراد بالامر دا له ليلا يم قوله مستعملا
قوله راينا ما رايناه راى الاولى علمية بيانهم مفعولها
الاول ان السكاكى الخ مفعولها الثاني اى علمنا بيانهم
جعل السكاكى الخ ورأى الثانية بصرية وما نافية
والمفعول محذوف اى ما ابصرنا الذى نقله المص عنه
من التجويز بدليل ولم نعثر الخ او ما بمعنى الذى
مفعول اول لراى العلمية ومفعولها الثانى بيانهم
وان السكاكى الخ تفسير للبيان او ما مصدرية
ظرفية وان السكاكى قائم مقام مفعولى العلمية
وبيانهم مفعول راى البصرية اى علمنا حين
رويتنا بيانهم ان السكاكى جعل الخ او هما بصريتان
وما موصولة مفعول الاولى ومفعول الثانية
العائد على ما اى ابصرنا الذى ابصرناه او ما
للاستفهام التعجبى اى ابصارا كثيرا يتعجب من
كثرته وبيانهم مبتدا وان السكاكى خبره والجملة
مستانفة استينافا بيانيا كانه قيل ما الذى
ابصرته فقال المص هو بيان السكاكى **قوله** جعل
الاستعارة التخييلية لا يخفى ان بعد جعل موضوع

القضية الاستعارة التخييلية لا يستقيم الحكم
عليها بالاستعمال وجوابه ان مستعملة صفة
محذوفة اى جعل الاستعارة التخييلية كلمة مستعملة
الخ **قوله** ولم نعثر الخ حاصله الاعتراض بانه
نسب التجويز المجرد الى السكاكى مع انه يوجبه
بل يعينه وجوابه انه اراد بالجواز ما يقابل
الامتناع فيصدق بالترجيح والتعيين والقرينة
على ذلك انه لم يذكر ذلك مع الخطيب ولا مع
السلف واجاب الحفيد بان السعد قال قال
السكاكى ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر
كالاظفار او محقق كالانبات فى انبت الربيع البقل
انتهى وفيه بحث لاحتمال ان هذا تنويع لا تجويز
فان المتبادر من التجويز التوارد فى المادة الواحدة
والعجب من الحفيد حيث اول الجواز فيما مضى ولم
يجنح اليه وترك التاويل هنا مع الاحتياج اليه
فى صحة الكلام **قوله** لانه اى الامر الذى اثبت
قوله تعسف عسف عن الطريق مال وتعسف
السلطان ظلم **قوله** سوا الطريق اى الطريق
السوا وفى نسخة سلوك الطريق اى الطريق السالك

قوله وانفراد المقصود بتفسير التعسف بمجموع
الامرين كما هو صريح عطف ثانيهما بالواو
فلا يلزم ان يكون كل من مذهب صاحب الكشاف
والمص تعسفا لان كلا منهما منفرد فى الطريق
عن الرفيق قوله وذلك اى كونه تعسفا والاظهر
اى كونه خروجا عن سلوك الطريق لان التعسف
مفسر بامرين هذا بيان لاولهما قوله لانه
الجادة اى الطريق المستقيم وسمى ما عليه
الجمهور طريقا لكونه شبيها بها بجامع ان كلا
سلكه اهله فهو من قبيل الاستعارة التصريحية
قوله لجعل المعنى وهو الامر التخييل المتوهم
وقوله تابعا للفظ اى لفظ الاستعارة والمراد
ان السكاكى حافظ على ابقا لفظ الاستعارة فتخيل
معنى ليستعمل اللفظ فيه ليكون مستعملا فى غير
ما وضع له قوله فالسكاكى الفا للتعليل اى خروج
لان السكاكى او للتفريع لان العدول متفرع
عن الخروج وقوله من اثبات لما عليه طبيعة المعنى
وقوله لما لا يلائم على تقدير مضاف اى لفظ ملائم
وقوله للمشبه صلة الاثبات والى ان المتكلم صلة

العدول

العدول قوله طبيعة المعنى يمكن ان يكون
فى الكلام استعارة مكنية واستعارة تخييلية
قوله ولا يرى داع اليه كما ترى اى لا يعلم
داع اليه كما تبحر فنزل العلم بعدم الداعى منزلة
ابصاره مبالغة الفريدة الرابعة قوله
المختار اى عندى قوله اذا لم يكن للمشبه كالمنية
فى بيت الهذلى لا العهد فى ينقضون عهد الله
وان مثل بذلك الغنيمى لانه تقدم ان العهد له رادف
يشبه رادف الحبل وشاع استعماله فيه قوله
اى تابعه لم يعبر به المص فرارا من التكرار اللفظى
قوله كان باقيا اى داله او يرتكب الاستخدام
قوله على معناه الحقيقى فيه بحث اذ لا يلزم من
عدم المشابهة عدم علاقة اخرى فبقاوه على
حقيقته ممنوع ٥ حفيد وفيه شئ لان محط القسمة
وجود تابع وعدم وجوده لا كونه يشبه او لا يشبه
قوله وقد عرفت منشاه وهو ما تقدم عن
الكشاف فى الفريدة الثانية قوله وفيه بحث
اى فى كون ما ذكره صاحب الكشاف فيما مر
منشا لما ذكره المص هنا حيث بناه عليه بحث

اذ يقال عليه منع قوله ان يكون ذلك اي
البقا على معناه الحقيقي قوله فيما اذا لم يشح
الخ وان كان لم يرادف يشبه الخ قوله لا فيما اذا لم
يكن اى انتفى اصلا كما فرضه المص فكلام الكشاف
اعم فليس منشا قوله فانه اى ما ذكرناه
لا ما ذكره المص لعدم مطابقة ما بعده له
قوله شاع فقد اعتبر الشيوع وهو مدعانا
قوله ووجه ما ذكره يعنى ما ذكره المص فى هذه
القرينة لا ما ذكره صاحب الكشاف فان وجه
تحقق القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الموضوع له لا ان الاولى رعاية اسم الاستعارة
حقيقة وفيه انه يلزم عليه الاعتراف بانه
لا يحتاج الى قرينة على مذهب المص مع انه لا بد منها
فالاولى عود الضمير فى ذكره لصاحب الكشاف
لان الاستعارة فى الرادف لا بد لها من قرينة
ولا قرينة الا الشيوع ولان اسم الاستعارة
مراعى على مذهب الكشاف اقوى قوله لو لم يمنع
الخ اى كعدم الشيوع لعدم القرينة وقال
الفنبي هذا اذا كان للمشبه تابع لا يشبه رادف

المنزمة

المشبه به قوله ويعارضه اى ما ذكره المص او ما ذكره
صاحب الكشاف من التفضيل قوله ما سبق ما
موصولة فاعل يعارضه وانما اعاد ما سبق لئلا
يتوهم من توجيهه انه ارتضاه والرجوع عما
سبق قوله ان جعل اى من ان ومن بيان لما فهي
فى موضع الحال وهذا اظهر من قول الفنبي الظاهر
انه بدل مما سبق قوله اذا لم يكن فيه كلفة
هذا القيد لم يذكر سابقا قوله مطلقا هو قيد
الخلوص والخلوص عن الضعف مطلقا فيما ذهب
اليه السلف بخلاف مذهب السكاكى فان القرينة
فيه ضعيفة مطلقا وبخلاف مذهب الزمخشرى
ومختار المص فان القرينة فيه ضعيفة لا مطلقا
بل فى بعض المواد قوله لا توهم عطف على اثباته
قوله اياه منصوب بشبهة على التوسع والتوقف
فيه من تضييق الواسع قوله لم يتعلق بتوهم
قوله كيف الخ اشارة الى ان قوله كمخالب مثال
للامر الذى اثبت لكن بملاحظة ان المتمثل له البقا
يحتاج الى تقدير فى الكلام وبملاحظة انه الاثبات
يقدر فى الكلام ايضا والتقدير مختلف ولا يخفى

عليك رد كل الى ما يناسبه والكاف صفة
لمصدر محذوف دل عليه المصدر الذي بعدها
بعدها وناصبه اما قوله باقيا او قوله
اثباته قوله فرده اي رد ما ذكر معه لفظ
بقا او اثبات على تقدير كل منهما وقوله الى ما اي
العامل الذي هو له وهو لفظ باقيا على الاول
واثباته على الثاني وقوله اليك خبر رده اي
مفوض اليك قوله فعليك بالتامل اي
الزمه قوله وان كان له تابع اي حقيقي لا اختراعي
كان مستعارا الخ فيه انه لا يكفي ذلك بل لا بد
مع ذلك من وجود القرينة المانعة عن ارادة
الحقيقة ولذلك اعتبر صاحب الكشاف مع
ذلك الشيوع قوله فالاحتمالات عنده اربعة
وعند غيره ثلاثة وكان الظاهر ان يقول فالمذاهب
وكانه عدل الى ما قال توطئة لقوله ولك ان تريد
الخ قوله كون الجميع حقيقة هو مذهب السلف
والخطيب قوله والانقسام الى الاستعارة المصرحة
هو مذهب صاحب الكشاف قوله وكون الجميع
استعارة تخييلية هو مذهب السكاكي قوله

والانقسام

والانقسام الى التحقيقية والتخييلية هو
المذهب الذي اختاره المص ومنشا هذا النزاع
تفصيل المص بين ما اذا كان هناك تابع
يشبه وبين ما اذا لم يكن وبيان محل الفرق
بين هذا وبين الاحتمال الثاني فانه قد يتراى
تساويهما وغاية ما يقال في الفرق ان المص
يسمي صورة بقائها على حقيقتها تخييلية
بخلاف صاحب الكشاف قوله ولك ان تريد
الخ اي بالنظر الى ما قدمه من احتمال المرسل
والى ما سلف عنه قريبا من التفرقة بين ما شاع
وغيره وفيه ان تكثير الاحتمالات بالشيوع غير
ظاهر لان غايته انه مانع عن ارادة الحقيقة
فيجعل استعارة تصريحية قوله بما هيانا
اي جهزناه فيه ان الذي قدمه انما هو في الترشيح
حيث قال هناك ويجوز ان يكون مجازا مرسلا
للملايم المذكور او للقدر المشترك انتهى والكلام
هنا في التخييلية فيحتمل ان مراده قياس
التخييلية على الترشيح قوله غير مرة فيه انه
انما ذكره مرة واحدة في مبحث الترشيح الا ان

يقال انه قصد المبالغة فنزل المرة منزلة
الاكثر الفريدة الخامسة حاصل ما تقدمه
اجرا المكنية مجرى المصرحة فيما زاد على
قرينتهما من ملايمات المشبه به قوله كذلك
بعده كذلك تاكيد للتشبيه المستفاد من الكاف
في كما يسمى ولا معنى لجعلها للتعليل كما في قوله
تعالى كما هداكم والتعبير اولا بيسمى وثانيا بيعد
تفنن قوله من الملايمات اى للمشبه به فال للعهد
وقال الحفيد اطلق الملايم ولم يقيده كما قيد
في عديله ليشمل قرينة المكنية على المذاهب
الثلاثة انتهى وفيه نظر اذ الترشيح في الاستعارة
بالكناية هو ملايم المشبه به على كل المذاهب
انتهى غنيمي قوله لمفهوم مشترك بينهما اى بين
الملايمين الزايدين على القرينتين قوله وهو
ما يلايم المستعار منه الخ هذا ترشيح المصرحة
قوله ما يلايم المشبه الخ هذا ترشيح المكنية
على المذاهب والمراد بالتشبيه التشبيه المضمر
في النفس لا الاعم والا لشمل ترشيح التشبيه فلم
يبق لقوله بل لمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه

فائدة

فائدة ولو اكتفى بقوله ملايم المشبه به ويقارن
الاستعارة او التشبيه لشمل ترشيحهما وكان اخصر
قوله والمجاز المرسل لو ترك التقييد بالمرسل
لكان انسب بما سيذكره المص من ان الترشيح
يكون للمجاز العقلي قوله لان الاشتراك خلاف
الاصل اى الاشتراك اللفظي لان فيه التزام
تعدد الوضع والاصل عدمه وهذا التعليل
لقوله السابق لكون الترشيح الخ قوله ولا ضرورة
هنا لان في القول بالاشتراك المعنوي غنية عنه
قوله تحصيل ذلك المفهوم اى الذي اشار اليه
بقوله بل الخ مما القينا اليك من اول الرسالة الى
هنا وتعبير عن ذلك بنحو قولك هو ما يلايم الموضوع
له وهذا ينتظم الصور الاربع ويقارن المجاز او التشبيه
وهذا ينتظم ذلك ايضا قوله ان يكون زائدا الخ
تصريح بان التخييلية تحتاج الى قرينة زائدة
على نفسها وعلى المكنية ويكاد ان يكون خرقا
لاجماعهم قوله ولا يخفى انه لا معنى الخ لا يخفى
انه لا معنى لقوله لا معنى فكان اللائق ان يقول لا حاجة
لان ذلك القول له معنى صحيح مع انه قد ينازع

فى عدم الحاجة اليه لان الاصل فى القيود ان يكون
لبيان الواقع قوله ولا يكفى عطف على قوله لا معنى
اى ولا يخفى انه لا يكفى قوله بل يشمل التجريد
ايضا وهو ما يلايم المستعار له ويقارن الاستعارة
تحقيقية قوله بل الاشتراك الخ ومفهوم التجريد
المشترك بين الاربعة ما يلايم المعنى المجازى او
المشبه ويقارن المجاز او التشبيه قوله التخصيص
مجرد اصطلاح ويجوز ان يقال تعرض للاشتراك
فى الترشيح اهتماما به لشرفه وابلغيته ولم
يتعرض للاشتراك فى التجريد اكتفا بالمقايسة
قوله ولو لم يسمه تجريدا يحتمل ان يسمه بالتاء الفوقية
اى اعرف ان التخصيص مجرد اصطلاح واعرف ان الاشتراك
يكون فى الواقع فى التجريد ايضا ولو لم تسمه انت تجريدا
ويحتمل ان يكون بنون العظمة اى ولو لم نسمه
نحن بالتجريد تبعا لهم فى عدم التسمية ويحتمل
انه بالمثناة التحتية اى ولو لم يسمه لهم بالتجريد
قوله لان محاسن الكلام الخ اى كون الكلام يوجد فيه
محسن لا يقتضى كون ذلك المحسن مسمى باسم وضعه
له القوم قوله ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية

الخ كان يقال فى نشبت من نشبت اظفار المنية بفلان
انه ايضا ترشيح للمنية او للاظفار وكان الاولى ان
يقول ويجوز جعله ترشيحا للقرينة اما على كون
القرينة تحقيقية فظاهر واما على كونها تخييلية
فعند السكاكى كذلك لان التخييلية الخ قوله
فظاهر لانها مصرحة قوله كما يكون للمجاز اللغوى
المرسل كما فى قوله صلى الله عليه وسلم اسرعكن لحوقا
بى اطولكن يدا فاليد مجاز مرسل فى النعمة والطول
ترشيح لذلك قوله وللتشبيه كما فى اظفار المنية
الشبيهة بالسبع نشبت بفلان قوله والاولى ترك الخ
لانه ان كان الغرض الاستيفا فلا معنى لترك المكنية
والا فلا معنى لاعادة ما سبق تحقيقا اما اولوية
ترك المصرحة فظاهر واما ابقا المصرحة وزيادة
المكنية فليس له وجه فانه يودى الى تكرار اثبات
الترشيح لهما لانه اثبت فى اول القرينة الترشيح
لهما وايضا الاظهر ان يجعل معنى ايضا فى قوله
فلان الترشيح يكون للمجاز العقلى ايضا اى كما يكون
للمصرحة والمكنية فكيف يناسب ذكرهما بعد ذلك
قوله ويجعل نفسه تخييلا اشارة الى مذهب السكاكى

وقوله او استعارة تحقيقية اشارة الى مذهب صاحب الكشاف ومختار المص وقوله او اثباته تخييلا اشارة الى مذهب السلف **قوله** ونفلها عطف تفسيري **قوله** كما اشرنا اليه في قولنا ولا يخفى انه لا معنى له **قوله** نعم يحتاج الى الفرق اى في المصرحة **قوله** بين القرينة والتجريد فان كلا منهما ملايم للمشبه **قوله** والاظهر الخ هو اولى من صنيع الماتن لان القرينة ما نصب للدلالة على المراد وبعد سبق احد الامرين لا معنى لنصب اللاحق **قوله** وما سواه ترشيح في المكنية وتجريد في المصرحة **قوله** ولك ان تجعل الجميع الخ في التلخيص القرينة قد تكون واحدة وقد تكون متعددة وفي الاطول منعوا ان تكون قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية والله سبحانه وتعالى اعلم

وهذا اخر ما اردنا جمعه على شرح السمرقندية
للعصام ونسال الله حسن الختام
وبلوغ المرام والحمد لله
على التمام والصلاة
والسلام على سيدنا
ومولانا محمد
سيد الانام

وعلى آله الكرام واصحابه [illegible] وكان الفراغ من [illegible]



